المرأة المصرية والعمل العام:
رؤية مستقبلية

د. أماني قنديل
د. عزة وهبي
د. خالدة شادي
د. علا أبوزيد
أ. سامية سعيد
د. نيفين مسعد

تحرير

د. علا أبوزيد

١٩٩٥

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهات نظر المؤلفين
ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٥

تليفون: ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧٢٨١١٦ - ٥٧٣٢٩٧٦ - ٥٧٣٢٩٣٣
فاكس : ٥٧١١٠٢٠

المرأة المصرية والعمل العام:
رؤية مستقبلية



قائمة المحتويات

رقم الصفحة

- تقديم ٧-١١

الفصل الأول:

المرأة المصرية والأجهزة التشريعية ١٣-٣٠
(محاولة لقياس العلاقة بين تمثيل المرأة ودرجة فاعليتها
فى مجلس الشعب المصرى ١٩٧٦-١٩٩٠)
د. عزة وهبى

الفصل الثانى:

المرأة المصرية فى وزارة الخارجية ٣١-٤٦
د. خالدة شادى

الفصل الثالث:

المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية ٤٧-٧٠
د. علا أبو زيد

الفصل الرابع:

المرأة المصرية فى النقابات وإتحاد العمال ٧١-٨٥
أ. سامية سعيد

الفصل الخامس:

المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية ٨٧-١٠٧
د. أمانى قنديل

الفصل السادس:

المرأة المصرية فى الإعلام ١٠٩-١٢٩
د. نيفين مسعد

تقديـــم

يحـوى هذا الكتـاب بين دفتـيـه أوراق العـمل التى قـدمت إلى ندوة المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية، والتى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة - بالتعاون مع اللجنة القومية للمرأة بالمجلس القومى للطفـولة والأمـومـة يوم ١٤ مـارس ١٩٩٥. ولقـد ولدت فكرة الندوة أثناء اعداد اللجنة القومية للمرأة لبرنامج الاحتفال بالعيد الأول للمرأة المصرية. حيث كانت قد صدرت توصية عن المؤتمر القومى للمرأة المصرية والذى عقد فى الفترة من ٦-٨ يونيو ١٩٩٤ بتخصيص يوماً للاحتفال بالمرأة المصرية. وكان اختيار يوم السادس عشر من مارس ليكون عيداً للمرأة المصرية تعبيراً عن الوعى بالتاريخ الذى حفظ للمرأة المصرية أعظم الأدوار والمشاركات حيث يوافق هذا اليوم ذكرى خروج أول مظاهرة نسائية فى أثناء أحداث ثورة ١٩١٩.

وجـاء تبنى المركـز للندوة مـواكـبـاً لاهـتـمـامـه الأصـيل بـقـضـيـة التنمـيـة وبالتحديات الداخلية والدولية التى تقف عائقاً فى سبيل تحققها ووعياً منه بان العالم الذى يسرع الخطى نحو القرن الواحد والعشرين سيبتلع من لا يملكون مـؤهلات البـقـاء وإيماناً بأن عـمليـة التطوير الشـامل التى هـى أمل هذا البلد الوحيد كى يخطو نحو القرن الواحد والعشرين بخطوات راسخة لن تتحقق الا بمشروع متكامل لتنمية المجتمع يحقق القدرة على تحريك الكتلة البشرية الهائلة لرجال المجتمع ونسائه فى الاتجاه الصحيح الذى يحقق أفضل استثمار لموارد مجتمعنا البشرية فيصحُ الكل من خلال الرعاية الشاملة الواعية للجزئيات جميعها.

وانطلاقاً من حيثيات التفكير هذه فى موضـوع الندوة جاء حرص المركز على أن تلبى الندوة هـدفين اثنين. أما الهدف الأول فهو أن تفى للمرأة المصرية بحقها من التحية وذلك بان تعرض لانجازاتها خاصة خلال الربع قرن الأخير الذى شهد تحرك المجتمع المصرى على درب الليبرالية السياسية والاقتصادية.

فالمرأة المصرية وقفت دوماً جنباً إلى جنب مع الرجل طوال كفاحه المرير منذ مولد مصر الحديثة من أجل الحصول على حق الشعب واستشهدت فى سبيل حرية الوطن والكرامة. فلقد شاركت المرأة المصرية فى الثورة العرابية عام ١٨٨٢ واسهمت بصورة أكثر فعالية وأكثر اتساعاً فى أعمال ثورة ١٩١٩، فلم تشارك وحسب فى المظاهرات والاضرابات او بالقاء الخطب وتنظيم اعمال المقاطعة، وانما قطعت أيضاً أسلاك الهاتف ونزعت قضبان السكك الحديدية وهجمت على مراكز اعتقال الثوار المصريين... وسقطت شهيدة. ولم يتوقف الكفاح النضالى للمرأة المصرية بعد ثورة ١٩١٩ كما يتصور البعض، بل كانت تنطلق مع كل دعوة للكفاح فسقطت شهيدة مرة أخرى فى المظاهرات العاصفة ضد حكم اسماعيل صدقى عام ١٩٣١، ثم لعبت دوراً بارزاً فى انتفاضة الطلبة والعمال ضد القصر والاحتلال من أجل الجلاء، وهى الانتفاضة التى مهدت للكفاح ضد الاحتلال فى قناة السويس.

واذا كان دستور الثورة العرابية لم يتضمن اشارة إلى حقوق النساء أو أوضاعهن، واذا كان دستور ١٩٢٣ جاء أيضاً خالياً من الاشارة إلى حقوقها السياسية فان دستور مصر المؤقت ١٩٥٦ نص على منح المرأة حقوقها السياسية فى التصويت والانتخاب. وجاء دستور مصر الدائم ١٩٧١ ليؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة فى تحمل حقوق وواجبات المواطنة كاملة عندما أكد على حظر التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو اللون. ومع إجراءات التحول نحو سياسات التحرر السياسى والتى كان أبرز مظاهرها قرار العودة إلى التعددية السياسية عام ١٩٧٦ وماواكب وتلى ذلك من قوانين تدعم من هذا التوجه نحو الليبرالية السياسية كان تاكيد الدولة المستمر على اشراك المرأة فى تحمل المسئولية كاملة من أجل إجراء هذا التحول.

ولم تنهل مصر الحديثة من قوى المرأة وقدراتها على المشاركة السياسية وحسب، بل ان التاريخ يحفظ للمرأة المصرية أعظم أدوار المشاركة فى كافة

مناحى الحياة المجتمعية. فهاهو الجبرتى الذى أرخ للحملة الفرنسية على مصر يكتب لنا عن النساء اللاتى كن يعملن فى مجال الالتزام، وعن أخريات برزن كسيدات أعمال تدرن مشاريع وتعملن بالتجارة وبادارة أعمال ازواجهن أحياناً. وهذه عفاف لطفى السيد تحدثنا عن سيدات الأعمال المتمرسات من الطبقة الراقية اللائى ملأن تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر. ثم لا ننسى أن المرأة الفلاحة كانت دوماً إلى جوار الرجل فى الحقل حتى فى الأوقات التى احتجبت فيها بنات الطبقة العليا والمتوسطة العليا. ويعتبر نجاح المرأة المصرية الباهر فى قطاع الأعمال الحالى وكذا فى مجال العمل بصفة عامة لهو امتداد لتاريخها المشرف فى هذا المضمار. أما اسهام المرأة المصرية منذ مولد مصر الحديثة فى المجال الاجتماعى من خلال انشاء والمشاركة فى الجمعيات الخيرية والأعمال التطوعية وكذا رعايتها للآداب والثقافة داخل صالوناتها، بل وبالمشاركة الفعلية فى اثراء الحياة الأدبية فليس بحاجة إلى زيادة تأكيد.

صفوة القول إن هذا السجل المشرف لكفاح المرأة المصرية فى كافة مجالات العمل العام منذ مولد مصر الحديثة وحتى الآن كان حرياً به أن يُعَرض على الاشهاد فى أول عيد للمرأة المصرية، فأخذت الندوة على عاتقها شرف القيام بهذه التحية الواجبة وإن تم، لأسباب عملية، التركيز فى أستعراض انجازات المرأة على الربع قرن الأخير والذى شهد القفزة على سبيل التحرر السياسى والاقتصادى كخطوة أولى وهامة على طريق التنمية والنهضة.

واذا كان تعديد الانجازات يمثل فى حد ذاته تحية عرفان، الا أن التحية الصادقة الواجب تقديمها للمرأة فى عيدها الأول هى التركيز على تقييم الانجازات وعدم الاقتصار على تعدادها وحسب وذلك بغرض تبصير المرأة بالسلبيات التى تعوق مسيرة تقدمها فتعطل مشاركتها الفعالة فى مسيرة التنمية والنهوض بهذا المجتمع. وهكذا وانطلاقاً من الايمان بأن أى تقدم يتم انجازه يكون تصحيح أوضاع المرأة واطلاق قدرات مشاركتها عنصراً أصيلاً

فيه تبلور الهدف الثانى للندوة، فكان هو التأكيد على ضرورة وضع ملامح خطة مستقبلية ترسم للمرأة المصرية معالم الطريق لتجاوز السلبيات والاسهام بأكبر نصيب ممكن فى عملية انهاض المجتمع المصرى. وتأكيداً على ضرورة العمل على تعظيم دور المرأة وشحذ قدراتها على مواجهة مشكلاتها الخاصة لكى تشارك فى مواجهة هموم المجتمع العامة ركزت الندوة أعمالها تحديداً على مجالات العمل العام التى حققت فيها المرأة المصرية نجاحات ملحوظة فى الفترة محل الدراسة، والتى يمكنها فى ذات الوقت من خلال مزيد من ترسيخ النجاح فيها التأثير الإيجابى فى العملية النهضوية للمجتمع المصرى. فكان أن اهتمت الورقة الأولى والتى كتبتها د. عزة وهبى بدراسة دور المرأة المصرية فى الأجهزة التشريعية. واهتمت الورقة الثانية والتى كتبتها د. خالدة شادى بمتابعة تطور دور المرأة فى وزارة الخارجية المصرية. ودرست الورقة الثالثة التى كتبتها د. علا أبو زيد دور المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية بينما حللت أ. سامية سعيد فى الورقة الرابعة هذا الدور فى النقابات واتحاد العمال. وتناولت الورقة الخامسة والتى كتبتها د. أمانى قنديل دور المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية. بينما بحثت د. نيفين مسعد فى الورقة السادسة دور المرأة فى الاعلام.

وإيماناً من الباحثات بأن الطريق الأمثل الذى يوصل إلى تحديد رؤية مستقبلية تتسم بقدر معقول من المصداقية انما تكمن بدايته فى التعرف على سلبيات الممارسة، فانهن لم يكتفين بالاطلاع على الأدبيات التى تتناول موضوعات ابحاثهن، بل اعتمدن بصفة رئيسية على منهج المقابلة، كل فى مجال بحثها، مع قيادات نسائية بارزة وذلك للتعرف منهن على أوجه القصور والمعوقات التى تبرز أثناء الممارسة والتى قد لا يجدى الاطلاع على النصوص واللوائح التنظيمية للعمل العام فى التعرف عليها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه بالرغم من أن الباحثات اللائى قمن بكتابة الأوراق ينتمين كلهن إلى حقل العلوم السياسية إلا أن أغلب رؤساء الجلسات

وكذا المعقبين والمناقشين من الحضور المدعوين جاءوا من حقول معرفية ومهنية لها علاقة مباشرة بميادين العمل العام محل البحث فى الندوة مما ساعد على اضفاء قدر كبير من الواقعية على أعمال الندوة وأدى إلى فهم أفضل لحدود واقع عمل المرأة العام ولفرص نجاح الرؤية المستقبلية مما كان له أقوى الأثر فى إصابة الهدف من الندوة.

ولا يسعنى فى النهاية الا أن أتوجه بوافر الشكر إلى الأستاذ الدكتور على الدين هلال عميد الكلية ورئيس مجلس ادارة المركز وإلى الأستاذة الدكتورة نازلى معوض مدير المركز لحماسهما الصادق لموضوع الندوة لكريم رعايتهما المادية والمعنوية لها. كما أقدم التحية للدكتورة أمينة الجندى أمين عام المجلس القومى للطفولة والأمومة ولجميع أعضاء اللجنة القومية للمرأة ولكافة الحاضرين نساءً ورجالاً للدعم المعنوى الذى بذلوه والذى عبر عن نفسه فى الاهتمام بالتواجد الإيجابى وبالمشاركة الفعالة فى النقاش الذى أثرى الجلسات فكان عنصراً محورياً فى انجاح الندوة. وتحية تقدير للباحثات اللاتى تحمسن لموضوع الندوة وللمعنى الذى تمثله فانجزن العمل على خير وجه رغم معاكسة ظروف الوقت. أما تحية العرفان فهى للجند المجهولين، اداريىَّ مركز البحوث والدراسات السياسية، فعنوان نجاح أى ندوة هو حسن تنظيمها وهى مهمة يجيدون إنجازها دائماً.

د. علا أبو زيد



الفصل الأول

المرأة المصرية
والأجهزة التشريعية

(محاولة لقياس العلاقة بين تمثيل المرأة ودرجة فاعليتها
فى مجلس الشعب المصرى ١٩٧٦-١٩٩٠)

د. عزة وهبى

مقدمة

تنطلق هذه الورقة من ملاحظة أساسية تتمثل فى أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية كان - ومايزال - يعكس نسبة محدودة لا ترقى للتعبير عن الحجم الحقيقى للمرأة فى المجتمع سواء عددياً باعتبارها نصف المجتمع، أو إستناداً إلى درجة تأثيرها الفعلى فى المجتمع بحكم الدور الذى تضطلع به داخل الأسرة أو فى مختلف الأصعدة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالذات دورها كإمرأة عاملة.

والواقع أن محدودية وجود المرأة فى المجالس التشريعية المصرية تطرح من جديد قضية الأسلوب أو المنهج الذى يمكن إتباعه لدعم الدور الذى تقوم به المرأة فى المجتمع بشكل عام، وعلى الصعيد السياسى بشكل خاص، وفى إطار المؤسسة التشريعية بشكل أخص. وعلى ذلك فهى تثير أسئلة مبررة حول شكل هذا الدعم الذى يمكن تقديمه للمرأة، وتوقيته المناسب، ومدى إمكانية التكامل بين مختلف أوجه الدعم المقدم للمرأة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

ونظراً لوجود دراسات سابقة فى الموضوع أهمها الدراسة القيمة التى تقدمت بها ا.د. حورية مجاهد إلى المؤتمر القومى الأول للمرأة المصرية ١٩٩٤ بعنوان «المرأة المصرية فى المجالس التمثيلية: مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية»(١) فقد رأيت أن أركز فى هذه الورقة على نقطة محددة هى العلاقة بين نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الشعب وبين درجة فعالية نشاطها داخل المجلس.

والافتراض الرئيسى الذى تنطوى عليه هذه الورقة وتحاول التحقق من صحته أن زيادة نسبة تمثيل المرأة فى المجالس التشريعية على نحو تحكمى لا تُفضى بالضرورة إلى زيادة مماثلة فى فاعليتها داخل هذه المجالس، وسوف

يترتب على صحة هذا الفرض - إن تم إثباتها - نتائج مهمة بالنسبة للسبل الواجب إتباعها لتفعيل دور المرأة فى المجالس التشريعية.

وفى الإطار السابق فسوف تنقسم هذه الورقة الأولية إلى نقطتين رئيسيتين:

أولاً: دراسة العلاقة بين نسبة الوجود العددى لعضوات المجالس التشريعية المصرية وبين حجم ونوع القضايا المثارة من قبلهن، ومدى استخدامهن للوسائل التشريعية والرقابية: وذلك من خلال المقارنة بين كل من الفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب (١٩٧٦/١١/١١ - ١٩٧٩/١٠/١٤)، والفصل التشريعى الرابع (١٩٨٤/٦/٢٣ - ١٩٨٧/٢/١٣)، والفصل التشريعى الخامس (١٩٨٧/٤/٢٢-١٩٩٠/٦/٨).

ثانياً: عرض بعض المقترحات التى لا غنى عنها لتمكين المرأة المصرية من القيام بدورها فى المجتمع كعنصر سياسى فاعل، وبما يدعم دورها كقوة منتجة فى هذا المجتمع بصفة عامة.

أولاً: تحليل مقارن لأداء المرأة فى مجلس الشعب المصرى (١٩٧٦ - ١٩٩٠):

أُختيرت الفصول التشريعية الثلاثة التى تجرى المقارنة بينها بحيث تكون فصول سبقت (الفصل التشريعى الثانى)، وشهدت (الفصل التشريعى الرابع)، وتلت (الفصل التشريعى الخامس) تخصيص مقاعد للمرأة فى مجلس الشعب.

وهو التخصيص الذى تم بمقتضى قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب وقانون تحديد الدوائر الإنتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب والذى قضت الفقرة الأولى (المادة الثالثة) منه بأن تُقسَم جمهورية مصر العربية إلى مائة وست وسبعين دائرة إنتخابية ويُنتخب عن كل دائرة إنتخابية عضوان فى

مجلس الشعب يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين وذلك بإستثناء ثلاثين دائرة يُنتخب عن كل منها ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل من النساء.

وقد استمر العمل بهذا القرار بقانون إلى حين صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الذى قضى فى المادة (٣) فقرة (١) بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثمان وأربعين دائرة إنتخابية، وأخذ بنظام القوائم الإنتخابية، ونص على أن تتضمن كل قائمة فى الدوائر الإحدى والثلاثين المبينة بالجدول المرافق للقانون عضواً من النساء بالإضافة إلى الأعضاء المقررين لها مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين.

وفى سنة ١٩٨٦ صدر القانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٨٦ الذى قضى بإلغاء المقاعد المخصصة للمرأة - وان كانت المرأة قد ظلت تحتفظ فى ظله بوضع متميز - لاستمرار أخذه بنظام القوائم الحزبية، وإتجاه بعض الأحزاب إلى تضمين قوائمها الحزبية بعض المرشحات من النساء.

على أن هذا الوضع قد انتهى - كما هو معروف - بصدور القرار بقانون رقم (٢٠١) لسنة ١٩٩٠ الذى أخذ بنظام الإنتخاب الفردى، الأمر الذى انعكس سلباً على نسبة تمثيل المرأة فى الفصل التشريعى السادس (الراهن) والذى لم تشمله الدراسة بالتحليل لعدم اكتمال بياناته. وبذلك تم الاكتفاء بالفصل التشريعى الثانى (٧٦/٧٩) للتعبير عن وضع المرأة فى ظل عدم تخصيص مقاعد برلمانية لها. والفصل التشريعى الرابع (٨٤/٨٧) للتعبير به عن مجلس فى ظل التخصيص. ويلاحظ هنا أننا فضلنا اختيار هذا الفصل عن الفصل الثالث السابق عليه، على أساس أن تكون تجربة التخصيص قد أخذت بعداً زمنياً يكفل لها قدراً من النضج، والفصل التشريعى الخامس للتعبير عن مجلس شهد زيادة نسبية فى عدد عضواته لا من خلال تخصيص ملزم وأنما من خلال نظام القوائم الحزبية.

ولاجراء المقارنة بين أداء عضوات مجلس الشعب عبر الفصول التشريعية الثلاثة تم تجميع بيانات تفصيلية عن نشاط كل عضوة على حدة من خلال البيانات التى يعدها القسم الخاص بمضابط مجلس الشعب بقطاع المعلومات بالأمانة العامة للمجلس، ثم أجرى تفريغ لهذه البيانات وفقاً لنوعية القضايا التى أثارتها عضوات المجلس فى كل فصل تشريعى، والأدوات التشريعية والرقابية التى لجأت إليها العضوات فى إطار قيامهن بوظيفتهن النيابية.

وهى طريقة رأيت فى ضوء ضيق الوقت الذى أتيح لإعداد هذه الورقة أنها يمكن أن تعطى - رغم قصورها - مؤشرات ذات دلالة يمكن الإستناد إليها فى التوصل إلى نتائج مفيدة بالنسبة للغرض النهائى لهذه الورقة، وكذلك تحديد مهام بحثية قادمة.

إضافة لذلك فإن هذه الورقة قد أعدت فى سياق تراكم علمى معين فى موضوعها ومن ثم فقد حرصت على عدم تكرار ما تضمنته أوراق سابقة حول بعض النقاط المتصلة بالموضوع محل الدراسة وخاصة ما تضمنته ورقة الدكتورة حورية مجاهد التى سبقت الإشارة إليها من بيانات حول رئاسة وعضوية اللجان النوعية بالمجلس، والمكاتب القيادية، إلى غير ذلك.

ويظهر الجدول التالى الصورة النهائية لهذه العملية:

جدول مقارن لنشاط عضوات مجلس الشعب المصرى

(الفصول التشريعية الثانى والرابع والخامس)

الفصل		نوعية القضايا / الأدوات المستخدمة	سياسية	اقتصادية	خدمية	إجتماعية
الثاني	تشريعية	إقتراح برغبة	١	–	١	–
		إقتراح بمشروع قرار	١	–	–	–
		إقتراح بمشروع قانون	٢	١	–	٧
	رقابية	طلب إحاطة	٢	٤	٢	٢
		طلب مناقشة	–	١	–	–
		سؤال	١	١٢	١٥	٢٣
		إستجواب	١	٢	٤	–
		المجموع	٨	٢٠	٢٢	٣٢
الرابع	تشريعية	إقتراح برغبة	–	–	–	–
		إقتراح بمشروع قرار	–	–	–	–
		إقتراح بمشروع قانون	–	–	–	–
	رقابية	طلب إحاطة	–	٩	٥	١
		طلب مناقشة	–	–	١	–
		سؤال	٥	٤٩	٤٠	١٦
		إستجواب	–	–	–	١
		المجموع	٥	٥٨	٤٦	١٨
الخامس	تشريعية	إقتراح برغبة	–	–	–	–
		إقتراح بمشروع قرار	–	–	–	–
		إقتراح بمشروع قانون	–	–	–	–
	رقابية	طلب إحاطة	–	–	–	–
		طلب مناقشة	–	١	١	–
		سؤال	١	٧	٨	٤
		إستجواب	–	–	–	١
		المجموع	١	٨	٩	٥

ويكشف تحليل الجدول المقارن لنشاط عضوات مجلس الشعب فى الفصول التشريعية محل الدراسة (الثانى والرابع والخامس) عن عدد من الملاحظات أهمها:

١- لا يمكن القول بوجود علاقة إرتباط طردية قوية بين عدد العضوات فى مجلس الشعب وبين عدد القضايا التى يثرنها. ومثال ذلك أننا على حين نجد أن عدد القضايا السياسية المثارة فى المجلس الأول ذى الست عضوات هو ٨ قضايا، فإن هذا العدد يقل ليصبح ٥ قضايا فى الفصل التشريعى الرابع ذى الست وثلاثين عضوة، ثم يصل إلى قضية واحدة فى الفصل التشريعى الخامس (ذى الثمانى عشر عضوة).

٢- إن الحالات التى حدثت فيها زيادة فى بعض القضايا المثارة (فى المجالات الاقتصادية والخدمية) فإن هذه الزيادة لم تكن تتناسب مع تزايد حجم العضوية. ومثال ذلك أنه على حين كان عدد القضايا الاقتصادية المثارة فى الفصل التشريعى الثانى هو ٢٠ قضية، فإنها إرتفعت لتصبح ٥٨ قضية فى الفصل التشريعى الرابع أى بنسبة زيادة أقل قليلاً من ١:٣، على حين أن حجم العضوية قد زاد بنسبة ١:٦ بين المجلسين. وينطبق نفس الأمر على القضايا الخدمية التى إرتفعت من ٢٢ قضية فى المجلس الأول لتصل إلى ٤٦ قضية فى المجلس الثانى بنسبة زيادة ١:٢. بل إن الوضع ينعكس تماماً فى القضايا الاجتماعية؛ حيث كانت فى المجلس الأول (٣٢) قضية بينما نقص عددها فى المجلس الثانى ليصل إلى ١٨ قضية فقط.

وعندما نضع فى الإعتبار نسبة عدد العضوات إلى عدد أعضاء المجلس ككل فى الفصول التشريعية محل الدراسة وهى على التوالى ١.٦٧٪ فى الفصل التشريعى الثانى، ٧,٨٦٪ فى الفصل التشريعى الرابع، ٣,٩٪ فى الفصل التشريعى الخامس، فإن هذا لا يغير كما هو واضح من دلالة النتيجة

السابقة وهى أن عدد القضايا لا يتناسب مع الزيادة فى نسبة عضوية المرأة فى المجالس التشريعية موضع التحليل.

٣- إن إدخال الفصل التشريعى الخامس فى المقارنة يكشف عن ملحوظة مثيرة للانتباه، حيث أننا نجد أنه على الرغم من التفاوت الملحوظ بين عدد ونسبة العضوات إلى عدد أعضاء المجلس ككل فى الفصل التشريعى الثانى والخامس لصالح الأخير (٦ بنسبة ١,٩٪ مقابل ١٨ بنسبة ٣,٩٪) فإننا نجد تناقصاً ملحوظاً فى عددالقضايا المثارة لصالح المجلس الأول الأقل عدداً (٨ و١ فى القضايا السياسية)، (٢٠ و٨ فى القضايا الاقتصادية)، (٢٢ و٩ فى القضايا الخدمية)، (٣٢ و٥ فى القضايا الإجتماعية).

والواقع أن هذا يؤكد بوضوح أن قضية تمثيل المرأة فى مجلس الشعب ليست قضية عددية بالأساس أى زيادة عدد العضوات. بل إن القضية هى قضية (نوعية) تتعلق بحسن إختيار العناصر النسائية القادرة على التعبير عن قضايا وهموم مجتمعها، والإضطلاع بمهام النيابة عن الشعب على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

٤- ثمة ملاحظة أخرى جديرة بالتسجيل وهى خاصة بالتدنى الواضح فى اللجوء إلى الأدوات التشريعية والرقابية الفعالة لصالح المجلس الأول وإلى عدد ونسبة العضوات الأقل. فقد قدمت العضوات فى المجلس الأول سبعة استجوابات مقابل إستجواب واحد فى كل من الثانى والثالث، كما قدمن فى المجلس الأول عشرة إقتراحات بمشروع قانون مقابل صفر فى المجلس الثانى والثالث معاً. وهو الأمر الذى يمثل مؤشراً آخر على عدم إرتباط الفاعلية بزيادة العدد ونسبة التمثيل، أى بعبارة أخرى أن عدداً أقل بنسبة أقل فى التمثيل كن أكثر قدرة على تقديم أداء أكثر فاعلية من عدد أكبر بنسبة أكبر.

ثانياً: نحو زيادة فاعلية المرأة فى المجالس التشريعية المصرية :

من الواضح إذاً من التحليل السابق أن قضية فعالية المرأة فى المجالس التشريعية ليست قضية عددية بالأساس وإنما قضية نوعية، وبالتالى فإن مطلب تخصيص المقاعد لا يمكن أن يكون هو الحل لزيادة هذه الفاعلية، خاصة وأنه يثير دوماً جدلاً سياسياً وقانونياً حول شرعيته ومشروعيته. ويكفى أن نتذكر الجدل الذى دار - ومازال يدور - حول نفس القضية بالنسبة لتمثيل العمال والفلاحين على الرغم من النص عليها فى الدستور.

ولا يعنى ذلك إلغاء الحديث تماماً عن ضمان حد أدنى من المقاعد للمرأة فى المجالس التشريعية، ولكنه يعنى تراجع الأهمية النسبية لهذه الآلية من آليات تفعيل دور المرأة فى المجالس التشريعية، فضلاً عن اختلاف طريقة تنفيذها كما سنرى.

وفى هذا الإطار نتناول فى هذا الجزء بعض المقترحات الخاصة بالدعم المجتمعى لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية بما فى ذلك تخصيص المقاعد لها فى المجالس التشريعية وإن يكن من منظور مختلف. ويجب التسليم بداية بأن ضعف مشاركة المرأة فى الحياة السياسية - كما يشير الأستاذ السيد ياسين فى أحد تحليلاته القيمة - إنما تعكس الأزمة العامة للمشاركة السياسية فى مصر بشكل عام والتى تلقى بظلالها على الرجال والنساء فى نفس الوقت، وهى أزمة تؤكدها مؤشرات كمية أهمها قلة عدد من يشاركون فى التصويت فى الإنتخابات المختلفة سواء كانت لمجلس الشعب أو الشورى أو للمجالس المحلية. ومع ذلك فإننا نقدم هنا المقترحات التالية لمواجهة الوضع الخاص بالمرأة بصفة خاصة.

أ- ضرورة الدراسة العلمية لظاهرة عزوف المرأة بالذات عن المشاركة السياسية من خلال التعرف بدقة على نسبة النساء المسجلات فى جداول الإنتخابات

ممن لهن الحق فى ذلك، ونسبة المشاركات فى التصويت من المقيدات فى الجداول الإنتخابية. ومقارنة ذلك بوضع الرجال والبحث عن الأسباب المختلفة الخاصة بالمرأة تحديداً التى تفسر النتائج التى يتم التوصل إليها، والاستفادة بنتائج مثل هذه الدراسات فى وضع خطة علمية للتحرك بين النساء لتشجيعهن على القيد فى الجداول الإنتخابية والترشيح فى انتخابات المجالس التمثيلية المختلفة، والعمل على حل المشكلات التى تعترض التوسع فى قيد النساء فى الجداول الإنتخابية مع التحفظ على الدعوة المطروحة بإمكانية إستخدام استمارات القيد الجماعى للمرأة. ويجب أن يكون هذا العمل عملاً وطنياً عاماً تشترك فيه كافة الأحزاب السياسية، ولا بأس من تشكيل لجنة وطنية تمثل فيها كافة الأحزاب السياسية للتصدى لهذه المهمة، كذلك يمكن أن تكون مهمة تنظيم نسائى وطنى مستقل وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية.

ب- إن قضية المشاركة لسياسية للمرأة - كضرورة مجتمعية لا غنى عنها، تطرح، وبإلحاح الحاجة إلى تنظيم نسائى مستقل يعبر عن المرأة، وليكون إنشاؤه إمتداداً للجهد الذى بذلته الرائدة المصرية العظيمة هدى شعراوى عندما أقامت الإتحاد النسائى المصرى فى السادس عشر من مارس ١٩٢٣.

وإذا كان الإقتراح بإنشاء التنظيم النسائى المستقل قد يثير معارضة البعض، بحجة أن ذلك يمثل عزلاً وحجباً لقضايا النساء عن قضايا المجتمع بشكل عام، ومن ثم فهو يمثل خطوة للوراء ويعد إنتكاسة بالنسبة للمرأة. فإننى هنا أؤكد على أن الفيصل فى هذا الصدد سوف يكون هو النهج الذى سيعمل به مثل هذا التنظيم، وهل سينظر إلى قضايا المرأة بالفعل فى عزلة عن قضايا المجتمع؟ أم أن أساس وجوده على العكس سوف يكون هو مواجهة الأوضاع التى تعوق الإرتباط الطبيعى للنساء بمجتمعهن؟ أما أن يطلق الكلام على

عواهنه بأن أى تنظيم لفئة من الفئات يمثل عزلاً لها عن قضايا المجتمع فهو أمر غير مقبول ويمكن أن ينطبق حتى على التنظيمات المهنية والنقابية.

وإلى حين إنشاء هذا التنظيم النسائى المستقل فإن المطلوب هو مضاعفة الجهد لضمان إستمرار اللجنة القومية للمرأة أداة تجميع وتواصل، وتعبيراً عن الصوت الوطنى لممثلات المرأة المصرية من كل محافظات مصر بتنوع فريد يغطى جميع نشاطات المرأة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية)، وفى تعددية تضم مختلف التيارات الفكرية والسياسية للمرأة.

وأتصالاً بالنقطة السابقة فإننا يجب أن نستثمر ما تحقق من إنجازات فى إطار المؤتمر القومى للمرأة ومنها قاعدة إنشاء بيانات شاملة عن المرأة المصرية من خلال المحاور الأربعة التى انقسم إليها المؤتمر؛ فى العمل على وضع إستراتيجية للنهوض بالمرأة تتلاءم مع الإمكانيات الفعلية المتوافرة لديها، وتجعلها قادرة على مواجهة التحديات الهائلة التى يحملها القرن الحادى والعشرين.

كما أن ضمان إستمرار قوة الدفع التى ولدها إنعقاد المؤتمر القومى الأول للمرأة المصرية إنما يتحقق بأن يتسع تنظيمه - فى المرة القادمة ليضم قطاعات وتمثيلاً أوسع لمختلف نوعيات المرأة - وخاصة القطاعات الشابة من النساء المصريات، لتكون خبراتهن جميعاً زاداً لمؤتمر جديد يعبر بصدق عن المرأة المصرية (مشكلاتها - همومها وطموحاتها) وهو الأمر الذى قد يحققه إختيار عضوات المؤتمر القادم المشاركات فى أعماله بطريق الإنتخاب، وكذا توسيع نطاق قضايا المرأة التى يمكن أن تدرس فى إطاره، ووضع قضية المشاركة السياسية للمرأة فى صدارتها.

جـ- لا يمكن الحديث عن تمثيل مؤثر للمرأة فى داخل المجالس التشريعية والمحلية بمعزل عن دورها فى داخل الأحزاب السياسية باعتبار هذه الأخيرة بمثابة المعمل الذى يفترض أن تتكون فيه الكوادر السياسية بما

فيها الكوادر النسائية من ناحية، وبإعتبار أن الأحزاب هى الوعاء الأساسى للمشاركة السياسية من ناحية ثانية.

وإتصالاً بما سبق فلاشك أن الأحزاب السياسية فى مصر تتحمل مسئولية رئيسية فى المبادرة بترشيح نساء فى المجالس التمثيلية المختلفة بحيث يكون تقديم الحزب لوجوه نسائية مشرفة وقادرة على تحمل مسئوليات العمل العام دافعاً للناخبين من أعضاء الحزب بإعطاء أصواتهم لهذه الوجوه عن رضا وإقتناع، وتكون هذه الآلية الإنتخابية ضماناً لوصول عضوات إلى المجلس على درجة يعتد بها من الكفاءة والفاعلية.

والواقع أن كافة الأحزاب العاملة على الساحة السياسية - والحزب الوطنى بشكل خاص - مطالبة بالتعامل مع القوى النسائية المنتمية إليها كعضوية فعالة ومؤثرة فى كيان الحزب وهياكله وآلياته وسياساته، وليس كمجرد عنصر ثانوى فرعى وغير مؤثر.

والحقيقة أنه لا يمكن الحديث عن تنشيط الدور السياسى للمرأة، بينما الأحزاب المصرية القائمة - بإستثناء الحزب الوطنى وحزب التجمع - تفتقر إلى وجود أجهزة نسائية فاعلة فى داخلها.

د- يمثل التعليم أفضل الأدوات التى يمكن الإعتماد عليها لإحداث أى تغيير مطلوب سياسياً كان أو أقتصادياً أو إجتماعياً؛ بالنظر للدور المهم الذى يضطلع به فى خلق إتجاهات جديدة لدى الأفراد، وفى تحسين القدرات والمهارات المتوفرة لديهم وجعلهم أكثر إستعداداً لممارسة أدوار جديدة.

وعلى ذلك فإن تعليم المرأة يصبح أحد المداخل الرئيسية لدعم المشاركة السياسية للمرأة. خاصة إذا تذكرنا مشكلة الأمية الأبجدية التى تأتى على قمة التحديات التى تواجهها المرأة المصرية على مشارف القرن الحادى والعشرين. وقد أشارت الدراسات إلى أن حوالى ٦٠٪ من النساء المصريات (١٠ سنوات فأكثر) لا يقرأن ولا يكتبن، إضافة إلى مؤشرات أخرى مثل نقص إستيعاب الفتيات فى مراحل التعليم المختلفة وزيادة نسبة تسربهن من التعليم.

على أن قضية المرأة لا تعنى بالطبع مجرد الأمية الأبجدية التى يمكن التغلب عليها باكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، بل هى قضية مجتمعية تتطلب للنجاح فى التصدى له إعمال معايير أكثر عدلاً وديمقراطية تجاه المرأة، وغزو مجالات وميادين تتناسب وإمكانات المرأة وتطلعاتها وحاجة المجتمع إلى مشاركتها الفعالة ليس فقط فى محيط أسرتها، بل وأيضاً على الصعيد المجتمعى ككل، وفى إطار مختلف الأنشطة التنموية.

وإذا كان هدف التنمية السياسية هو تحقيق التحول الديمقراطى الذى تعد المشاركة السياسية ركيزته الأولى فإن تعليم المرأة يفترض فيه أن يزيد من نسبة المشاركات فى الحياة السياسية أو على الأقل تحسين الأداء السياسى لهن؛ لوجود علاقة طردية بين المستوى التعليمى وبين حجم المعارف السياسية ومدى الشعور بالقدرة على التأثير السياسى.

إضافة لذلك فإن العمل على تغيير بعض العادات والتقاليد والعديد من الممارسات الثقافية والاجتماعية التى مازالت تميل إلى التمييز ضد الإناث والتى تدنى من مكانة المرأة وتقلل من قيمة دورها فى تنمية المجتمع والنهوض به، قد يتمثل أساساً فى التحرر من الجوانب البالية فى الثقافة الموروثة، والعمل على بناء نماذج ثقافية بديلة وأنماط وعى جديدة بعبارة أخرى تغيير النسق القيمى التقليدى بحيث يصبح التعليم وسيلة لإطلاق الإمكانيات الفردية - بما فيها إمكانات المرأة نحو الإنتاج والخلق والإبداع.

وتضطلع وسائل الإعلام فى الواقع بدور بالغ الأهمية فى تغيير النظرة المتخلفة للمرأة، وفى دعم صورتها الإيجابية، وفى رفع الوعى العام لدى الشعب بخطورة أمية المرأة ومدى تأثيرها السلبى على الحياة العامة والخاصة. ومن ثم فإنه من الضرورى أن تعطى وسائل الإعلام - وبالذات التليفزيون - مساحة زمنية كافية لعرض قضايا المرأة - وقضية أميتها على نحو خاص - وأن يساهم فى معركة التصدى للمعوقات الثقافية والنفسية التى تعوق تقدم المرأة وتنميتها.

ولقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة أن عائد الإستثمار البشرى فى تعليم المرأة أكبر منه فى تعليم الرجل؛ لأن تعليمها يعنى تلقائياً تعليم أولادها، ويعطى للأسرة دورها المؤثر وكيانها الفاعل فى المجتمع، ويمثل دفعة حقيقية للتنمية البشرية ولرفع معدلات الأداء فى كافة المجالات، وفى التصدى لكثير من المشاكل القومية الملحة كالتحكم فى النمو السكانى، وخفض وفيات الأطفال والرضع، وتحسين المستوى الصحى والغذائى للأسرة، وتعليم الأبناء المشاركة فى صنع القرار ومواجهة الضغوط البيئية، إلى غير ذلك.

ويعنى ذلك كله أن تحسين الفرص المتاحة للمرأة ليست مسألة مرتبطة بالعدالة الإنسانية فحسب، بل إنها طريقة أكيدة لتحقيق التنمية المتواصلة.

هـ- لاشك أن دعم القانون لوضع المرأة من شأنه أن يمثل دعماً غير مباشر لمشاركتها السياسية، وعلى الرغم من أن وضع المرأة فى القوانين المصرية يعد وضعاً متميزاً لاسيما إذا قورن بوضعها فى عدد من الدول الغربية، فإن التطبيق مازال يتضمن بعض التجاوزات، وأوجه القصور التى يجب أن تبذل الجهود لتداركها ومثال ذلك أن باب القضاء مازال موصداً فى وجه المرأة المصرية على الرغم من أن قانون السلطة القضائية رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ لم يشترط الذكورة بين الشروط التى تضعها المادة (٣٨) منه لمن يتولى القضاء. ومثل قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ الذى يقرر ثبات الجنسية للطفل الذى يولد لأب مصرى ولو على أرض أجنبية أو من أم أجنبية، بينما لا تثبت للطفل الذى يولد لأم مصرية ولو على أرض مصرية مادام الأب غير مصرى.

ولقد أكد أحد تقارير الأمم المتحدة الأخيرة أن أغلب القوانين المتعلقة بالمرأة متقدمة نظرياً ولكنها غير مطبقة، ولعل ذلك يعود فى جانب كبير منه للعادات والتقاليد الخاطئة أو المحرفة للقوانين الوضعية والشرائع السماوية.

وقد تتطلب زيادة الوعى بحقوق المرأة التى تتضمنها القوانين المصرية تبنى عدد من الوسائل منها ما اقترحته إحدى الدراسات بإعداد مناهج دراسية تتناول حقوق المرأة المقررة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتى صاغتها القوانين المصرية فى متونها. ويمكن أن يتم ذلك مثلاً فى إطار مادة التربية الوطنية بتخصيص جزء من منهجها لهذه القضية.

و- فيما يتعلق بتخصيص حصة للمرأة فى المجالس التشريعية والمحلية فإنه من المعروف أن معظم البلاد تضع فى دساتيرها وقوانينها الإنتخابية ما يضمن عدم وجود أى نوع من أنواع التفرقة السلبية أو الإيجابية بسبب الجنس، ويعنى هذا أن المرشحين - سواء من الرجال أو النساء - يخضعون لنفس الظروف. وإذا كانت لا توجد أوضاع قانونية فى معظم بلدان العالم تضمن وجود النساء فى المجالس التشريعية، فإن بعض الدول قد اتجه إلى تخصيص حصص للنساء، بينما كان هناك عدد آخر من الدول يتم فيه تعيين عدد من أعضاء المجالس التشريعية فيها، وعلى الرغم من أن هذا الوضع لم يقصد به ضمان تمثيل النساء بالذات فى المجالس التشريعية إلا أنه أفاد فى بعض الأحيان فى زيادة عدد النساء فيها.

وعلى أية حال فعلى الرغم من أن القول بتخصيص عدد من المقاعد للمرأة فى داخل البرلمان يتناقض - وفقاً لبعض الآراء - مع مبدأ المساواة، إلا أنه يمكن النظر إليه باعتباره إجراءً مؤقتاً قد يكون ضرورياً فى بعض الأحيان للتصدى للاتجاهات المحافظة التى تعارض مشاركة المرأة فى الحياة السياسية.

ولما كان قانون إنتخاب مجلس الشعب فى مصر يعرف الأمرين معاً (تخصيص حصص لبعض الفئات الإجتماعية وهى العملا والفلاحين، فضلاً عن سبق تخصيصه نسبة للنساء على النحو السابق بيانه وتعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء)، ولما كان ثمة جدل سياسى وقانونى واسع حول فكرة

التخصيص بالذات حتى ولو كانت للعمال والفلاحين، وعلى الرغم مما أظهرته هذه الورقة من أن التخصيص لا يرتبط بالضرورة بزيادة الفاعلية، ومع الإيمان بأن الحل الجذرى هو فى تنفيذ الشروط المجتمعية السابق بيانها فيما مضى من مقترحات، فإنه لا بأس من أن يضمن رئيس الجمهورية ألا يقل عدد العضوات المعينات عن نصف عدد الأعضاء المعينين عموماً فى مجلس الشعب إتساقاً مع نسبة النساء فى المجتمع، بل ولابأس من أن يتم نفس الشئ بالنسبة لعدد العضوات المعينات فى مجلس الشورى والذى سيمثل فرصة أوسع بكثير للمرأة للتدريب على العمل التشريعى.

خاتمة

تتطلب المقترحات السابقة فى مجملها جهداً كبيراً لتنفيذها وضمان استمرار ما يُنفذ منها، ولذلك فإننى أقترح تخصيص عقد لزيادة المشاركة السياسية للمرأة تكرس فيه كافة الجهود الممكنة على المستويين الرسمى وغير الرسمى لتحقيق هذه الغاية التى لاغنى عنها للنهوض بالمجتمع.

وإذا كان إعلان المؤتمر القومى الأول للمرأة قد عكس بوضوح الحقيقة الراسخة بأن شئون المرأة جزء أساسى من قضايا المجتمع، وأن همومها شأن وطنى لا ينفصل عن غيره، وأن مستقبلها جزء مؤثر للغاية فى مستقبل مصر وصورة الغد على خريطة السنوات القادمة، فإن هذه الندوة – التى نشرف بالمشاركة فيها – تعد بلاشك تواصلاً وإمتداداً للإسهام القيم الذى قدمه المؤتمر القومى للمرأة. وإننا لنأمل أن يكون كل جهد – علمى أو عملى – يبذل على طريق التعبير عن قضايا المرأة خطوة مضافة لها مردودها الإيجابى فى النهوض بالمرأة ودعم الدور الذى تضطلع به فى حياة مجتمعها وأمتها.

هوامش الدراسة

١- أنظر د. حورية مجاهد: المرأة المصرية فى المجالس التمثيلية: مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية. دراسة مقدمة إلى مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، القاهرة: يونيو ١٩٩٤.

٢- تم الاعتماد فى إعداد هذا الجدول وفى تحليل القضايا المثارة فى الفترة محل الدراسة على:

- مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثانى (١٩٧٦/١١/١١ - ١٩٧٩/١٠/٤).
- مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعى الرابع (١٩٨٤/٦/٢٣ - ١٩٨٧/٢/١٣).
- مضابط مجلس الشعب، الفصل التشريعى الخامس (١٩٨٧/٤/٢٢-١٩٩٠/٦/٨).

٣- استفادت الباحثة فى رسم إطار التحليل ومنهجه على خبرة سابقة فى فترة الدراسة فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه حول موضوعات برلمانية. انظر فى هذا الصدد: عزة وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢(الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٧) وأنظر أيضاً د. عزة وهبى، السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢، دراسة تحليلية فى تجربة مجلس الأمة (١٩٥٧-١٩٥٨)، (الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣).

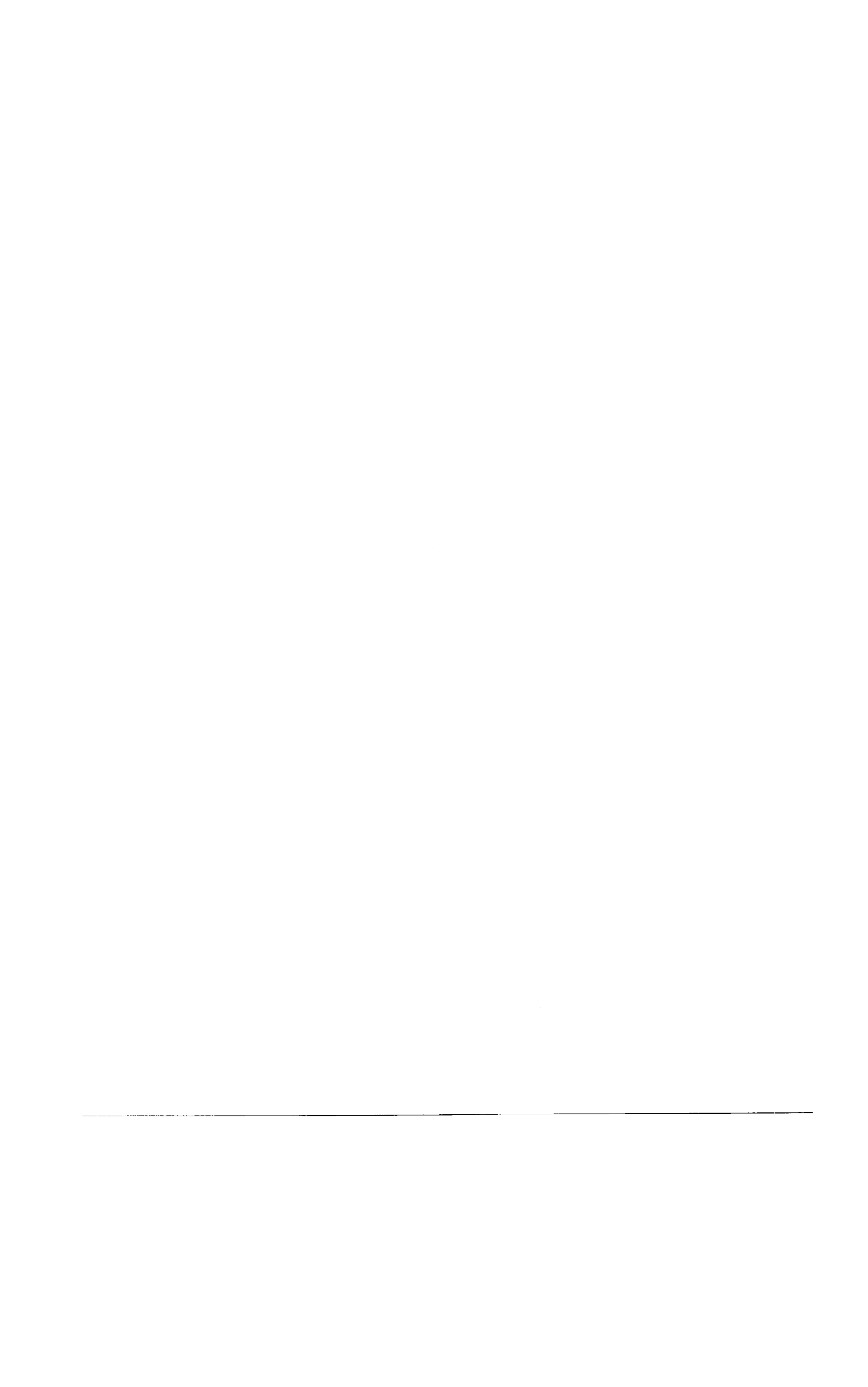
٤- أنظر فى هذا الصدد الدراسة القيمة للأستاذة الدكتورة نازلى معوض أحمد حول المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، القاهرة: يونيو ١٩٩٤.

٥- أنظر فى هذا الموضوع أ. د. سعد الدين ابراهيم، التقاليد والأعراف والعادات (نظرة المجتمع للمرأة) دراسة مقدمة إلى: مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، القاهرة: يونيو ١٩٩٤.

الفصل الثانى

المرأة المصرية
فى وزارة الخارجية

د. خالدة شادى



مقدمة

حيث أن وزارة الخارجية تعد من أهم المؤسسات السياسية فى النظام السياسى المصرى، فقد بدا من الأهمية جعل دور المرأة فى وزارة الخارجية مجالاً حيوياً للدراسة والتحليل فى اطار طرح ومناقشة دور المرأة بصفة عامة فى العمل السياسى فى مصر. فالنظرة الباحثة فى طبيعة مضمون هذا الدور توضح الوجه المتفرد له، الذى هو وطيد الصلة بخصوصية طبيعة دور وزارة الخارجية كجهاز الدولة الرئيسى المنوط به تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة واتخاذ القرارات السياسية العليا فى شأن ادارة علاقاتها مع دول العالم.

ومن هنا، فان الأسئلة الرئيسية التى يمكن طرحها فى هذا الخصوص هى التى يمكن أن تدور حول المعانى التالية:

ما هى الملامح الأساسية للواقع الفعلى لدور المرأة فى وزارة الخارجية؟ وما هى محددات النتاج الوظيفى لهذا الدور بايجابياته وسلبياته؟

وبناء عليه، فان محاولة تلمس الطريق نحو الاجابة على هذه الأسئلة، سوف تشكل موضوعات المحورين الرئيسين لهذه الورقة البحثية.

الملامح الأساسيةلدور المرأة فى وزارة الخارجية :

لعل الخوض فى تفصيلات وجزئيات واقع دور المرأة الفعلى فى وزارة الخارجية يدلل بوضوح على وجود شواهد ودلائل كمية وكيفية لمستوى واقع متطور من الوجود والفعالية لنشاط المرأة المصرية فى مجال العمل الدبلوماسى. وغنى عن البيان ان هذا المستوى ليس عارضا أو طارئا، بل هو حصيلة تراكم لعطاء المرأة فى هذا المجال منذ فترة الستينات والسبعينات.

مؤدى ذلك، أن المدخل الصحيح للاقتراب من تصوير واقع الظاهرة محل البحث (دور المرأة فى وزارة الخارجية)، يتمثل فى استعراض عينات من

الشواهد القائمة لمكونات هذا الدور (الحجم ، المستوى ، النطاق) واستخلاص الدلالات منها.

١- يفصح المنظور العام لحجم دور المرأة فى وزارة الخارجية عن تعاظم ملحوظ لهذا الحجم فى الاونة الراهنة استنادا الى مؤشرين رئيسيين: نسبة المرأة المشاركة فى القوة الدبلوماسية العاملة فى وزارة الخارجية من جانب، ومقارنة هذه النسبة بمثيلاتها فى وزارات الخارجية فى الدول المختلفة، من جانب آخر، فليس من قبيل المبالغة القول بوجود ارتفاع فى نسبة المرأة المشاركة فى القوة الدبلوماسية العاملة فى وزارة الخارجية، حيث يشكل نصيب المرأة نسبة ٧٨ر١٣٪ من الحجم الاجمالى لهذه القوة. فجدير بالذكر فى هذا الصدد، ان عدد الدبلوماسيات العاملات فى وزارة الخارجية يبلغ ١٢١ من اجمالى الدبلوماسيين العاملين فى هذا المجال الذين يبلغ عددهم ٨٧٨.

بالاضافة الى ذلك، فان ما يذكر على لسان بعض كبار الدبلوماسيين والدبلوماسيات - ممن أتيح لنا الالتقاء بهم - يمكنه بحال من الأحوال أن ينهض دليلا واضحا لاعتبار هذه النسبة من أعلى النسب السائدة فى وزارات الخارجية فى الدول الأخرى بما فى ذلك الدول المتقدمة.

٢- يمكن القول بكثير من الوثوق أن نسبة مساهمة المرأة الدبلوماسية فى المستويات الوظيفية القيادية والاشرافية العليا تنمو فى اتجاه تصاعدى، وهو ما يسمح باصدار أحكام قيمية فى شأن التقدير بارتقاء مستوى دور المرأة فى وزارة الخارجية، وثمة أسانيد عملية تثبت بواسطتها صحة هذا التقرير، يمكن استخلاصها من واقع عمل المرأة على مستويات العمل السياسية المختلفة فى هذا الجهاز وما ارتبط به من ظهور مفهوم المرأة النموذج فى اطاره.

فعلى مستوى البعثات الدبلوماسية والوفود والمكاتب الدائمة لدى المنظمات والهيئات الدولية يلمح الواقع الحالى الى ما يلى:

- تقلدت ست دبلوماسيات منصب رئيس البثة الدبلوماسية لدى ست دول أجنبية - اليابان ، نيبال ، جنوب افريقيا ، الجابون ، رواندا وموريشيوس ، من اجمالي عدد الدبلوماسيات العاملات في الخارج والذى يبلغ ٣٨.

- تبوأت بعض العناصر النسائية مناصب اشرافية أخرى تلى منصب رئيس البعثة الدبلوماسية مرتبة مثل: منصب نائب رئيس البعثة المصرية في أسبانيا، ومنصب نائب رئيس الوفد المصرى الدائم فى جنيف.

- ولعل أبلغ دليل على ما يمكن اعتباره أحد ملامح عملية ارتقاء مستوى دور المرأة في وزارة الخارجية، هو اختيار الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة احدى الدبلوماسيات المصريات - بحكم نتائج وفعالية عملها السياسى الدبلوماسى - دون كافة العاملين الدبلوماسيين المصريين للعمل فى مكتب الأمين العام.

أما على مستوى الديوان العام، فيجدر التنويه بأن وجود المرأة الدبلوماسية فى المستويات الوظيفية العليا قد غدا واقعا ملموسا.

- ففى الجهاز الرئاسى للوزارة أصبحت المرأة فاعلا مؤثرا من خلال توليها لأول مرة مناصب حيوية نورد منها: نائب مساعد الوزير للشئون السياسية، نائب مدير مكتب الوزير وأخيرا القائم بأعمال المتحدث الصحفى باسم وزير الخارجية.

- وحينما نتحدث عن مجموعة الادارات المختلفة التى يتكون منها الديوان العام لوزارة الخارجية، فلعله من المناسب فى هذا المقام الاشارة الى أن المرأة أخذت تزاحم الرجل فى الاشراف على بعض الادارات الهامة مثل:

ادارة الاتحاد الأوربى، ادارة الصندوق المصرى للتعاون مع دول الكمنولث، الادارة الاقتصادية وادارة شئون حقوق الانسان. والأهمية المشار اليها هنا هى أمر يتعلق بخصائص واتجاهات وأهداف العمل الذى تقوم به هذه الادارات فالعمل فى الادارتين الأولى والثانية محكوم بالتعامل مع عدد

كبير من الدول التى تدخل فى نطاق المناطق الجغرافية التابعة لها هذه الادارات، أما فى الادارتين الأخيرتين فالعمل يستند أساسا الى التعامل مع العديد من الأحداث والقضايا التى تبرز على أولويات الشئون الدولية فى الاونة الراهنة.

٣ـ يرتبط بارتقاء مستوى دور المرأة فى وزارة الخارجية اتساع النطاق الوظيفى لهذا الدور، فمسألة تقلد المنصب القيادى لا تخلو من مغزى زيادة كثافة الفعالية السياسية لدور المرأة، الذى أصبح لا يقف عند حد معين يمكن ان ينتهى عنده مثل حد المهام التقليدية، ومفاد هذا القول، أن النطاق الوظيفى لدور المرأة أصبح نطاقا بلا حدود يمس كل مكونات العمل السياسى فى هذا الجهاز السياسى بما فيها المهام الجسام التى تختص بها المناصب الحيوية ـ المذكورة أعلاه ـ نذكر منها على سبيل المثال:ـ

ـ التخطيط السياسى، بما يحمله فى طياته من معنى اصدار توصيات واتخاذ قرارات محددة، بشأن التوجهات العامة للدولة ازاء المناطق الجـرافية فى العالم وفيما يتعلق بمواجهة التطورات العالمية وما يرتبط بها من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة.

ـ ادارة وتنظيم العلاقات الخارجية للدولة مع الدول الأجنبية والمنظمات والهيئات الدولية المختلفة.

ـ التفاوض باسم وزارة الخارجية سواء على مستوى المؤتمرات الاقليمية والدولية التى تبحث وتتداول فى كافة القضايا الخلافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تحيط بالتفاعلات الدولية، أو على مستوى الاتصالات الثنائية مع الحكومات الأجنبية بشأن الموضوعات القومية المتعلقة بالمعاملات المتبادلة بما فى ذلك الموضوعات الاستراتيجية والأمنية.

وبحسبنا أن نعود بالذاكرة فنشير الى التمثيل الفعال والحضور المميز للمرأة الدبلوماسية المصرية فى: قمة الأرض ١٩٩٢، قمة الدار البيضاء

الاقتصادية ١٩٩٤، المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ١٩٩٤، الذى لعبت فى مداولاته ومناقشاته سبع دبلوماسيات دورا كبيرا فعالا، جاءت على رأسهن السفيرة ميرفت التلاوى، هذا فضلا عن قمة التنمية الاجتماعية الحالية فى كوبنهاجن، والتى يضم وفد مصر فيها اثنتين من الدبلوماسيات.

وقد نقترب من وضع أيدينا على الأداء التفاوضى المتنامى للمرأة فى وزارة الخارجية حين تكون بصدد الحديث عن الأحداث والوقائع المرتبطة بمسيرة المفاوضات العربية الاسرائيلية المتعددة الأطراف والتى تدور حول الموضوعات الرئيسية الخاصة بتحقيق الأمن والتعاون الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط. فلعل تولى كل من السفيرتين ميرفت التلاوى وهاجر الاسلامبولى رئاسة الوفد المصرى الممثل فى لجنتين من لجان هذه المفاوضات هو أبلغ دليل على تطور الأداء التفاوضى للمرأة.

٤- وفى مجال أخير لتفسير واقع المرأة فى وزارة الخارجية، تجدر الاشارة الى اتساع النطاق الجغرافى لعمل المرأة فى البعثات الدبلوماسية، فقوة العمل النسائية فى اطار هذه البعثات أصبحت لا تخضع للمعايير الاجتماعية والانسانية المقيدة التى تجعل تواجدها يقتصر على ممارسة العمل فى دول محددة، وانما أصبحت هذه القوة معبأة - بشكل كان يندر حدوثه - ومؤهلة عمليا للعمل على أسس متساوية مع الرجل فى مختلف المناطق الجغرافية سواء النائية منها أو التى تحيط بها كثير من الصعوبات. وبنظرة أكثر تفحصا وامعانا، تؤكد المعلومات مزيدا من الوجود الحيوى والانجاز الفعال للمرأة فى أوربا وآسيا وأميركا اللاتينية والأهم من ذلك الحضور البارز للمرأة فى البعثات الدبلوماسية فى القارة الافريقية التى يتطلب العمل فى كثير من بلدانها قدرة كبيرة على التكيف والمواجهة الحاسمة لكثير من التحديات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية، البيئية والصحية . (لعل أوضح مثال على ذلك هو رئاسة أحدى الدبلوماسيات للبعثة المصرية الحالية فى رواندا).

الخلاصة فى عرض الملامح الأساسية لواقع المرأة فى وزارة الخارجية، اننا نجد اشارات واضحة من شأنها أن تعكس أن دور المرأة فى هذا الجهاز فى ازدياد وتطور مستمرين، فلا نملك الا أن نقر بموضوعية بتأثيره وفعاليته، الا انه فى نفس الوقت لا يملك كل مدقق لهذا الواقع أيضا اغفال حقيقة جوهرية مؤداها أن عطاء المرأة يكون منقوصا فى بعض الحالات نورد منها:ـ

أولا: حالة المرأة الدبلوماسية المقترنة بدبلوماسى التى لا تستطيع العمل ـ على التوازى ـ فى الخارج فى زمن ايفاد زوجها الى أية بعثة دبلوماسية.

وثانيهما: حالة تقلص عمل المرأة فى بعض الادارات فى الديوان العام.

محددات النتاج الوظيفى لدور المرأة في وزارة الخارجية:

يلاحظ المتتبع لواقع دور المرأة الحالى فى وزارة الخارجية أن توجهه قد تأثر ايجابا وسلبا بعوامل متعددة، فهو وليد عوامل سياسية واجتماعية مترابطة، ووليد أحوال واجراءات ادارية متخصصة، اسهامات فردية وشخصية، فهذا الواقع لم يتجسد بشكله الحالى الجلى الا ببلوغ مرحلة من التطور المجتمعى الشامل، وفى مجال تدعيم هذه الحقيقة تجدر الاشارة الى ما يلى:ـ

١ـ بادىء ذى بدء، يمكن القول، ان واقع دور المرأة فى وزارة الخارجية بتطوراته المختلفة، يرجع فى أحد أسبابه الى ظروف الاطار السياسى العام الذى يضم مختلف المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية، ومختلف التشريعات الدستورية والقانونية التى تحكم العلاقات بين هذه المؤسسات وبين الأفراد.

وغنى عن البيان، أن مرونة التشريعات الدستورية والقانونية ـ المتسقة مع النسق الدينى السائد ـ ،التى تفيض فى بيان وتقرير حقوق المرأة المصرية والمساواة بينها وبين الرجل، قد ساهمت فى تحريك المرأة عبر السنوات الممتدة، ليس فقط لادراك واستيعاب حقوقها السياسية وانما أيضا لممارستها وللمشاركة فى الحياة السياسية العامة.

وفى هذا السياق نفسه، قدمت الدولة فى السنوات الأخيرة ـ عبر مؤسساتها الحكومية ـ الاليات الضرورية التى تساعد على توظيف المعطيات القائمة لحركة المرأة القائمة واستثمارها لدفعها الى مزيد من التقدم.

١ـ على الجانب الاخر، تتجلى الرؤية واضحة للعيان لتكشف أن اقدام المرأة على العمل فى وزارة الخارجية ـ الذى يعد تاريخ بدء ممارستها له حديثا نسبيا ـ قد أخذ فى التزايد منذ منتصف السبعينات، مواكبة مع دلالات الانفتاح السياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى على العالم الخارجى ، من ناحية ، ومع تغير الاطار الاجتماعى ـ بما يشمله من رأى عام وقوى اجتماعية وتيارات فكرية ـ فى اتجاه التطلع الى بناء دولة حديثة آخذة بكل أسباب الحضارة، من ناحية أخرى. ان فهم هذه العلاقة أمر ضرورى، لتبيان تأثير أبعاد التحول فى أنماط الحياة والقناعات الفكرية السائدة على التحول فى نظرة المجتمع الى المرأة بشكل عام والى فكرة عملها فى المجال السياسى الخارجى بشكل خاص، من التشدد، والرفض الى المرونة.

٣ـ والحقيقة التى لامراء فيها، ان ارتفاع نسبة الدبلوماسيات فى وزارة الخارجية من خريجات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، يشكل مؤشرا وقياسا واضحا، على ان زيادة المشاركة السياسية للمرء بصفة خاصة عبر أية قناة مؤسسية للعمل السياسى، لابد ان تتحدد فى أحد جزئياتها بتأثير عامل التعليم والمؤسسة التعليمية التى يمكن أن تسهم فى تطوير الثقافة السياسية وتنمية الاهتمامات والمعارف السياسية والاقتصادية والاعداد للانخراط فى معترك العمل السياسى.

٤ـ ان البحث فى تفسير واقع دور المرأة فى وزارة الخارجية بايجابياته وسلبياته يجب ان يقوم على منظور رئيسى يرتبط بخصائص الاطار الادارى لهذا الدور، وهى بدورها تتمثل اختصارا فيما يلى:ـ

ـ القواعد والاجراءات التى تحكم العمل فى وزارة الخارجية: فلعله من المفيد اسناد التقييم الايجابى لواقع دور المرأة فى وزارة الخارجية الى مثل هذه

القواعد فى صورتها العامة، على الرغم مما تشير أو توحى اليه من وجود بعض السلبيات فى بعض جزئياتها.

بداية يمكن القول، ان القواعد والاجراءات التى تحكم عملية وجود المرأة فى هذا الجهاز الحيوى لا تميز. بين الرجل والمرأة. وهى فى ذلك تمثل انعكاسات للقواعد، الاجراءات الدستورية والقانونية العامة فى الدولة التى أصبحت فى جملتها تقريبا تقوم على التعامل مع المخاطبين بأحكامها تعاملا متساويا رجالا كانوا أم نساء. مؤدى ماسبق، ان دور المرأة فى وزارة الخارجية يتدعم ويتطور تبعا لما تؤول اليه هذه القواعد - التى تنظم عمل الجهاز ككل - من معايير محددة:

معيار التوظيف والتشغيل ممثلا فى القدرة الشخصية والكفاءة العلمية من جانب، ومعيار الترقى الذى ينصرف الى حقوق التدرج الوظيفى، من جانب آخر.

ولكن اذا كانت القواعد والاجراءات الادارية - المذكورة أعلاه - قد ساهمت فى دفع مكانة المرأة الى الأمام فى وزارة الخارجية لتصبح مكانة تفرض وجودها الملموس، الا أن الحقيقة التى لا سبيل الى انكارها هى ان هذه القواعد. - فى بعض جزئياتها - تدور حول موضوع عدم التمكين السياسى للمرأة. حيث أن دور المرأة فى وزارة الخارجية محكوم ببعض التحديات الادارية التنظيمية التى تعوق تمكين المرأة من تحقيق التوازن الكامل مع الرجل فى ممارسة العمل سواء على مستوى المكون الأول لوزارة الخارجية: البعثات الدبلوماسية، أو على مستوى المكون الثانى لها: الديوان العام بادراته المختلفة.

فالملاحظ ان دور المرأة فى وزارة الخارجية يواجه تحديين رئيسيين يتمثلان فى: أولا: عدم تمكين المرأة الدبلوماسية المقترنة بدبلوماسى من العمل فى اطار البعثات الدبلوماسية فى الفترة التى تواكب عمل زوجها فى احدى هذه البعثات.

ثانيا: عدم تمكين المرأة الدبلوماسية بصفة عامة من العمل فى بعض الادارات المتخصصة فى الشئون الأمنية نورد منها ادارة الرمز وادارة شئون السلكين.

- شخص وزير الخارجية:

تشير أحدى الدراسات التحليلية لتنظيم وزارة الخارجية المصرية الى أن هذا التنظيم وأى تعديل فيه يرتبط بعاملين رئيسيين: الأول يتمثل فى الأحداث الكبرى سواء السياسية التى تمر بها الدولة أو الادارية المرتبطة بالجهاز التنفيذى العام للدولة . أما العامل الثانى فيتعلق بشخص وزير الخارجية.

وفى معرض تفسير العامل الثانى، تجدر الاشارة الى أنه مع قدوم كل وزير خارجية - فى غالبية الأحيان - يعمل على اعادة تنظيم وتعديل هيكل الوزارة ونظام العمل فيها وحركة الأشخاص ،العاملين بها، انطلاقا من مبررات متعددة يمكن حصرها فيما يأتى:-

أولا: وجود توجيهات سياسية عامة للدولة فى هذا الشأن.

ثانياً: الرغبة فى تلافى بعض الأخطاء الادارية المتراكمة فى نظام العمل.

ثالثًا: دافع المدركات الشخصية للوزير لاعادة ترتيب الأوضاع فى جهاز الوزارة بالشكل الذى يدعم عمله.

ويستحق العامل الأخير وقفة تفصيلية لأنه يؤثر فى المقام الأول على حركة تعيين ونقل الأشخاص العاملين فى وزارة الخارجية خاصة على مستوى الجهاز الرئاسى للوزارة والمكاتب التابعة له. ففى ضوء هذا العامل تجدر الملاحظة الى أن تقييم دور المرأة فى وزارة الخارجية كان يختلف باختلاف شخص الوزير فلقد تأرجح هذا التقييم - على مدار السنوات الماضية - ما بين مواقف متباينة تحمل فى طياتها معانى متباينة: الرفض، أو التنفيذ الى درجة التجميد، أو الحياد وأخيرا الدعم الايجابى لهذا الدور والذى اتسمت به وزارة كل من الدكتور عصمت عبد المجيد والوزير عمر موسى على وجه الخصوص.

ففى اطار الوزارة الحالية أصبحت المرأة تتصف بأنها حامل ثقة، تتمتع بدعم وتأييد صاحب هذه الثقة (الوزير) وقدر كبير من حرية الحركة فى تبنى الأهداف والاختيار بين وسائل تحقيقها من خلال الاعتراف بامكانية تقلدها للوظائف القيادية وقيامها بالمهام الجسام بكفاءة ومصداقية ومن خلال تمكينها من العمل السياسى غير المشروط فى كثير من المواقع.

٥- وختاما، لايستطيع أى مراقب للأمور فى وزارة الخارجية، الا أن يقرر أن واقع دور المرأة فيها، انما يتحدد فى آخر جزئياته، باسهام المرأة فى حد ذاتها فى رسم معالم هذا الدور بالجهد المتواصل والممارسة العملية المستمرة والقدرة على التكيف مع المواقف المختلفة وارتفاع مستوى الاستقلالية والخبرة بأداء المهام مما أسفر عن بروز المرأة النموذج فى أروقة وزارة الخارجية المختلفة التى تسعى دائما الى دعم كفاءتها ومصداقيتها لزيادة درجة الثقة التى تحملها.

الخاتمة

تأسيسا على ما سبق، وباستقراء دلالة ملامح واقع دور الرأة فى وزارة الخارجية ومحددات هذا الدور لا يسعنا فى النهاية الا تقديم بعض الاستنتاجات ونحن نتلمس المستقبل:

١- بحسبنا الان أن نعود الى ما بدأنا به فنقول: انه اذا كان الدور المتطور الذى تلعبه المرأة حاليا فى وزارة الخارجية ليس دورا عارضا أو طارئا، وانما هو نتيجة تفاعل عوامل متعددة، استمد منها هذا الدور قوته ومصداقيته، فان الأمر يبدو أنه لن يختلف فى المستقبل أخذين بعين الاعتبار ان هذه العوامل المحركة له ليست الا ثوابت لا تقبل التغيير أو الرجوع عنها، فى غالبيتها.

٢- لاشك انه من الهام جدا بالنسبة لدعم وتعزيز دور المرأة فى وزارة الخارجية أن نستبصر ما هو قائم من سلبيات وتحديات تواجهه وأن نتساءل عن الكيفية التى يمكن بها تدارك أسبابها.

ولعله من المفيد فى هذا المقام، طرح حل أو خيار ضرورة استغلال الطاقة النسائية العاملة في وزارة الخارجية للحد الأقصى، وهو ما يبرز بدوره قضية تنقية اللوائح والاجراءات الادارية - ان أمكن - من كل ما يشير الى التمييز بين الرجل والمرأة ومن كل ما يعرقل أو يثقل حقوق المرأة فى وزارة الخارجية.

الصور المتباينة للمرأة النموذج فى وزارة الخارجية المصرية:

١ـ السيدة. بهيجة عرفة أقدم دبلوماسية عرفتها الوزارة.

٢. السفيرة. الراحلة هدى المراسى.

٣ـ السفيرة.ميرفت التلاوى عملت فى منصب سفيرة لمصر فى بلاد عديدة منها النمسا وآخرها اليابان (فى الوقت الحالى). فى عام ١٩٩٤ أعيد انتخابها لعضوية لجنة خبراء الأمم المتحدة التى تراقب تنفيذ الدول للاتفاقية الثقافية الدولية لمنع التحيز ضد المرأة، ومن المعروف انها كانت تتولى رئاسة لجنة الأمم المتحدة المختصة بشئون المرأة ولجنة منع التحيز ضد المرأة فى عامى ١٩٩٣/٩٢. رأست وفد مصر فى اللجنة الرئيسية لمؤتمر السكان والتنمية الدولى فى سيتمبر ١٩٩٤، وهى أيضا من الشخصيات الهامة المشاركة فى مؤتمر المرأة الدولى الذى سيعقد فى بيكين هذا العام.

٤ـ السفيرة. جيلان علام، نائب مساعد الوزير للشئون السياسية، كانت أحد عضوات وفد مصر أيضا فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية وأحد العناصر الرئيسية المساهمة فى تنظيم المؤتمر.

٥ـ السفيرة. هاجر الاسلامبولى مدير الادارة الاقتصادية، قامت بتمثيل مصر فى أكثر من مؤتمر دولى. ترأس الوفد المصرى فى أحدى اللجان الرئيسية الخاصة بالمفاوضات الاسرائيلية ـ العربية المتعددة الأطراف.

٦ـ الوزير المفوض. نائلة جبر مدير ادارة شئون حقوق الانسان.

٧ـ السفيرة. مشيره خطاب سفيرة مصر فى جنوب أفريقيا.

٨ـ السفيرة. زينب سحيم سفيرة مصر فى رواندا.

٩ـ السفيرة. خديجة علاء الدين سفيرة مصر فى نيبال.

١٠ـ السفيرة. ليلى روفائيل سفيرة مصر فى الجابون.

١١ـ السفيرة. سميرة عقداوى سفيرة مصر فى موريشيوس.

١٢ـ الوزير المفوض. نهاد ذكرى (أول سيدة تشغل منصب نائب مدير مكتب الوزير).

١٣ـ الوزير مفوض. منى سعودى مدير ادارة الاتحاد الأوربى.

١٤ـ الوزير المفوض. ماجدة شاهين نائب رئيس وفد مصر الدائم فى جنيف.

١٥ـ الوزير مفوض. سميحة أبو سنيت نائب رئيس البعثة المصرية فى أسبانيا.

١٦ـ الوزير مفوض. فايزة أبو النجا، كانت تعمل بالمكتب الخاص لوزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى، ثم تم انتدابها للعمل فى مكتبه الخاص بالأمم المتحدة بعد توليه منصب الأمين العام.

١٧ـ سكرتير ثان. هاله الغنام القائم بأعمال المتحدث الصحفى باسم وزير الخارجية.

هوامش الدراسة

١ـ عمر عز الرجال، نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية سلسلة بحوث سياسية، العدد ٢٧، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

٢ـ د. محمد محمود ربيع، د. اسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣ / ١٩٩٤

٣ـ الأعداد التالية من صحيفة الأهرام

١٢/٨/١٩٩٤

١٦/١٢/١٩٩٤

٢٣/١٢/١٩٩٤

٢٠/١/١٩٩٥

٢٧/١/١٩٩٥

٢٤/٢/١٩٩٥

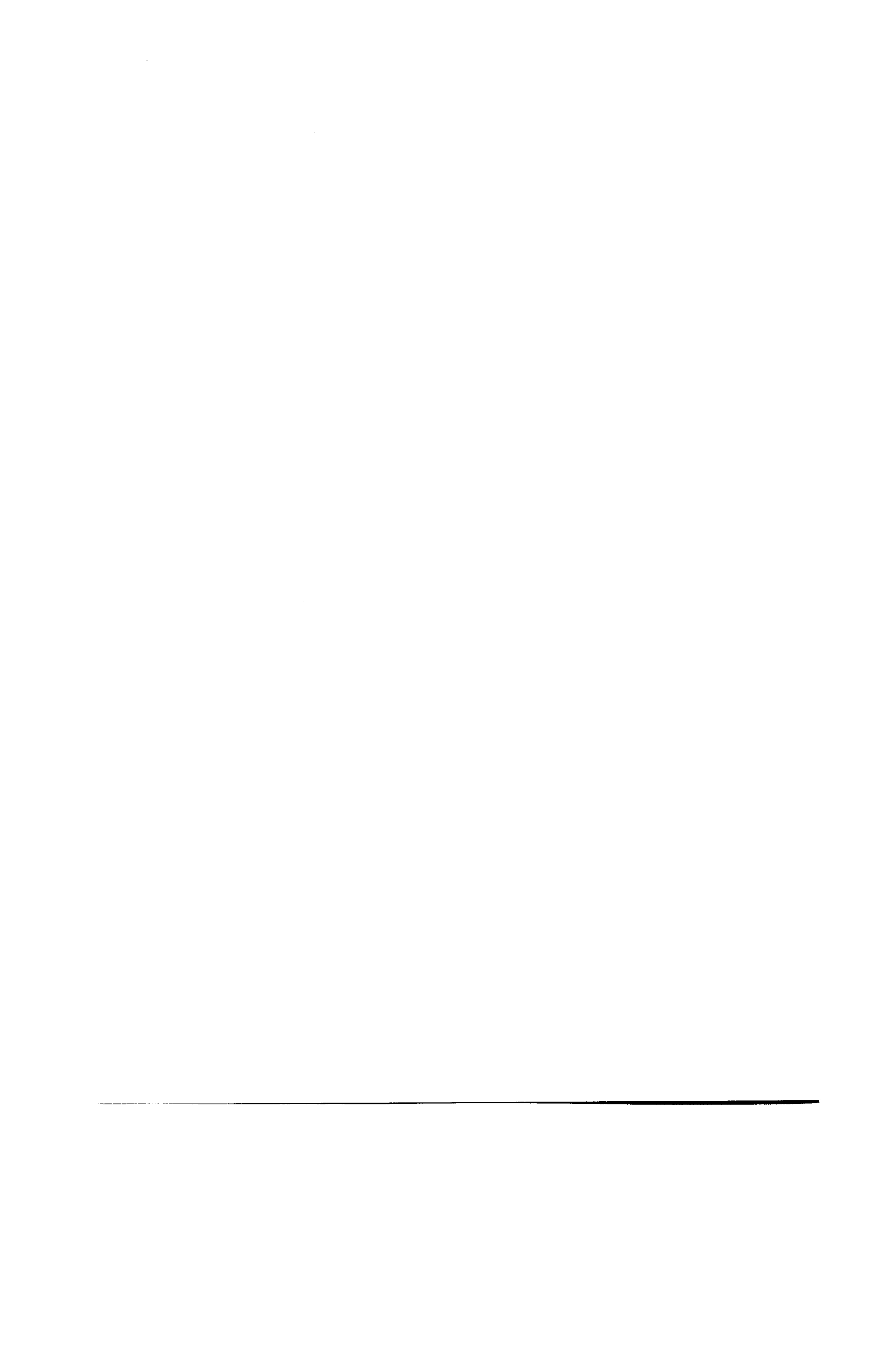
٤ـ عدد من المقابلات التى تمت مع بعض الشخصيات المسئولة فى وزارة الخارجية المصرية وهى:ـ

- السفيرة. جيلان علام، نائب مساعد الوزير للشئون السياسية.
- السفيرة. هاجر الاسلامبولى مدير الادارة الاقتصادية.
- الوزير مفوض. نهاد ذكرى نائب مدير مكتب الوزير.
- الوزير مفوض. منى سعودى مدير الادارة الخاصة بشئون الاتحاد الأوربى.
- الوزير مفوض. أشرف أبو السعود نائب مدير ادارة الرمز.

الفصل الثالث

المرأة المصرية
فى الأحزاب السياسية

د. علا أبو زيد



مقدمة

تعتبر عملية الانضمام الرسمى إلى حزب سياسى من أكثر أشكال المساهمة فى الحياة العامة ايجابية. فالسعى إلى التمتع بعضوية الحزب السياسى صورة فعالة من صور المشاركة السياسية تعبر عن درجة عالية من الوعى والاهتمام السياسيين، وهى مؤشر دال على السلوك السياسى التطوعى الايجابى وعلى رغبة الحريصين عليه على التأثير المباشر فى الحياة العامة. فهل تحرص المرأة المصرية التى هى نصف المجتمع وأحد رافدى طاقته على أن تشارك فى تحمل مسئوليات المجتمع الكبير من خلال مشاركة فعالة فى العمل الحزبى، كما تشارك فى الاضطلاع بمسئوليات مجتمعها الصغير؟ ثم ماذا عن الاطار النظرى المنظم للعمل الحزبى فى مصر، هل يطلق قدرة المرأة المصرية على المشاركة فى الحياة الحزبية أم يحجمها وماذا أيضاً عن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية فى المجتمع المصرى، هل تهدر فرصة المرأة فى المشاركة السياسية أم تدعمها؟

تحاول هذه الورقة الوصول إلى إجابة على هذه التساؤلات من خلال رسم معالم الاطار النظرى الذى يتم داخله العمل الحزبى أولاً، ثم وصف واقع المشاركة السياسية فى الحياة الحزبية ثانياً، ثم تحليل أسباب هذا الواقع ثالثاً، لتنتهى بخاتمة تضع معالم رؤية مستقبلية لعمل المرأة الحزبى.

ورغم أن الورقة معنية بدراسة دور المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية بصفة عامة، ألا أنها تعمد إلى تحليل هذا الدور بالتركيز على ستة أحزاب هى بالتحديد: الحزب الوطنى، حزب الوفد الجديد، حزب العمل الاشتراكى، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، الحزب الديمقراطى الناصرى، حزب الأحرار الاشتراكيين، ولا يقف وراء اختيارنا لهذه الأحزاب أى تحيز ذاتى لهم، وانما زكى الاختيار مجموعة من الاعتبارات منها أن أربعة من هذه الأحزاب تُعتَبر الأحزاب الاسبق فى الظهور على مسرح العمل السياسى فى مصر

(الوطنى، التجمع، العمل، الأحرار) بما يعنى أن لها تاريخاً أطول من غيرها فى الممارسة الحزبية يسمح برصد أعمق لتطور الظاهرة محل الدراسة. ثم إن ثلاثة من هذه الأحزاب كان لها حضور فى العمل الحزبى فى مصر قبل تجميده بعد الثورة مباشرة (الوفد / العمل / التجمع) بما يعنى معايشة ممتدة للواقع السياسى المصرى فى مراحل متباينة بما قد ينعكس فى نظرتهم للمرأة ومشاركتها السياسية. أما الحزب الناصرى فقد تم تضمينه رغم حداثة تمتعه بالشرعية السياسية (أبريل ١٩٩٢) لنشاطه النسائى المتميز، كما وكيفا، رغم قصر فترة الممارسة. أما الاعتبار الأخير وهو الأهم فيرجع إلى أن هذه الأحزاب هى من الأحزاب ذات الثقل السياسى والشعبى، ان لم تكن اثقلها، فلقد أثبتت دراسة ميدانية أن أعلى نسبة أتفاق على معرفة حزب هى للحزب الوطنى (٩٥٪) يليه حزب الوفد (٧٨,٧٪) ثم حزب العمل (٥٣٪) وتظل النسبة مرتفعة بالنسبة لحزب التجمع (٣٧,٤٪) والأحرار (٣٣,٤٪) ثم تنخفض كثيراً بالنسبة لأحزاب أخرى مثل الأمة ومصر الفتاة والخضر والاتحادى[(١)] وأثبتت دراسة أخرى أجريت على عينة ممثلة أن أعلى نسبة أنتماء حزبى هى للحزب الوطنى يليه حزب الوفد ثم التجمع[(٢)].

أولاً: الاطار الحاكم للعمل الحزبى فى مصر:

صدر دستور مصر الدائم عام ١٩٧١ ليقنن فى مادته الخامسة التنظيم السياسى الواحد الذى عاش النظام المصرى فى ظله منذ قرار حل الأحزاب السياسية الذى صدر فى ١٦ يناير ١٩٥٣. ولكن فى عام ١٩٨٠ تم تعديل هذه المادة واستبدالها بالنص على أن يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب[(٣)].

وكان قد سبق هذا التعديل أعلان الرئيس السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ فى أول أجتماع لمجلس الشعب بعد انتخابات ١٩٧٦ قرار العودة إلى التعددية الحزبية بتحويل منابر الاتحاد الاشتراكى إلى أحزاب[(٤)] وينظم عمل هذه

الأحزاب وتفاعلاتها قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ والقانون ١٠٨ لعام ١٩٩٢ والذى أدخل تعديلات على بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ ومن ثم يعرف عادة باسم قانون الأحزاب الجديدة.

والمطالع لدستور مصر الدائم وللقوانين المنظمة للعمل الحزبى لا يجد فيها ما يميز ضد المرأة أو يقيد من قدرتها على المشاركة السياسية بصفة عامة، والمشاركة فى العمل الحزبى على وجه التحديد. بل أن المواد ٤ و٥ من القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ تحذر من قيام الأحزاب أو من تحديد شروط العضوية بها على أساس التفرقة بسبب «الجنس» على رأس مجموعة أوسع من أسباب التفرقة والتمييز(٥) كما تقوم القوانين المرتبطة بالعمل الحزبى مثل القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٥٦ والذى ينظم مباشرة الحقوق السياسية، وكذا القوانين المتتالية المنظمة والمعدلة لعملية الانتخابات البرلمانية على أساس تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات السياسية المرتبطة بالعمل العام(٦) ويؤكد على نفس المبدأ دستور مصر الدائم لعام ١٩٧١ (وكذا دستور مصر المؤقت لعام ١٩٥٦) حيث أكدا على حق المرأة، بوصفها مواطناً، فى التصويت والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاءات العامة، مشيران إلى أن مساهمة المواطنين (وهى سمة تشمل الذكور والاناث) فى الحياة العامة انما هى واجب وطنى(٧).

فاذا انتقلنا من هذا الاطار النظرى العام الحاكم لمشاركة المرأة فى الحياة الحزبية إلى اطار نظرى أكثر خصوصية لوجدنا أن برامج الأحزاب، ورغم اختلاف توجهاتهم الايديولوجية، تتفق جميعها عند مخاطبة فئات المجتمع المصرى بقصد كسب مؤيدين للمنطق العام الذى يتبناه الحزب على مخاطبة المرأة، حيث اتفقت البرامج الحزبية على أهمية دور المرأة ليس فقط فى محيط الأسرة وأنما - وهو ما يعنينا هنا - فى محيط المجتمع ككل. واذا كانت بعض الأحزاب قد افاضت أكثر من غيرها فى تعداد الضمانات الواجب توافرها

لضمان قيام المرأة بدورها فى المحيطين الخاص والعام[8] الا أن الأحزاب جميعها اتفقت على لزومية توفير المناخ الملائم الذى يساعد المرأة على أن تستكمل حرياتها وحقوقها لتنحى منحى ايجابياً فى العمل العام[9]. ثم أن الأحزاب لم تكتف بما اثبتته فى برامجها العامة الأساسية من تاكيد على ايمانها بحق المرأة فى العمل السياسى وأهميته، بل أنها قامت، وتقوم، بمراجعة مستمرة لمضمون خطابها الخاص بالمرأة والموجه لها بقصد تطوير معنى ما يجب أن يؤدى للمرأة المصرية لمساعدتها على أداء دورها العام ولتوسيع نوعية الضمانات اللازمة للحفاظ على هذا[10].

ويعمل هذا الاطار النظرى سواء فى شكله العام (الدستور والقوانين) أو فى شكله الخاص (برامج الأحزاب) وهو الاطار المشجع لعمل المرأة الحزبى والسياسى كما رأينا، فى ظل بيئة اجتماعية زاخرة بالمتغيرات الدافعة نحو ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطنين. فالمراقب للمجتمع المصرى لا يمكن أن يخطئ ما يشهده المجتمع المصرى خاصة منذ بداية عقد الستينات من تطور ملموس فى النمو الحضارى وفى مجالات التصنيع والتعليم والاعلام الجماهيرى، وكلها مؤشرات دالة على مرور المجتمع بعملية تعبئة اجتماعية[11]. ويقرر دويتش أن أى مجتمع يمر بعملية تعبئة اجتماعية يخبر بالضرورة اتساعاً فى شريحة السكان المهتمين بالنشاط السياسى والمنخرطين فيه[12].

واذا كانت هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تطول المجتمع كله بتأثيراتها، فأنها تطول المرأة بالضرورة كجزء من هذا المجتمع فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة مشاركة المرأة فى مجال التصنيع قد زادت، كما أن دستور ١٩٧١ نص على أن التعليم الزامى للجميع (ذكور وإناث) فى المرحلة الابتدائية ومجانى للجميع فى مراحل التعليم، أما وسائل الاتصال الجماهيرى فقد زاد الاهتمام فيها بالمادة الموجهة للمرأة، هذا من جانب، كما حدثت طفرة فى نسبة أجهزة الاستقبال الاذاعى والتليفزيونى ونسبة توزيع الصحف من جانب ثان، وكل هذه الوسائل تصل إلى منازل بها رجال ونساء.

فاذا كان الاطار النظرى العام الحاكم للعمل الحزبى فى مصر يقر للمرأة بحق المشاركة السياسية والعمل الحزبى دون أى تفرقة أو تمييز واذا كانت برامج الأحزاب التى هى بيان هوية وتعريف بخط الحزب وخططه فى العمل السياسي تخص المرأة وعملها العام باهتمام ملموس وتؤكد على محوريته ولزوميته، وإذا كان المجتمع المصري، وهو البيئة التى يعمل فيها النظام السياسى، يضطرم بمتغيرات اقتصادية واجتماعية تدفع المواطنين - رجالاً ونساء - نحو اهتمام أوسع وأعمق بالعمل العام، فهل انعكس هذا الواقع بصورة ايجابية على الواقع العملي للمشاركة الحزبية للمرأة المصرية.

ثانياً : واقع العمل الحزبى للمرأة المصرية :

لايقتصر اعتناء الأحزاب بالمرأة على ما توليه لها برامجها من اهتمام، وانما يتعدى الأمر هذا إلى محاولات فعلية وجادة من جانب الأحزاب لكسب المرأة عنصراً فعالاً فى القاعدة الشعبية للحزب. فالمرأة هى أحد الفئات الاجتماعية الرئيسية التى تسعى الأحزاب إلى كسبها من خلال خطابها السياسى لتشكل عنصراً فاعلاً فى قوة الضغط المقتنعة بمضمون ايديولوجية الحزب والتى تسعى إلى تحويلها إلى واقع معاش، ولا يستثنى من ذلك الأحزاب ذات التوجه الاسلامى، وانما يقع الاختلاف بين الأحزاب فى ترتيب الاولويات وتحديد دوائر التعارض فيما بين العام والخاص فى دور المرأة. ولنأخذ مثالاً على ذلك موقف كلا من الحزب الناصرى وحزب العمل. فرغم أن الحزبين يتفقان، مثلهما مثل الأحزاب الأخرى، على أن ثقل المرأة فى المجتمع لابد وأن يمثل بصورة حقيقة فى العمل الحزبى الا أن الحزب الناصرى يرفض مقولة أن حياة المرأة الخاصة قد تفرض عليها ظروفاً تعرقل مشاركتها الحزبية. فاذا كانت المرأة فى الحزب الناصرى مدعوةً إلى أن تحمل معها رضيعها إلى مقر الحزب لتشارك فى أعماله، نجد حزب العمل يؤكد على أنه اذا كانت حياة المرأة الخاصة لا يجوز أن تحرمها من المشاركة فى الحياة العامة، ألا أن الأصل فى

الأمور هو أن مجتمع المرأة الصغير هو مسئوليتها الأساسية خاصة فى السنوات الأولى من حياة أطفالها واذا كان هذا لا يعنى أن الحزب يضع العراقيل أمام مشاركة المرأة الأم الا أن مضمون خطابه السياسى لا يشجع أيضاً على هذه المشاركة بل ويترك قرار المشاركة للمرأة تتخذه كل حسب ظروفها(١٣).

أما اذا تركنا هذه النقطة جانباً، فسنجد أن متابعة موقف الأحزاب من عمل المرأة الحزبى تتسم بسمة ايجابية وهى أنها جميعها، مع الاقرار باختلاف درجات التأكيد، تتفق على أن مشاركة المرأة فى أنشطة الحزب لا يجب أن ينظر إليها على أنها عمل نوعى متعلق بمشاكل فئوية خاصة بقطاع النساء فى المجتمع، ولكن على أساس أنه استنهاض لأكبر مساهمة ممكنة من المواطنين - بغض النظر عن النوع - فى قضايا المجتمع بشكل عام، وذلك دون اغفال لواقع وجود قضايا نوعية خاصة بالمرأة تحديداً يجب تخطيها وحلها لتستطيع المرأة أن تعبر الجسر إلى المشاركة العامة فى المجتمع.

ولقد ترجمت الأحزاب المختلفة هذه القناعة إلى واقع ممارسة مؤداه رفض الوقوع فى أسر دائرة مفرغة أسمها قضية الاسبقية وهى قضية مؤداها محاولة الاجابة على سؤال: هل الأولى بالحزب أن يركز اهتمامه بالمرأة فى مجال العمل على حل مشاكلها النوعية على أساس أن هذا هو سبيل القضاء على العراقيل التى تقف فى طريق مشاركتها الفعالة فى العمل الحزبى أو أن الأولى بالحزب هو أن يبدأ أولاً بالتركيز على كسب مشاركة المرأة كعضوة وككادر حزبى نشط على أساس أن تقدم أوضاع المرأة ومشاكلها النوعية أنما يرتبط بتطور وعيها السياسى وبتطور المجتمع ككل والذى تعد مشاركتها السياسية أحد أهم العوامل الفعالة فى تحققه، وتمثل رفض الأحزاب للانشغال بقضية الاسبقية تلك فى تأكيدهم عملا على أن حل المشاكل النوعية للمرأة وحل مشكلة مشاركتها الحزبية لابد وان يسيرا معا فى خطين متوازيين. ومن ثم،

نجد جميع الأحزاب تهتم بانشاء امانات اتحادات ولجان نوعية للمرأة تهتم بتقديم خدمات خاصة بالمرأة تحديداً من جانب. هذا بالاضافة إلى تشجيع الأحزاب للمرأة على الانضمام لصفوف الحزب والعمل بنشاط ليس فقط فى العمل الحزبى الخاص بالمرأة وانما فى العمل الحزبى العام.

فاذا نظرنا إلى الجانب الأول لوجدنا أن امانات المرأة واتحاداتها ولجانها النوعية فى الأحزاب المختلفة تهتم جميعها بتقديم خدمات موجهة للمرأة. فلو نظرنا إلى حزب الوفد على سبيل المثال، سنجد أن لجنة المرأة به - وهى أحدى اللجان النوعية المتخصصة وتضم فى تشكيلها نساء ورجال - تقوم بنشاطات لها طابع تثقيفى موجهة للمرأة من قبيل القيام بدراسات وابحاث وكذا عقد ندوات ومؤتمرات تركز على القضايا التى تهم المرأة كما أنها تهتم بتقديم خدمات اجتماعية خاصة بتأهيل المرأة ومحو أميتها واعداد معارض وأسواق خيرية. وللجنة المرأة أيضاً سياسة تركز على رفع مستوى الوعى السياسى لدى المرأة ومن أبرز الأنشطة التى قامت بها فى هذا المجال القيام بحملات لتشجيع السيدات على أن يسجلوا انفسهم فى كشوف الانتخابات. هذا بالاضافة إلى الخدمات التى تقدمها للمرأة اللجان النوعية المتخصصة الأخرى - كل فى مجال تخصصه - مثل القوافل الطبية التى ترسلها اللجنة الفنية للصحة بصورة شبه منتظمة من القاهرة إلى المراكز والمحافظات لخدمة المرأة وعادة ما تتكون القافلة من سيدات طبيبات(١٤).

أما فى الحزب الناصرى فهناك أمانة مركزية للمرأة ثم هناك أمينة للمرأة فى كل محافظة وهناك محاولات يبذلها الحزب فى الوقت الحالى لكى تكون هناك أمينة للمرأة فى كل مركز. وتهتم هذه التشكيلات بالاضافة إلى الأنشطة الاجتماعية شبه الدائمة لخدمة المرأة والمجتمع ككل مثل اقامة الأسواق الخيرية وفصول محو الأمية والزيارات الدورية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذا الانشطة الاجتماعية الظرفية مثل جمع التبرعات لضحايا الكوارث الطبيعية،

فانها تهتم أيضاً بالنشاط التثقيفي العام والذى يتمثل فى عقد حلقات نقاش احياناً بصفة منفردة وأحياناً بالتنسيق مع أحزاب أخرى، لتناول أما قضايا المجتمع بصفة عامة كتعبير عن ضرورة أن ينشط النساء فى اطار الأهداف العامة للحزب أو القضايا الخاصة بالمرأة. وكثيراً ما تسفر هذه الحلقات عن صدور أوراق توزع فى مقار الحزب خاصة فى المحافظات لزيادة الوعى السياسى. ومن أهم القضايا الخاصة بالمرأة والتى تناولتها حلقات النقاش الحزبى وأوراقه والتى تهدف إلى توعية المرأة بحقوقها وواجباتها: المرأة والاسلام، المرأة وقانون العمل الموحد، المرأة والتنمية، المرأة والمشاركة كما تبنت أمانة المرأة مشروعاً لتقديم المساعدة القانونية للنساء[١٥].

وفى حزب الأحرار توجد أمانة مركزية للمرأة وامانات للمرأة منتشرة فى المحافظات وتهتم هذه التشكيلات باقامة معارض وأسواق خيرية، كما تسعى الامانة المركزية للمرأة فى الوقت الحالى إلى اقامة دار حضانة وجمعية استهلاكية وكذا بدء منتدى سياسى يجتمع بصفة دورية لمناقشة القضايا العامة وقضايا المرأة[١٦].

وتهتم الأمانة العامة للمرأة فى حزب العمل بتقديم خدمات ذات طابع اجتماعى مثل اقامة الاسواق الخيرية، كما تقدم خدمات تعليم التفصيل واشغال الابرة للفتيات الصغيرات، وتنظيم مجموعات تقوية لتلاميذ المدارس ولكنها لا تقوم بنشاط فى مجال محو أمية النساء. وقد يرجع هذا الى تبنى وجهة النظر القائلة أن تمتع المرأة بالوعى السياسى لا يرتبط بالضرورة بكونها متعلمة أو عاملة ومن ثم، فان بذل الجهد فى هذا المضمار لا يكون نحو محو اميتها اللغوية بقدر ما يكون نحو محو أميتها السياسية. وعلى هذا تهتم امانة المرأة بعقد ندوات ثقافية للسيدات تتناول بالمناقشة، بالاضافة إلى الموضوعات التى تهم المرأة بصفتها، موضوعات سياسية عامة. كما يهتم الحزب بتشجيع المرأة على ممارسة حقها فى الانتخاب عندما لا يكون مقاطعا للانتخابات[١٧].

فـاذا انتـقلنا الآن لاعطاء أمـثلة على المحـور الثـانى من اهتـمـام الأحـزاب بمشـاركة المرأة فى العمـل الحزبى وهـو تشـجـيـعهـا على الانخـراط فى العـمل الحزبى العام وليس النوعى فسنجد أن الهيكل التنظيمى لحزب الوفد يضم لجنة سيدات الوفد (وجميع عضواتها من السيدات على خلاف اللجنة النوعية للمرأة التى تضم رجالا)، والتى تعمل كتشكيل مواز لتشكيل الحزب ذاته وهى امتداد للجنة العـامـة التى أسـسـتـهـا هدى شـعـراوى. ولهـذه اللجنة أفـرع فى جـمـيع المحـافظات. ثم أن سيدات الوفد منتشرات فى الكادر السيـاسى للحـزب وفى مناصبه المتعددة. فمقررات العديد من اللجان النوعية المتخصصة من السيدات (عبلة المسلمى: لجنة الصحة والبيئة، مواهب الشوريجى: لجنة المرأة) كما توجد سيـدتان فى الهيـئة العليا للحـزب (أ. عطيات الشـافعى، د. كـاميليـا شكرى) وتوجد سيدة فى سكرتارية الجمعية العمومية. كما تتولى د. كاميليا شكرى منصب نائب مدير معهد الدراسات السياسية للشباب الملحق بالحزب والذى ينظم دورات لزيادة الوعى السيـاسى للشبـاب من الجنسين. كمـا تحـتل المرأة مـواقع جـيـدة داخل جريـدة الحـزب، وتشـارك بنسب مـعـقـولة فى الوفـود إلى المؤتمرات الخارجية[١٨].

وفى الحزب الناصرى نجد المرأة ممثلة فى الأمانة العـامـة للحزب (أ. أمل مـحمود وأ. تهانى الجبالى)[١٩] وفى حـزب الاحـرار أيضـاً نجـدها ممثلة فى الرئاسـة العليـا للحـزب (أ. فـاطمـة دياب) ويهـتم الحـزب بمشـاركـة المرأة فى المؤتمرات الخـارجيـة والداخلية أيضاً (أشـتـركت د. هـدى عفـيـفى أمـينة المرأة بالحزب فى مؤتمر الحوار الوطنى)[٢٠].

وفى حزب العـمل يتم تشـجـيع المرأة ليس فـقط على الانتـخـاب ولكن أيضـاً على الترشيح. ولقـد تم بالفعل الدفع بعناصـر نسـائية فى الانتـخـابات المحلية الاخـيـرة ونجح منهن اثنتـان عن المحلة والجيـزة. كـمـا تضـم اللجنة التنفـيـذية

للحزب ثلاث سيدات وتمثل السيدات فى لجنته العليا بعنصرين. وتتاح للمرأة فرصة واضحة أيضاً فى جريدة الحزب ليس فقط من خلال الباب المخصص للمرأة وأنما أيضاً كمراسلات خارجيات(٢١).

أما حزب التجمع فيخصص عشر مقاعد فى لجنته المركزية لممثلات اتحاد النساء التقدمى، وتدخل السكرتارية المركزية للاتحاد النسائى فى تكوين المؤتمر السنوى العام للحزب والذى له الحق فى تعديل برنامج الحزب وتحديد خطه السياسى وتعديل لائحة نظامه الداخلى ومحاسبة لجنته المركزية(٢٢).

اذا كانت الأحزاب تتفق حول حق المرأة فى العمل السياسى واذا كانت تعمل كلها على تشجيع النساء للانضمام إلى عضويتها من خلال الخطاب السياسى ومن خلال واقع الممارسة الحزبية، فهل أدى أداء الأحزاب إلى تدعيم المشاركة السياسية للمرأة، أم أن قطاع المرأة مازال عازفاً عن المشاركة فى العمل الحزبى؟

لقد ذهبنا بسؤالنا هذا إلى الكوادر النسائية فى الأحزاب الممثلة مستفهمين عن عدد الأعضاء من النساء وهل تزايد أم تناقص على أساس أن حجم العضوية واتجاهاتها مؤشر دال على مستوى المشاركة السياسية ولكن اتفقت جميع هذه الكوادر على أنه لا توجد احصاءات دقيقة عن حجم العضوية بصفة عامة والعضوية النسائية بصفة خاصة واحجموا جميعاً عن اعطاء ولو رقم تقديرى باستثناء د. كاميليا شكرى التى قدرت أن حجم العضوية النسائية فى حزب الوفد الجديد يقع فى مكان ما بين رقمى الخمسة آلاف والعشرة آلاف.

وردا على سؤال بخصوص وجود أى مؤشرات دالة على تزايد (أو تناقص) حجم العضوية النسائية طالما أنه لا توجد احصاءات دقيقة تراوحت الاجابة بين الاحجام عن ابداء رأى قاطع (حزب العمل) أو التأكيد على أن العضوية النسائية فى تناقص أو أنها على الأقل فى حالة ثبات (التجمع والاحرار) حيث تم تبرير ذلك بأنه جانب ممثل لازمة أعم تتعلق بتراجع - أو على الأقل - ثبات

حجم العضوية فى الحزب بصفة عامة (أى رجال ونساء) أو الاشارة إلى أن العضوية النسائية فى تزايد (الوفد والناصرى) حيث بررت د. كاميليا شكرى هذا بالتاريخ السياسى الطويل لحزب الوفد وشعبيته خاصة فى الأقاليم حيث أكدت أن الحزب لا يجد أى صعوبة فى جذب عضوية الرجال والنساء على حد سواء. أما الأستاذة أمل محمود فقد بررت ذلك فى حالة الحزب الناصرى بنشاط الحزب الواضح فى المجال النسائى رغم حداثة وجوده الشرعى، مشيرة على وجه التحديد إلى واقعة تصدى الحزب لمشكلة الزائرات الصحيات والتى كسبت للحزب أربعمائة عضوة على حد قولها. كما عزت تزايد عدد المنضمات من السيدات إلى الحزب بطبيعة الخطاب السياسى للحزب فى هذا الصدد حيث يدرك الحزب أن جزءاً من عزوف المرأة عن المشاركة الحزبية هو موقف الرجل من المشاركة النسائية ومن ثم يهتم الخطاب الحزبى بمخاطبة الرجال فى هذا الشأن ليستنهض فيهم الوعى بمحورية دور المرأة فى العمل الحزبى. ولكن تجدر الإشارة إلى أن كل السيدات الحزبيات اللاتى التقيت بهن، بما فى ذلك عضوات حزبى الوفد والناصرى، قد أكدن على أنخفاض نسبة العضوية النسائية فى الأحزاب مقارنة بنسبة عضوية الرجال.

فاذا كان هذا هو واقع حجم العضوية النسائية، فما هو واقع وضع المرأة داخل الأحزاب السياسية ليست كعضو وإنما كعنصر قيادى فى كوادر الأحزاب؟ تؤكد الاستاذة فريدة النقاش فى دراسة لها عن تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية أنه رغم تواجد المرأة فى كوادر الأحزاب السياسية الا أن هذا التواجد هامشى بكل المقاييس. فتكتب أنه لولا أن حزب التجمع قد خصص عشرة مقاعد فى لجنته المركزية لممثلات اتحاد النساء التقدمى لتعذر وجود عدد معقول من النساء فى لجنته المركزية وأشارت إلى أن من نجحن فى هذه اللجنة بالانتخاب عام ١٩٨٥ لم يتعد أربع عضوات من بين ٢٤٠ عضوا (٧ ١٪) وأن نسبة تمثيل النساء فى الأمانة العامة لحزب التجمع هو ثلاث

عضوات من بين ٦٤ عضوا (٤,٦٪) وأنه حتى هذه الأعداد المنخفضة هى أيضاً فى تراجع. أما تمثيل النساء فى الهيئة العليا لحزب الوفد والذى هو نبع القيادات النسائية من أمثال صفية زغلول وهدى شعراوى فهو لا يتجاوز ٢٪. أما حزب العمل فالسيدات الثلاث العضوات فى لجنته التنفيذية يمثلون حوالى ٦٪ من حجم العضوية (٤٥ عضوا) أما فى اللجنة العليا فلا يتجاوز تمثيلهم نسبة الـ ٢٪ (عضوتان من بين ٩٠ عضوا)[٢٣] ونسب تمثيل النساء فى كوادر الحزب الناصرى المختلفة منخفضة جدا على حد قول أ. أمل محمود، وإذا كان وضع المرأة أفضل قليلا فى كوادر الحزب الوطنى مقارنة بالأحزاب الأخرى إلا أن وضعها لا يمكن اعتباره الا هامشياً أيضاً اذا كانت نظرتنا عامة وشاملة وليست مقارنة.

والسؤال الذى لابد وأن يطرح نفسه هنا هو لماذا تعزف المرأة المصرية فى الواقع العملى عن المشاركة فى العمل الحزبى وما يرتبط به من عمليات سياسية رغم أن الواقع النظرى يبدو مشجعا بل ومحفزاً لها على الأضطلاع بدور ايجابى وفعال فى العمل الحزبى.

ثالثاً: تحليل أسباب عزوف المرأة المصرية عن المشاركة فى العمل الحزبى:

الواقع أن محاولة التعرف على أسباب انخفاض نسبة مشاركة المرأة المصرية فى العمل الحزبى عن طريق مطالعة الدراسات المتخصصة وكذا من خلال استطلاع آراء كوادر حزبية نسائية أجلت بوضوح أن هذه الأسباب انما تكمن فى الواقع النظرى ذاته الذى عرضنا له فى القسم الأول بوصفه حافزاً للمرأة على القيام دور نشط فى الحياة الحزبية.

فاذا نظرنا أولاً إلى الاطار الدستورى والقانونى والذى بدا مدعما لحق المرأة فى العمل السياسى من الناحية النظرية، نجده عملا لا يعامل المرأة دائماً على قدم المساواة مقارنة بالرجل. فاذا نظرنا مثلاً إلى لجنة شئون الأحزاب

السياسية التى نيط بها حق قبول أو رفض قيام الأحزاب السياسية سنجد أن تشكيلها يحجب عملا امكانية مشاركة المرأة فيها.

وتشير الأستاذة فريدة النقاش إلى نقطة وثيقة الصلة بهذا الموضوع وهى الثغرات الموجودة فى قانون الأحوال الشخصية مؤكدة أن مكاسب المرأة السياسية جاءت مفرغة من مضمون الحقوق المدنية وأنه بدون حصول المرأة على حقوقها المدنية عن طريق امتداد يد التشريع إلى قوانين الأحوال الشخصية فانها لن يمكنها أن تشارك سياسيا بصورة إيجابية[٢٤].

واذا نظرنا ثانياً إلى الأحزاب السياسية القائمة والتى رأينا أنها تهتم، سواء من خلال برامجها أو من خلال ممارستها العملية وأنشطتها، بتأكيد محورية دور المرأة فى العمل السياسى سنجد أن العديد من الدراسات يشير إلى أنها فى ذاتها أحد العوامل الرئيسية المعوقة لتنامى المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى. وتشير هذه الدراسات على وجه التحديد إلى مشاكل شخصية السلطة وغياب التقاليد الديمقراطية داخل الأحزاب والطابع النخبوى لها الذى يجعلها أقرب إلى النوادى السياسية وأبعد ما تكون عن الأحزاب الجماهيرية[٢٥].

وفى دراسة ميدانية اهتمت بمعرفة أسباب عزوف أفراد عينة ممثلة عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية كشفت النتائج عن عدة أسباب تتعلق جميعها بنظرة الأفراد إلى طبيعة الأحزاب كان فى مقدمتها وجود صراعات داخل الأحزاب السياسية ثم انفصال القيادة الحزبية عن القاعدة الشعبية ثم عدم فعالية الأحزاب فى حل مشاكل المجتمع ثم الشعور بأن الاحزاب لا تعبر عن احتياجات المواطن ولا تنجح فى حل مشاكله[٢٦]. وأبرزت دراسة ميدانية أخرى أجريت على عينة من الناخبين فى القاهرة والسويس فى انتخابات عام ١٩٨٧ محورية هذا العامل الأخير المتعلق بقدرة الحزب على تقديم الخدمات فى تحديد سلوك الناخب[٢٧]. وتعترف بعض الكوادر الحزبية النسائية - خاصة فى

أحزاب المعارضة - بأن هذا العامل يلعب بالفعل دوراً رئيسياً عند تحديد المواطن لقراره بالانضمام إلى حزب ما. وهم يثيرون هذا الموضوع فى معرض تبريرهم لانخفاض العضوية فى أحزاب المعارضة عنها فى الحزب الوطنى مؤكدين أن قدرة الحزب الحاكم على تقديم خدمات تعتبر عاملا من أكثر العوامل حسما فى ارتفاع نسبة الانضمام اليه[٢٨]. واذا كانت طبيعة الأحزاب تجعلها غير قادرة على استيعاب أعضاء جدد بصفة عامة فان هذا ينطبق بدرجة أعمق على قدرتها على اجتذاب النساء. فالمرأة المطحونة بين رحى متطلبات الأسرة، اذا لم تكن متأكدة انها بانضمامها إلى حزب ما ستحصل على مزايا مادية ومعنوية لا يمكنها الاستغناء عنها فهى لن تنضم.

أما الجانب الثالث والأخير وهو المرتبط ببيئة النظام السياسى المصرى وهى البيئة التى أشرنا قبلا أنها زاخرة بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية تعتبرها العديد من الدراسات النظرية مؤشرات دالة على ارتفاع نسبة المشاركة السياسية فى المجتمع، نجد أن هذه العلاقة الطردية المفترضة بين هذه المتغيرات من جانب وتزايد اهتمام المواطنين بدائرة العام من جانب آخر لم تنطبق فى حالة المجتمع المصرى، بل والأكثر من ذلك نجد أن هذه المتغيرات ذاتها قد تحولت عند التطبيق العملى معوقات ومحددات تؤثر بالسلب على قدرة المصريين عامة - والمرأة خاصة - على المشاركة الحقيقية[٢٩] فاذا كانت نسبة التصنيع والدخل القومى والدخل الفردى فى تزايد الا ان هذا لا يعنى أن الظروف الاقتصادية قد تحسنت بالفعل. وعادة ما تدفع المرأة ثمناً مضاعفاً لتدهور مستوى المعيشة يتمثل فى اهدار صحتها ووقتها، فهى عملا لا يصبح لديها وقت لممارسة العمل السياسى.

واذا كانت هناك مؤشرات دالة على التطور فى مجال التعليم بصفة عامة، الا أن هناك دراسات تؤكد ان الفتيات - خاصة فى الريف -اما أنهن لا

يلتحقن بالتعليم أصلاً أو أنهن يتسربن منه قبل الحصول على أى شهادة[٣١] ويضاعف الفقر وسوء الظروف الاقتصادية من حرمان المرأة من حقها فى التعليم حيث عادة ما تضحى الفتاة بفرصتها فى التعليم لصالح اخيها وتعمل هى فى الحقل أو المنزل لتوفر على الأسرة مصاريف التعليم. ومع تفاقم أمية النساء يتفاقم عدم وعيهن السياسى. ففى دراسة ميدانية تعرضت للفرق فى المستوى المعرفى بين كلا من الذكور والاناث من حيث المعرفة بوجود أحزاب اتضح أن نسبة الذكور الذين يعرفون بوجود أحزاب هى ٧٠٪ مقارنة بـ ٣٠٪ فقط لدى الاناث[٣٢].

ومع تزايد انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى تفاقمت خطورة المادة الاعلامية التى تجعل المرأة المهتمة بالعمل السياسى مادة سخرية. فهى أما أنها أمرأة دميمة معقدة مسترجلة لا تجد حظا مع الرجال فتهرب إلى السياسة، وأما أنها زوجة مستهترة وأم فاشلة ومن ثم يكرس الاعلام فى ذهن المرأة المصرية ضرورة العزوف عن العمل السياسى[٣٣].

واذا كانت المرأة تعانى أكثر من الرجل من آثار الفقر والأمية وتهكم وسائل الاعلام بما يؤثر بالسلب على مستوى مشاركتها السياسية، فان السبب الرئيسى الذى يكمن وراء تزايد معاناتها هو عامل التنشئة الاجتماعية فالبنت تلقن منذ الصغر أن هناك فروقا بينها وبين الرجل، وأنها كأنثى لابد وأن تكون مهمومة بأمور الزواج والأمومة وهذا يجعلها أقل اهتماماً من الرجل بالمشاركة فى أمور مجتمعها الكبير مستغنية عن ذلك بالمجتمع الصغير حيث يغلب شعورها بالانتماء إلى أسرتها الصغيرة على شعورها بالانتماء إلى المجتمع الكبير. فلا تهتم من ثم بالانضمام إلى الأحزاب المعبرة عن مصالح المجتمع[٣٤]. ولقد أثبتت دراسة ميدانية أجريت فى أحدى القرى المصرية أن العامل الحاسم فى عزوف المرأة عن المشاركة فى العمل السياسى هو عامل التنشئة الاجتماعية وليس العامل الاقتصادى أو حتى الأمية. فلقد لاحظت

الباحثة أنه حتى النساء المقتدرات اقتصاديا القادرات على اتخاذ مواقف حاسمة - بل وثورية قياسا على تقاليد القرية - بخصوص استقلالهن الاقتصادى عندما يسئلن عن رأيهن فى العمل السياسى يجبن بأن هذا عمل للرجل دون المرأة(٣٥).

ثم إن الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع المصرى والتى تحكم السلوك تجاه العملية الحزبية مازالت إلى حد كبير هى ثقافة الحزب الواحد. فلقد عاش المجتمع المصرى حوالى ربع قرن من الزمان يسمع خطابا سياسياً يؤكد أن التعددية الحزبية شعار براق يتخفى وراءه الزيف السياسى وأن المشاركة السياسية انما هى المرادف لتعبئة الجماهير وأن تمثيل جموع المواطنين فى تنظيم سياسى واحد هى الصيغة الواجب اقامتها من أجل الوصول إلى ديمقراطية حقيقية. ويبدو أن الجماهير، بتأثير هذه الثقافة، مازالت تعتبر أن نظامها السياسى ليس نظاما حزبيا بالمعنى المتعارف عليه مما يهمش دور الأحزاب فى مجمل المعادلة السياسية المصرية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تغلغل ميراث الحزب الواحد يجعل المواطنين غير مقتنعين تماما بجدية التعددية الحزبية ويسودهم شعور بعدم الثقة فى قدرتهم على احداث تغيير من خلال الانضمام إلى حزب يتبنى القضايا التى تهمهم وقادر فى ظل العملية السياسية أن يتقلد الحكم. ويتمثل الأثر السلبى لهذه الثقافة السياسية السائدة فى غياب المجتمع عن العمل السياسى، فانسحاب المرأة من العمل السياسى يُفهَم ضمن انسحاب الرجل من هذا العمل(٣٦). وتؤكد أحزاب المعارضة بالتحديد على انعكاس عدم الثقة فى جدية التعددية الحزبية، بما يحمله هذا من معنى أن العمل الحزبى هو عمل تحفه المخاطر لأنه غير مرغوب فيه عملا من قبل السلطة، بصورة أكثر سلبية على العمل الحزبى للمرأة. فالمرأة تريد أن تشارك مشاركة أمنة دون اخطار. وهذا يحد بوضوح من مشاركة المرأة فى العمل السياسى والحزبى(٣٧) يضاف إلى ذلك أن سيادة القناعة بأن العمل

الحزبى - خاصة فى مجال أحزاب المعارضة - هو مخاطرة سياسية بكل أبعاد الكلمة تدفع طرفى الأسرة التى تريد أن تنخرط فى العمل الحزبى إلى أن يتخلى أحد الطرفين عن القيام بدور سياسى حتى لا يعرضا نفسيهما للمخاطرة معاً فتضيع الأسرة وعادة ما تكون المرأة هى الطرف الذى سيتخلى عن دوره السياسى[٣٨].

والمحصلة النهائية والطبيعية لتفاعل هذه العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية المعرقلة لعمل المرأة السياسى هو تراجع حجم عضويتها الحزبية، وبالتالى تضاؤل وهامشية دورها فى العمل الحزبى.

رابعاً: رؤية مستقبلية:

من البديهى القول إنه اذا كنا نبغى مستقبلا للمرأة المصرية فى العمل الحزبى يتسم بالايجابية والفعالية، فانه ينبغى أن نبدأ بالقضاء على أسباب السلبية والهامشية.

فالتشريع أداة لا يجوز التهوين من أهميتها فى تدعيم مشاركة المرأة. ولكن المشكلة تكمن فى أن المشرع المصرى نظر إلى قضية مشاركة المرأة نظرة مبتسرة فركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية، فى حين أن استقامة الأولى تعتمد على استقامة الثانية.

ولكن التشريع كأداة تستخدم لتدعيم مشاركة المرأة لا يمكن أن تنجح فى المهمة وحدها، بل يجب أن يواكبها تطور اجتماعى عام. وهذا بدوره كى يتحقق لابد وأن تحدث ثورة ليس فقط فى مجالات الاقتصاد والتعليم والاعلام وانما أيضاً - بل وسابقا على ذلك - فى مجال النشأة الاجتماعية، ثورة تهدف إلى تغيير الانماط التى تقولب فيها المرأة وتقوم سداً منيعاً بينها وبين العمل الحزبى. ولعل من الخطوات الهامة الواجب اتخاذها على هذا الطريق توجيه عناية تامة إلى الكتب المدرسية للتأكد من انها لا تنقل صورة نمطية عن المرأة.

ونفس القدر من العناية لابد وأن يوجه إلى قطاع الاتصال الجماهيرى للتأكد من نوعية الصورة التى ينقلها عن المرأة ولتدارك أى صورة سلبية عن المرأة المنخرطة فى العمل الحزبى، ترسخها هذه الوسائل.

كما تجب الاستفادة من واقع أن الشعب المصرى شعب متدين. فالدين ممكن أن يعول عليه بدرجة كبيرة فى خلق وعى جديد بالمرأة وحقوقها وواجباتها يجعل المجتمع يتقبل فكرة مزاولتها للعمل الحزبى. ويكون هذا بابراز آيات القرآن السمحة التى تعلى من شأن المرأة ومن مكانتها بدلا من الآيات التقليدية التى عادة ما تشير إلى الاحكام التى تبرز اختلاف المرأة عن الرجل وقوامته عليها. ويكون هذا أيضاً بابراز التفاسير المعتدلة السمحة للآيات المتواترة.

ثم هناك دور أيضاً على الأحزاب أن تقوم به. فعليها أن تراجع الخطاب السياسى للحزب الموجه للرجل والمرأة على حد سواء، وأن تولى اهتماما خاصا بتطوير الخطاب الموجه إلى مناطق الصعيد والمناطق الريفية. فواقع هذه المناطق يحتاج إلى نظرة جديدة تماما. فخطاب الأحزاب هو خطاب موجه للمرأة المثقفة أساسا ولا مكان فيه للمرأة الصعيدية والتى وصل بها الأمرإلى حد رفض قوافل محو الأمية فى مؤشر دال على مدى تمكن التقاليد الصعيدية وبالتالى عن مدى عمق وخطورة المشكلة التى تواجه الأحزاب بل والدولة فى خلق وعى سياسى لدى المرأة الريفية والصعيدية بحقوقها.

وقد يكون من المفيد أيضاً فى هذه المرحلة من العمل الحزبى أن تتخلى الأحزاب عن مفهوم اللجان النوعية المتخصصة فى أنشطتها الموجهة إلى المرأة فهذا الأسلوب فى العمل يكرس من أنماط التفرقة بين المرأة والرجل ويرسخ فى المرأة شعورها بأنها مختلفة عن الرجل وأن اهتماماتها يجب أن تنحصر فى مجالات محددة خاصة بها كامرأة. هذا من ناحية المرأة، أما من ناحية الحزب ذاته فانه فى هذه المرحلة التى تتسم فيها الأحزاب بالهشاشة وتضحى فى حاجة ماسة إلى كسب أعضاء جدد تضحى الأحزاب فى حاجة إلى عضوية

بشكل عام وليس نوعى على أساس أنه اذا تم حل مشكلة العضوية بصفة عامة فلابد وأن ينعكس هذا بالضرورة على مشكلة عضوية النساء بوصفها جزءاً من كل. فلا تضحى هناك جدوى ملحوظة لتشتيت جهود الكوادر الحزبية وراء أنشطة نوعية وفى تنظيمات متخصصة لأن هذا سينعكس بالضعف على الأحزاب التى مازالت حديثة وهشة وفى حاجة إلى تضافر الجهود لكسب قاعدة جماهيرية عريضة اذا ماتم بناؤها ستضم بالضرورة رجالا ونساء.

ونود أن نختم بالقول بأن أوجه القصور فى عمل المرأة الحزبى لا يجب أن تجعلنا نكفر بالتجربة فنرتد عنها برمتها. فالحل ليس فى النكوص. فمهما كانت سلبيات التجربة فان العائد لا يمكن أن يكون سالبا كله. والعمل الحزبى لا يدعمه الا مزيد من العمل الحزبى. واستمرارية التجربة سوف تؤدى حتما ومهما طال الأمد إلى ظهور كوادر تربت تربية ديمقراطية فتتمسك بالمكاسب ولوكانت قليلة وتعمل على تحويلها إلى نمط ثابت وحقيقى للحياة السياسية والعمل الحزبى.

هوامش الدراسة

١- سلوى حسنى العامرى، «استطلاع رأى الجمهور المصرى فى الأحزاب والممارسة الحزبية»، فى: كمال المنوفى وحسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٤)، مجلد ٢، ص ١٣٦٩ - ١٣٧٠.

٢- ايمان جابر شومان ومحمد ياسر الخواجة، «الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر دراسة ميدانية»، فى: المنوفى، وتوفيق، م.س.ذ. ص ١٢٥٥.

٣- أنظر: الدستور الدائم والقوانين الأساسية المكملة له، المحاماة، ملحق العددين الخامس والسادس للسنة الستين (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠)، ص ١٠.

٤- كان قد صدر قرار المؤتمر العام الثالث للاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧٥ بانشاء منابر داخل الاتحاد الاشتراكى على أن تكون منابر للرأى مع التأكيد على ضرورة عدم المساس بصيغة التحالف كتعبير عن الوحدة الوطنية.

٥- تشريعات عام ١٩٧٧، المحاماة، ملحق العددين الأول والثانى للسنة الثامنة والخمسين (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٨)، ص ١٧٧-١٧٨.

٦- الدستور الدائم، م.س.ذ.، ص ٥٤ وما يليها.

٧- المرجع السابق، مادة ٦٢ من الباب الثالث، ص ١٩.

٨- انظر على سبيل المثال: برنامج حزب التجمع، ص ٢٠٣-٢٠٦، برنامج حزب الوفد، ص ٦٢.

٩- أنظر مثلاً: برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، ص ١٠، ٤٣.

١٠- أكد على هذا المعنى كل من أ. أمل محمود عضو الامانة العامة للحزب الناصرى، مقابلة بمقر الحزب الناصرى فى ١٩٩٥/٢/٢٨، د. هدى عفيفى أمين المرأة بحزب الأحرار فى مقابلة بمقر حزب الاحرار فى ١٩٩٥/٢/٢٧، د. كاميليا شكرى. حزب الوفد. مقابلة فى مكتبها بالمجلس القومى للطفولة والامومة فى ١٩٩٥/٢/٢٨، أ. أمينة النقاش، حزب التجمع مقابلة بمقر جريدة الاهالى فى ١٩٩٥/٢/٢٩.

١١- لمزيد من التفصيل وبعض الاحصاءات الدالة انظر: محمد صفى الدين خربوش، «الثقافة السياسية والتطور الديمقراطى فى مصر»، فى: محمد صفى الدين خربوش (محرر)، التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٩-٢٢.

١٢- K. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development". In: H. Eckestein and A. Apter (eds), Comparative Politics: A Reader (Glencoe: The Free Press, 1963), P. 586.

١٣- لقاء مع أ. أمل محمود، م.س.ذ.، لقاء مع أ. اسمهان شكرى، حزب العمل، منزلها فى ١٩٩٥/٢/٢٦.

١٤- لقاء مع د. كاميليا شكرى، م.س.ذ.

١٥- لقاء مع أ. أمل محمود، م.س.ذ.

١٦- لقاء مع هدى عفيفى، م.س.ذ.

١٧- لقاء مع أ. أسمهان شكرى، م.س.ذ.

١٨- لقاء مع د. كاميليا شكرى، م.س.ذ.

١٩- لقاء مع أ. أمل محمود، م.س.ذ.

٢٠- لقاء مع هدى عفيفى، م.س.ذ.

٢١- لقاء مع أ. أسمهان شكرى، م.س.ذ.

٢٢- فريدة النقاش، تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية، (د.ت.، د.م.)، ص ١٢.

٢٣- المرجع السابق، ص ١٢-١٣.

٢٤- المرجع السابق، ص ٦-٧.

٢٥- انظر على سبيل المثال: على الدين هلال وآخرون، التطور الديمقراطى فى مصر: قضايا ومناقشات (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ط١، ١٩٨٦)، ص ١٣٥.

٢٦- شومان والخواجة، م.س.ذ.، ص ١٢٥٤.

٢٧- سلوى شعراوى جمعة، «تفسير السلوك الانتخابى»، فى: على الدين هلال (مشرفا) انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧، م.س.ذ.، ص ٣٩-٥٨.

٢٨- فريدة النقاش، م.س.ذ.، ص ١٣، أمينة النقاش، م.س.ذ.

٢٩- السيد عبد المطلب غانم، «المشاركة السياسية» فى: على الدين هلال (محررا)، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينات ١٩٥٢-١٩٨٢ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق: ١٩٨٦)، ص ٦٢-٦٤، على الدين هلال، انتخابات مجلس الشعب، م.س.ذ.، ص ٢٢٩-٢٣٨.

٣٠- فريدة النقاش، م.س.ذ.، ص ١٤.

٣١- المرجع السابق، ص ٩-١٠.

٣٢- سلوى العامرى، م.س.ذ.، ص ١٣٦٨-١٣٦٩.

٣٣- فريدة النقاش، م.س.ذ.، ص ١٤-١٥.

٣٤- المرجع السابق، ص ٩.

٣٥- ضحى المغازى، «الثقافة السياسية للمرأة الريفية: دراسة أنثروبولوجية»، فى: المنوفى وتوفيق، م.س.ذ.، مجلد ١، ص ٣٨٧-٤٢٢.

٣٦- فريدة النقاش، م.س.ذ.، ص ١٤، كذلك المقابلات السابق ذكرها مع أ. أمينة النقاش، أ. أمل محمود، د. هدى عفيفى.

٣٧- المرجع السابق (المقابلات).

٣٨- فريدة النقاش، م.س.ذ.، ص ١١.

الفصل الرابع

المرأة المصرية

فى النقابات واتحاد العمال

أ. سامية سعيد

مقدمة

تعتبر الحركة النقابية المصرية من أقدم الحركات الاجتماعية / السياسية فى المجتمع المصرى، فهى حركة ارتبطت منذ نشأتها بالوجود الاستعمارى وأفرزت بدايتها الأولى تحت وطأته، ثم تبلورت أبعادها بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية آنذاك، إلا إنها مع منتصف السبعينيات وحتى الآن بدأت تلك الحركة التنظيمية - باعتبارها كائناً اجتماعياً حياً يتفاعل يؤثر ويتأثر بتغيرات المجتمع - تعكس اشكالاً جديدة للتفاعل والتعامل فى مجتمعها. ولأن الحركة النقابية حركة اجتماعية تعبر عن شق كبير من النسيج الاجتماعى المصرى، فهى أحيانا تكون قوية وأحيانا يصيبها الوهن والضعف، ومردود الأمر فى كلتا الحالتين إما لأسباب تتعلق بالتنظيم النقابى ذاته، وإما لاسباب خارجة عنه ومفروضة عليه وقد يرجع الأمر الى السببين معاً. فتاريخ الحركة النقابية المصرية ما هو إلا تاريخ الطبقة العاملة فى مفهومها الواسع وفى تحركها الاقتصادى والاجتماعى ومدى انعكاس هذا على وزنها السياسى كقوة فاعلة فى المجتمع.

وتاريخيا نجد أن المرأة قد ساهمت فى صنع هذه الحركة ووضعت بصمات واضحة تعكس قوة مساهماتها وشرعية مطالبها.

ونتاجا لمجموعة التغيرات التى احدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ اتسع المجال أمام المرأة المصرية وتعددت قنوات التفاعل والحراك المهنى والاجتماعى فتألقت المرأة فى مهن عديدة مثل الطب والهندسة والمحاماة والصحافة وفى مجالات أخرى كالعلوم الطبيعية، وإزاء النسق القيمى السائد آنذاك والذى كان يمجد من قيمة العمل وقيمة الانتاج تمكنت المرأة العاملة من أن تحرز تقدما ملموساً فى أغلب مواقع الانتاج.

إلا أنه مع تزايد نسبة النساء المتعلمات واللاتى يشتغلن بالأنشطة المهنية، فلم ينعكس هذا التزايد النسبى لمساهمة المرأة بدرجة مماثلة فى التنظيمات

النقابية، فلقد سجلت الأونة الأخيرة مدى ضآلة مساهمة المرأة فى مثل هذه ا التنظيمات. وبأستثناء عدد قليل من النقابات المهنية مثل نقابة الصحفيين ونقابة المحامين ونقابة الاجتماعيين نجد أن تمثيل المرأة فى مثل هذه النقابات يكاد يكون معدوماً.

وبتحليل تشكيلات مجالس ادارة نقابة الصحفيين منذ عام ١٩٥٥ حتى ١٩٩٥ فلم تفرز الدورات الانتخابية خلال تلك الفترة أكثر من نقابية واحدة فى بعض الدورات أو نقابيتين فى البعض الآخر، ففى عام ١٩٥٥ كانت النقابية الوحيدة هى أمينة السعيد حتى عام ١٩٦٦ (عضو مجلس النقابة) وفى عام ١٩٦٦ كانت النقابية الوحيدة أيضا هى نوال مدكور، وابتداء من عام ١٩٧١ تحددت مدة الدورة النقابية بعامين، وابتداء من هذا التاريخ حتى عام ١٩٩٥ لم تنجح خلال تلك الفترة فى الوصول إلى عضوية مجلس النقابة سوى خمسة نقابيات هم أمينة شفيق، فاطمة السعيد، بهيرة مختار، سناء البيسى، شويكار الطويل*(١).

وكذلك الحال بالنسبة لنقابة المحامين فضآلة مشاركة المرأة فى التنظيم النقابى تعكس نفسها بوضوح شديد، ويرجع ذلك فى مجمله إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات منها :

أولاً : بالرغم من أن قانون النقابات المهنية(٢) فى مجمله قانون واحد إلا أن كل نقابة مهنية تحدد قيدا إنتخابيا معينا ولائحة داخلية مختلفة تتفق مع طبيعة كل مهنة، فالقيد الانتخابى فى نقابة الصحفيين يختلف عنه فى نقابة المحامين بما لا يتعارض مع القانون رقم «١٠٠» وهو قانون النقابات المهنية. كما أن هناك مهنا معينة تشترط عضوية النقابة لمزاولة المهنة مثل نقابة الصحفيين ونقابة المحامين ونقابة الأطباء، وهناك مهن أخرى لا تشترط تلك العضوية النقابية لمزاولة المهنة. ومعنى هذا أن العضوية اجبارية فى بعض المهن.

ثانياً : أن ممارسة العمل النقابى المهنى يتطلب تفرغاً كاملاً نظراً لما تقتضيه أعباء هذا النشاط ومن ثم فإنه يخلق عزوفاً ليس من قبل المرأة فقط بل عزوفاً عاماً. فليس من السهولة بمكان أن يترك مهنى مهنته كالطب أو المحاماة، أو الصحافة للتفرغ للقيام بمثل هذا النشاط النقابى.

ثالثاً : سيطرة التيار الدينى الأصولى على بعض النقابات وهذا التيار فى مضمونه كثيراً ما يحد من مشاركة المرأة فى الحياة العامة وتولى المسئوليات التنظيمية بشكل عام بل وينادى فى فصائل عديدة منه بعودة المرأة الى المنزل، ومثل هذا الخطاب الدينى ينعكس بشكل أو بأخر على مدى رغبة المرأة فى المساهمة فى العمل السياسى بشكل عام وفى التنظيمات النقابية بشكل خاص.

رابعاً : أن الواقع النقابى المصرى بشكل عام سواء فى جانبه المهنى أو العمالى يشهد استمرارية العناصر النقابية التى تشكلت وتمرست فى أعمالها ونشاطها خلال العقدين الماضيين، فالتنظيمات النقابية لم تنجح فى تفريخ جيل نقابى جديد قادر على فتح حوارات أوسع مع السلطة الحاكمة ويعمق مكاسب تلك التنظيمات النقابية.

أما بالنسبة لدور المرأة داخل الحركة النقابية العمالية فهو دور تاريخى قديم يعكس نضال وكفاح المرأة من أجل الدفاع عن مصالحها والتعبير عن مطالبها منذ أن نزلت إلى سوق العمل المصرى. فتاريخيا تشكلت أول نقابة فى مصر عام ١٨٩٨[٣] وكانت تضم عمال مصنع الدخان فى الاسكندرية ثم توالى بعد ذلك تشكيل النقابات العمالية ويعكس تاريخ انشاء النقابات ما يلى :

أولاً : انها نشأت فى ظل الوجود الاستعمارى.

ثانياً : انها نشأت فى مواجهة رأس المال الاجنبى والمحلى مطالبة بمطالب عمالية مشروعة قد أقرتها قوانين ومواثيق العمل بعد ذلك.

وفى عام ١٩٢١[٤] تم تشكيل أول اتحاد عمالى فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر وكان الاتحاد يضم ثلاثة الاف عامل ممثلين لـ ٧٩ نقابة عمالية. وقد اعترف القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بالوجود النقابى والتشكيلات النقابية وكانت النقابة العامة لموظفى وعمال بنك التسليف الزراعى رقم (١) فى التصنيف برئاسة د. حسن عباس زكى.[٥]

وفى عام ١٩٥٧ تم انشاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وعقد منذ نشأته حتى الآن عشر دورات انتخابية كتنظيم نقابى مسئول عن تنظيم الحركة النقابية العمالية التى تضم حوالى ٣,٣ مليون عامل ويمثل هذا الرقم ما يقرب من ٣٠٪ من حجم القوى العاملة فى مصر.

وقد اهتمت الحركة النقابية العمالية بوضع المرأة العاملة وسعت سعيا دؤوبا لتحسين ظروف عملها والمطالبة بالضمانات التى تكفل لها الاستقرار.

وتشير الوثائق إلى أن المرأة العاملة قد سجلت نشاطاً ملموساً داخل التنظيم النقابى منذ الشهور الأولى لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٥٧ فقد تم تشكيل شعبة للمرأة العاملة بالاتحاد من كل من السيدات / علية محمد عزمى، وصفية الابيارى، وخيرية محمد، وجهاد الدمرداش، ومادلين عزيز وذلك فى ١٩٥٧/١/٢١.

وقد عكس نشاط هذه الشعبة مطالب المرأة العاملة فيما يتعلق بأمور العمل والأجور والاجازات والتأمينات الاجتماعية وإصابات العمل والفصل التعسفى، وجاء تتويجا لهذا النشاط انتخاب السيدة/ ثريا لبنة فى الدورة النقابية ٧١ – ١٩٧٣[٦] عضوا بالمجلس التنفيذى للاتحاد العام وهى أول نقابية تصل إلى قمة التنظيم النقابى العمالى حتى الآن. ويعكس هذا تزايدا نسبياً لتمثيل المرأة العاملة على كافة مستويات التنظيم النقابى بدءا من اللجان النقابية فالنقابات العامة فالمجلس التنفيذى للاتحاد العام.

أما فى الدورة النقابية ٧٣ - ١٩٧٥ فقد نجحت خيرية عبدالكريم كعضو مجلس ادارة النقابة العامة للغزل والنسج، واعتماد صلاح الدين عوض بالنقابة العامة للعاملين بالبريد والبرق والتليفون، وزينب متولى عامر بذات النقابة(٧) ولأن مساهمة المرأة العاملة فى التنظيم النقابى متعلقة بمسائل عديدة مثل حجم المرأة العاملة فى سوق العمل المصرى فإن الأمر يتطلب مناقشة الجوانب التالية: -

أولاً : المرأة العاملة وسوق العمل المصرى.

ثانياً : المرأة النقابية والتنظيم النقابى.

ثالثاً : المرأة النقابية وضمانات المرأة العاملة.

أولاً : المرأة العاملة وسوق العمل المصرى:

لازال دور المرأة العاملة فى النشاط الاقتصادى المصرى محدودا حتى فى الفترات التى كفلت فيها الدولة عديدا من الضمانات والامتيازات لها. فقد شهدت الستينيات ارتفاع مشاركة المرأة العاملة فى سوق العمل المصرى بشكل ملحوظ وتشير البيانات الى أن مشاركة المرأة فى قطاع الصناعة قد ارتفعت من ٣,٣٪ عام ١٩٦١ الى ١١,٧٪ عام ١٩٧١ واستمرت هذه النسبة فى الصعود لتبلغ ١٣٪ عام ١٩٧٢. ويرجع ذلك إلى مجموعة التشريعات التى كانت تعلى من شأن المرأة وتعلى من قيمة العمل والانتاج.

وتؤكد التقارير أن نسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى على امتداد العشر سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٦ لم يصبها إلا ارتفاعا طفيفا من ٩,٢٪ - ١١,١٪، فضلا عن أن مساهمة المرأة فى الصناعات التموينية قد تراجع إلى ٧,٦٪ بعد أن كان ١١,٢٪، والغذائية ١١,٧٪ أما الغزل فكانت نسبته ١٥,٥٪(٨).

ولكن المحصلة النهائية أن ثمة ارتفاعاً ولو طفيفاً تضيفه المرأة الى حق النشاط الاقتصادى وربما ذلك بسبب تأثير السياسات التى اتبعتها النخبة

الحاكمة مثل السياسات التعليمية الواسعة، واتساع جهاز الدولة بمؤسساته ومجالات نشاطه المختلفة والتزام الدولة بسياسات التعيين والتوظف وتذليل الكثير من معوقات العمل أمام المرأة العاملة مثل الاهتمام بأمور الطفولة والأمومة ومحو الأمية والتى جاء تأسيس المجلس الأعلى لمحو الأمية تتويجا لها عام ١٩٧٢ الأمر الذى أسهم فى اعداد المرأة وتأهيلها وفتح قنوات الترفيع المهنى والاجتماعى أمامها.

ويشير البحث الذى قام باعداده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مارس ١٩٩٢ إلى الآتى : –

أ – الارتفاع النسبى لمعدلات مساهمة المرأة فى الريف عنها فى الحضر.

ب – حوالى ثلثى قوة العمل من الاناث يستوعبهن القطاع الخاص.

جـ – أن أكثر من نصف قوة العمل من الاناث يعملن فى الزراعة ويأتى فى المرتبة التالية الخدمات.

د – ٧٠٪ من المشتغلات متزوجات مما يلفت النظر إلى الاهتمام بالطفولة والأمومة ودور الحضانة وتقديم الخدمات[١٠]

وما تجدر الاشارة اليه هنا هو أن سوق العمل المصرى منذ منتصف الثمانينات قد شهد تراجعاً وعزوفاً من قبل المرأة ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها:

– أن المرأة فى الأونة الأخيرة تتعرض لدرجة كبيرة من التهميش.

– عزل المرأة عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية بحجة قلة الانتاجية.

– التمييز نتيجة تصارع الأدوار بينها وبين الرجل وزيادة الاعباء الواقعة على كاهلها فى مطالبة بجميع الواجبات المنزلية والزوجية والأمومة وكذلك بواجبات العامل النشط خارج المنزل.

– ارتباط المرأة العاملة والمرأة النقابية أيضا بخط الانتاج والعمل الحكومى والعام أما الان[١١] فالظروف متغيرة وشق كبير من المرأة العاملة يعمل فى

القطاع الخاص فى ظل ظروف مختلفة قد تضيف أعباء على أعبائها فيزيد الوضع من عزوفها عن المساهمة فى النشاط الاقتصادى وبالتالى أيضا ينعكس هذا على دورها داخل التنظيمات السياسية والنقابية.

ثانياً : المرأة النقابية والتنظيم النقابى:

العلاقة لا تنفصل بين دور المرأة العاملة الفاعل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضرورة وعيها بحقوقها فى كل هذه المجالات، بمعنى آخر أن هناك علاقة بين المساحة التى تتحرك عليها المرأة العاملة فى المجتمع بشكل فعال وبين ما تعكسه هذه التفاعلات من تمثيلها فى التنظيمات النقابية، فنشاط المرأة النقابية يعكس وعيها بمشاكلها ومطالبها والتعبير عن هذا من خلال هذا التنظيم النقابى كقناة رسمية.

ولقد حققت المرأة العاملة العديد من الضمانات والانجازات التى كانت مجرد توصيات ومقترحات ترفع من خلال مؤتمرات المرأة العاملة فنجد على سبيل المثال أن شعبة المرأة العاملة التى تم تشغيلها عام ١٩٨٨ تحت مسئولية السيدة / عائشة عبدالهادى بالاتحاد العام كان مجالاً حيوياً لرفع بعض هذه المطالب ومنها تخفيض سن التقاعد للمرأة العاملة وحقها فى التقاعد المبكر نظراً لطبيعة الأعباء الواقعة عليها وخلال انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد العام فى فبراير ١٩٩٠ قدمت شعبة المرأة العاملة خطة عمل تضمنت مجموعة من الاهداف منها :

- زيادة العضوية النقابية للمرأة وتنشيط مساهمة المرأة فى العمل النقابى.
- فتح فصول للتدريب على أعمال الحياكة والتفصيل وهذا من شأنه زيادة موارد بعض الأسر المصرية.
- متابعة انشاء دور الحضانة بالمناطق السكنية والعمالية.
- ضرورة تمثيل المرأة العاملة فى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- تمثيل المرأة العاملة المصرية فى المؤتمرات المحلية والدولية.

- تكريم العديد من النقابيات اللاتى برزن فى الحركة النقابية مثل :

السيدة / عايدة فهمى من النقابة العامة للبترول

السيدة / عائشة عبدالهادى من النقابة العامة للكيماويات

السيدة / ثريا لبنة من النقابات العامة للبترول

السيدة / علية عزمى من النقابة العامة للبنوك

السيدة / فريدة عبدالعظيم من النقابة العامة للإنتاج الحربى

السيدة / فتحية أحمد السيد من النقابة العامة للسياحة

السيدة / سعاد الديب من النقابة العامة للصحافة

ويلاحظ من خلال الأسماء السابقة تنوع المصادر النقابية التى تلعب فيها المرأة العاملة نشاطا ملحوظاً وان كانت التحليلات سوف تعكس الى أى مدى استأثر قطاع الخدمات بالشق الأكبر من النقابيات وفى ضوء الاهتمام بجوانب الأمومة والطفولة يمكن القول أن ثمة اهتماماً ملحوظاً من قبل الدولة فقد كان مشروع الاسرة والطفولة مجرد مشروع ضمن مشروعات ديوان عام وزارة الشئون الاجتماعية الا أنه منذ عام ٨٩/ ١٩٩٠ اعتبر هذا المشروع بمثابة جهة اسناد مستقلة فى خطة الدولة الاستثمارية تتبع مباشرة مجلس الوزراء تحت اسم المجلس الأعلى للطفولة والأمومة ويكفى أن نشير إلى حجم الاستثمارات المدرجة من قبل الدولة لهذه الجهة : -

السنة	المبلغ بالمليون جنيه[١٣]
١٩٩٠/٨٩	٤,٣
١٩٩١/٩٠	٥,٥
١٩٩٢/٩١	٤,٤
١٩٩٣/٩٢	٤,٣
١٩٩٤/٩٣	٤,٦
١٩٩٥/٩٤	٤,١

أما عن تمثيل المرأة العاملة داخل التنظيم النقابى فقد تم تحليل الدورتين النقابيتين الاخيرتين الدورة ٨٧ - ١٩٩١، الدورة ٩١ - ١٩٩٥ ويمكن عرض بياناتها وأرقامها على النحو التالى : -

عدد النقابيات أعضاء مجالس ادارة اللجان النقابية*

النقابة	الدورة النقابية ١٩٩١/٨٧		الدورة النقابية ١٩٩٥/٩١	
	اللجان النقابية	النقابة العامة	اللجان النقابية	اللجان النقابية
الزراعة	١٤	—	٢٤	—
الغزل والنسيج	٤٢	—	٢١	—
التجارة	٢٥	—	٤٢	—
البنوك	٢	—	٢٠	—
السكك الحديدية	١	—	١	—
الاتصالات	٣	—	٦	—
المرافق	٢٩	—	٣٨	—
التعليم والبحث العلمى	٤٨	—	٥٥	—
الصحة	١٢	—	١٤	—
الغذائية	٢٢	—	٢٥	—
الهندسة والمعدنية	١٠	—	١٤	—
البناء والاخشاب	١٩	—	٢١	—
النقل البرى	٦	—	٦	—
النقل البحرى	١٣	—	١٤	—
النقل الجوى	٧	١	١٠	١
الكيماويات	٢٥	١	٢٧	١
المناجم والمحاجر	٣	—	٣	—
الصحافة والاعلام	٢٦	—	٢٨	—
السياحة والفندقة	٢٤	١	٣٧	١
الخدمات الادارية	٧٢	—	٩٤	—
الانتاج الحربى	٤	١	٤	١
البريد	٤	—	٧	—
البترول	١٠	—	١٠	—

* تم تجميع هذا الجدول من الوقائع المصرية ويمثل نتائج الدورتين النقابيتين ١٩٩١/٨٧، ١٩٩٥/٩١.

وتعكس الأرقام السابقة المؤشرات الآتية :

أولاً : أن التمثيل النقابى للمرأة أضحى أكثر اتساعا (رغم ضآلته) فى قطاع الخدمات عنه فى القطاعات الانتاجية فبعد أن كانت القطاعات الانتاجية تستأثر بالعدد الأكبر من العناصر النقابية استحوذ قطاع الخدمات على هذا الشق ومثل النسبة الأكبر. ولعل هذا يعكس هذا التقسيم على مستوى النشاط الاقتصادى بعد تراجع النشاطات الانتاجية لصالح الانشطة الخدمية.

ثانياً : عزوف المرأة عن المشاركة فى قطاعات بعينها وهى تلك التى لا تتناسب مع طبيعتها مثل المناجم والمحاجر والبريد والسكك الحديدية.

ثالثاً : أن هناك قطاعات كانت ولازالت حقلاً خصباً لنشاط المرأة النقابى مثل قطاعات الغزل والنسيج والبتروكيماويات.

رابعاً : بالرغم من تزايد العضوات النقابيات باللجان النقابية إلا أنه فى كلتا الدورتين لم تنجح سوى أربع نقابيات فى كل دورة ولعل هذا يعكس دلالة خطيرة الا وهى أنه بالرغم من السماح بتمثيل المرأة على مستوى اللجان النقابية إلا أنه غير مسموح بتصعيدها إلى مستوى تنظيمى نقابى أعلى وهذا يشكل أمراً فى منتهى الخطورة اذ إنه يعكس عمليا انفصال التنظيم النقابى العمالى عن مواقع نشاط وقاعدته العمالية فى مواقع انتاجها ولاسيما بعد أن سلبت الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية[١٤]، فمعنى هذا انقطاع الصلة عن النقابية فى المنشأة أو المصنع عن باقى التنظيم النقابى ولا يصبح همزة وصل فى هذا الشأن سوى النقابيات على مستوى النقابة العامة وهن بالقلة التى لا تسمح بتمثيل مصالح ومطالب المرأة من خلال هذا التنظيم الرسمى.

ونخلص مما تقدم الى أنه بالرغم من خوض المرأة العاملة داخل التنظيم النقابى العمالى كان نتاج معركة نضالية واسعة إلا أن المساحة المسموح أن تتحرك فيها المرأة داخل هذا التنظيم لازالت محدودة نظراً للعوامل التى تعوق مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة والعوامل التى تحد من

مساهمتها فى التنظيم النقابى بصفة خاصة مثل انتشار الشللية الأقليمية التى غالبا ما يكون بينها اتفاق ضمنى على عدم تصعيد نقابية لمجرد إنها إمرأة، وطبيعة النشاط النقابى ذاته وما يتطلبه من أعباء تزيد من اعبائها ونقص الوعى بقضية المرأة ودورها فى العمل السياسى والنقابى بشكل عام وقلة التدريب وغياب برامج التثقيف النقابى والعمالى وارتباط عضوات النقابات العامة بمراكز الانتاج والخدمات القاعدية.

ثالثاً : المرأة النقابية وضمانات المرأة العاملة:

هنا يأتى دور المرأة النقابية فى تذليل الصعوبات التى تعترض طريق المرأة العاملة لمساعدتها على الاقبال على المشاركة فى الحياة الاقتصادية والحياة السياسية وتوعيتها بحقوقها وواجباتها ولاسيما أن ظروف العمل فى السوق المصرية منذ منتصف السبعينات أصبحت مختلفة عن تلك التى عهدتها المرأة العاملة من قبل فهناك عوامل عديدة تشكل عائقاً أمام المرأة العاملة لكى تشارك مشاركة فعالة فى النشاط الاقتصادى وفى التنظيمات النقابية منها : -

- التحولات والتغيرات الجديدة فى المجتمع المصرى وبروز سوق للعمل تعمل فيه قطاعات مختلفة قطاع أعمال عام وقطاع حكومى، وقطاع استثمارى وكل قطاع يعمل وفق آليات وأدوات وسياسات مختلفة، فالضمانات غير متساوية والاجور متمايزة، والأمور لم تستقر بشأن أبعاد عديدة مثل ساعات العمل والمكافآت والحوافز، واجازات الوضع والولادة وغيرها من الأمور التى تمس كيان المرأة وتجعلها تعزف عن المساهمة فى سوق العمل ككل، نظراً لعدم الاستقرار والاحساس بالأمان.

- موقف المرأة ذاتها من قضية العمل والانتاج واحساسها بأنها جزء هام من المجتمع وشق مساهم فيه وفعال فى تطويره سوف يزيد من مساهمتها مساهمة فعالة ويجعلها تقدم على المشاركة فى مثل هذه التنظيمات. فضلاً عن بث نسق قيمى يعلى من قيمة العمل والانتاج وتهميش ظاهرة الفهلوية.

- خلق اطار قانونى آمن وتنقية التشريعات والقوانين التى تكفل للمرأة معاملة آمنة مستقرة والغاء التمايزات التى تضمن استمرارية المرأة بشكل فعال فى سوق العمل وفى التنظيمات السياسية والنقابية.

وهنا يأتى دور المرأة النقابية للقيام بالآتى : -

أولاً : نشر الوعى النقابى بين العمال وتثقيف العمال بأدوات وأساليب جديدة تدعم العضوية النقابية الى اعلى مستوى.

ثانياً : الأمانة فى عرض قضايا المرأة العاملة بشكل عام فى كافة قطاعات الدولة.

ثالثاً : ربط المرأة بالنقابات العامة باللجان النقابية على مستوى المنشأة أو المصنع وهو التنظيم القاعدى للعمال.

رابعاً : خلق أدوات لتسوية المنازعات وتدريب العاملات على أساليب المفاوضة الجماعية واكتساب مهارات نقابية جديدة تدفع بالمرأة نحو مزيد من المشاركة.

هوامش الدراسة

١- الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، اعداد مختلفة، ومقابلة مع السيدة أمينة شفيق عضو مجلس إدارة النقابة لسنوات متعددة سابقة وهى لازالت عضوا بالمجلس النقابى الحالى.

٢- قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣

٣- عبدالمنعم الغزالى، ٧٥ عاما من تاريخ المركز النقابية المصرية، دار العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٩ ص ٤٥

٤- المرجع السابق ص ١٣٥

٥- محمد خالد، الحركة النقابية بين الماضى والحاضر، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٧٥، ص ١٥

٧- مقابلة مع النقابية العمالية القديمة السيدة زينات رزق وأيضا النقابية المهنية السيدة أمينة شفيق.

٨- محمد خالد، الحركة النقابية بين الماضى والحاضر، م. س. ذ، ص ١٤٣

٩- د. ملك زغلول ، مساهمة المرأة فى صناعتى الغذاء والنسيج، ودراسة حالة مصنع قها للأغذية ومصنع اسكو للغزل والنسيج، ١٩٨٩ ص ٣٥.

١٠- نقلا عن النقابية العمالية السيدة عائشة عبدالهادى فى بحث لها غير منشور بعنوان المرأة والنقابات العمالية مقدم للمجلس القومى للطفولة والأمومة.

١١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا: المرأة العربية والعمل، الموقع الراهن ومتطلبات التنمية، الأمم المتحدة ١٩٩٢.

١٢- الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩٠

١٣- تم تجميع هذه الأرقام من مجلدات خطة الدولة الاستثمارية لسنوات مختلفة.

١٤- الحركة العمالية فى معركة التحول، دراسة من الانتخابات النقابية ١٩٩١، دار الخدمات النقابية، مركز البحوث العربية، ١٩٩٤ ص ٩٠.



الفصل الخامس

المرأة المصرية

فى الجمعيات الأهلية

د. أمانى قنديل

مقدمة

تناقش هذه الورقة موضوعاً على درجة عالية من الأهمية، فى حاجة إلى توثيق تاريخى وجهد علمى منظم، يستهدف إبراز الدور الذى لعبته المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية منذ الربع الأول من القرن العشرين. وهذا الموضوع لم يستقطب الباحثين فى مجالات العلوم الاجتماعية، خاصة فى التاريخ والاجتماع والسياسة، بالرغم من أن الجمعيات الأهلية هى مؤسسات مدنية تعكس مبادرات المجتمع لمواجهة قضاياه فى لحظة تاريخية محددة، وبالرغم من أن المرأة المصرية كان لها أدوار فاعلة - ولازالت - من خلال الجمعيات الاهلية.

إن هذه الورقة تطرح أفكاراً وقضايا متعددة تتعلق بالمرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، ومن المهم التنويه إلى أنها ورقة أولية تهدف إلى طرح الاطار العام للموضوع محل البحث، مع الاعتماد على مؤشرات وبيانات تدلل على أهمية الأبعاد التى نتصدى لها، والتى تشجع فى الوقت نفسه على بذل جهد علمى منظم لدراسة الموضوع.

وقبل الدخول فى مزيد من التفصيل، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات الأولية التى تلقى الضوء على الموضوع وطبيعة إقترابنا منه، وهى تتمثل فيما يلى:

١- هناك علاقة تفاعل - تأثير وتأثر - بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جانب، وفاعلية الدور الذى تلعبه المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية من جانب آخر. فهذا الدور يتأثر بالأنساق القيمية السائدة، ومستويات التعليم والوعى والمتغيرات الاقتصادية، كما يتأثر بطبيعة المناخ السياسى السائد.

٢- الجمعيات الأهلية هى مؤسسات للتنشئة السياسية ونقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر، وهى باعتبارها تعكس مبادرات تطوعية من جانب المجتمع، فهى تعد أحد أهم مؤسسات المجتمع المدنى ذات الجذور الشعبية

أو الأهلية. وبالتالى فإن دراسة أوضاع المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، وتقييم فاعلية الدور الذى تلعبه، له أهمية خاصة من هذا المنظور.

٣- إذا كان هذا العمل يلقى الضوء على المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، فإننا ينبغى أن نحلل هذا الدور فى علاقته بمجمل الأدوار التى تلعبها المرأة فى مختلف مؤسسات المجتمع المدنى وفى المجالس التشريعية. وبالتالى فإن الاهتمام بموضوع المرأة فى الجمعيات الأهلية ينبغى ألا ينعزل عن الإطار العام الذى يحدد أدوار المرأة.

٤- رغم أن إهتمامنا الرئيسى يتجه للمرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، فإنه من المهم أن نأخذ فى اعتبارنا أن العدد الإجمالى للجمعيات الأهلية، وفقاً لأحدث البيانات الرسمية، هو ١٣.٥٢٦ جمعية، وأن التصنيف الرسمى للجمعيات ولمجالات النشاط لايميز المرأة فى فئة خاصة، وإنما تدمج فى إطار مجالات أخرى كالرعاية الاجتماعية وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة، بينما فى أغلب نظم التصنيف العربية والأجنبية، يتم تمييز أنشطة المرأة فى القطاع الأهلى بشكل مستقل، وهو الأمر الذى يشكل صعوبة أساسية فى الدراسة.

<u>سوف نهتم فى ورقة البحث هذه بمناقشة الموضوعات والقضايا التالية:</u>

أ- خلفية تاريخية موجزة حول المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية.

ب- وزن المنظمات الخاصة بالمرأة ضمن التشكيلة العامة للجمعيات.

جـ- عضوية المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، وفى مراكز صنع القرار بها (مجالس الادارات).

خاتمة - محددات فاعلية دور المرأة فى الجمعيات الأهلية، ورؤية مستقبلية.

أولا : خلفية تاريخية موجزة:

مع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت تبرز إرهاصات لمبادرات نسائية تشارك فى تأسيس جمعيات أهلية، وتشارك فى أنشطة بعض هذه الجمعيات،

خاصة ماتعلق بجمعيات المساعدات الاجتماعية والتى أعتدنا أن نطلق عليها الجمعيات الخيرية. ومن المعروف أن تاريخ الجمعيات الأهلية فى مصر، قد برز إلى الوجود منذ عام ١٨٢١ بتأسيس الجمعية اليونانية فى مدينة الاسكندرية، ثم أعقب ذلك تأسيس عشرات الجمعيات الثقافية والدينية، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، والتى لعبت جميعها دورا مهما فى الحركة الثقافية من جانب وفى حركة النضال الوطنى من جانب آخر.[١]

وفى أوائل القرن العشرين، بدأت تبزغ إلى الوجود مبادرات نسائية خالصة، أسهمت فى تطوير حركة الجمعيات من خلال جذب الإنتباه إلى أنشطة ومجالات جديدة لم تكن قائمة فى الفترة التاريخية السابقة. من أهم هذه الأنشطة والمجالات ماتعلق بقطاع الخدمات الصحية، وما تعلق بقضايا تحرير المرأة والتنوير الثقافى.

ففى عام ١٩٠٩، أسهمت مجموعة من النساء فى تأسيس أول تنظيم غير حكومى للخدمات، تمثل فى «مبرة محمد على» الخيرية. وأعقب ذلك فى عام ١٩١٤ تأسيس «الرابطة الفكرية للنساء المصريات» بقيادة ملك حفنى ناصف، وهدى شعراوى.[٢] وقد كان هذان التنظيمان هما البداية لنمو أول حركة نسائية مصرية.

ومن المهم ملاحظة أنه مع تطورات وتفاعلات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٩) من ناحية وتأجج الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى، تداخل النضال من أجل الاستقلال مع النضال من أجل تحرير المرأة. وبالتالى فإن القيادات النسائية التى أسهمت فى تأسيس المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا أساسيا فى قيادة المظاهرات النسائية المطالبة باستقلال الوطن وفى نفس الوقت تحرير المرأة.

فالمرأة التى سارت فى المظاهرات مع آلاف الرجال، هى نفسها التى طالبت بالمساواة فى الحقوق مع الرجال وتحرير النساء. ثم فى الفترة التالية، التى يطلق عليها مرحلة العهد الليبرالى (١٩٢٣ - ١٩٥٢)، تعمق بشكل أكثر

وضوحا مشاركة المرأة فى تأسيس جمعيات أهلية البعض منها لعب أدوارا أساسية فى الحركة الثقافية المصرية وحركة التنوير، والبعض الآخر تركز فى المجالات التقليدية، وأهمها العمل الخيرى. كما استمرت الأدوار الرائدة لجمعية مبرة محمد على، وجمعية «المرأة الجديدة» التى قادت وأشرفت على مجموعة من الأنشطة من شأنها دعم مبدأ عمل المرأة وتوفير المهارات لها، كما أنشأت أول مشروع من نوعه فى مصر وهو «دار التكريم» للسيدات المسنات.(٣)

من المهم أيضا ملاحظة أنه فى فترة العهد الليبرالى، نشأت سلسلة من الجمعيات الدينية، الإسلامية والمسيحية، فتح البعض منها عضويته للمرأة، واقتصر البعض الآخر على السيدات المسلمات أو المسيحيات، ولازال جانب من هذه الجمعيات ينشط فى ربوع مصر حتى الآن.

وأخيرا يمكن ملاحظة تطور هام قد لحق بقيادة العمل النسائى فى هذه المرحلة، فقد كان فى بدايته (فى الربع الأول من القرن العشرين) يدور فى دائرة قيادات نسائية منتمية إلى الطبقة العليا والارستقراطية بينما فى الفترة التالية أمتد إلى نساء الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا، ولم يعد العمل الاجتماعى من خلال الجمعيات الأهلية قاصرا على الفئات العليا فى المجتمع.

ثانيا: وزن منظمات المرأة ضمن التشكيلة العامة للجمعيات الأهلية:

من المهم أن نتعرف الآن على وزن الجمعيات الأهلية النسائية ضمن التشكيلة العامة للجمعيات الأهلية، والتى تضم - وفقا لآخر تقرير رسمى منشور - ٥٢٦ . ١٣ جمعية أهلية.(٤) وفى هذا الإطار ينبغى أن نتذكر الملاحظة الأولية التى سبق الإشارة إليها فى المقدمة، والتى تتعلق بغياب أية بيانات رسمية تشير إلى حجم الجمعيات الأهلية التى تحدد هويتها أو أنشطتها بأنها نسائية. وبالتالى فإن هذا النمط الهام من المنظمات الذى يكشف عن الإهتمام بقضايا المرأة، لايمكن تمييزه بشكل مستقل ضمن تقارير وزارة الشئون

الاجتماعية أو الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. فالجهة الأولى تميز بين نمطين رئيسيين للجمعيات الأهلية، وهما جمعيات الرعاية الاجتماعية التى تتوجه نحو الخدمات والمساعدات الاجتماعية ورعاية الفئات الخاصة، ويبلغ عددها وفقا لبيانات واحصاءات ١٩٩١، ١٠٠٤٨ جمعية (بنسبة ٧٤,٣٪ من الاجمالى) ثم جمعيات التنمية المحلية التى تشمل أنشطة انتاجية وتوعية اجتماعية وثقافية وتتوجه للمجتمع ككل، ويبلغ اجمالى عددها فى نفس العام ٣٤٧٨ جمعية (بنسبة ٧ . ٢٥٪ من اجمالى الجمعيات).(٥)

ومن ناحية أخرى فإن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الخاص بالجمعيات الأهلية يحدد ١٣ مجالاً لأنشطة الجمعيات مثل تنظيم الأسرة، المساعدات الاجتماعية، المعاقين، المسنين، أنشطة ثقافية ودينية وعلمية، نشاط أدبى... الخ، دون أن يكون هناك تصنيف مستقل لمجال المرأة، وبالتالى فإن الأخير يتوزع على عدد من المجالات.

مما سبق يتبين أنه لكى يمكن تمييز الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة، كان ينبغى على الباحث القيام بجهد علمى مستقل لإبراز هذا النمط الهام من الجمعيات، وهو الأمر الذى أسفر عن دليل للجمعيات الأهلية يستهدف التعرف على وزن بعض الجمعيات التى لاتكشف عنها البيانات الرسمية المنشورة.*

وإذا كانت بيانات الجهاز المركزى للتعبة العامة والإحصاء، توفر بعض التفاصيل عن الجمعيات النشطة فى مجال المرأة، إلا أنها تركز فقط على الجمعيات المعانة من الدولة وهى نسبة محدودة من الجمعيات.

والآن فإن السؤال هو ما الذى كشف عنه تحليل البيانات التى وفرها دليل الجمعيات الأهلية(٦) بخصوص الجمعيات النسائية؟

إن الجمعيات التى حددت هويتها (عام ١٩٩٢) وفقا لأسمها بانها جمعيات نسائية أو تختص بشئون المرأة، والأخرى التى سجلت نشاطها الرسمى فى مجال المرأة قد بلغ فى العام المذكور ١١٩ جمعية أهلية فقط، وإن كان هذا لاينفى أن هناك جمعيات أخرى قائمة تجعل من بين أنشطتها ميدان المرأة.

* تم إعداد هذا الدليل بالتعاون بين الكاتب ود. سارة بن نفيسة، وهو تحت الطبع فى المرحلة التالية.

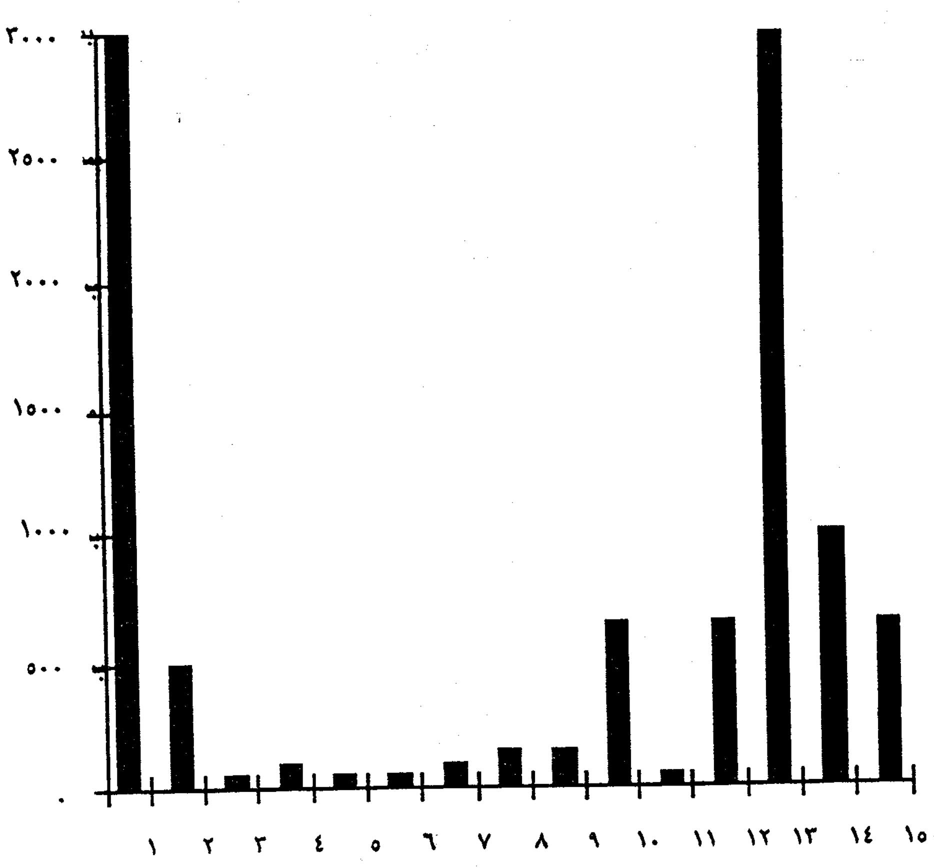
لقد تركزت أعلى نسبة من هذه الجمعيات الخاصة بالمرأة فى العاصمة القاهرة (٢٩ جمعية)، وبرز أقل عدد من الجمعيات التى حرصت على تحديد هويتها بأنها نسائية فى محافظات الحدود، واختفت مثل هذه الجمعيات فى بعض محافظات الوجه القبلى (مثل أسيوط وسوهاج).

ويوضح الجدول رقم (١) هذه الظاهرة:[٤]

جدول رقم (١) يوضح توزيع الجمعيات النسائية على محافظات مصر

المحافظات	عدد الجمعيات
القاهرة	٢٩
الاسكندرية	٧
بورسعيد	٥
السويس	٢
دمياط	١
الدقهلية	٦
الشرقية	١٤
القليوبية	٦
كفر الشيخ	٢
الغربية	٢
المنوفية	—
الجيزة	٧
الاسماعيلية	٣
الجيزة	١٠
بنى سويف	٣
الفيوم	١
المنيا	٣
اسيوط	—
سوهاج	٢
قنا	٣
اسوان	٥
البحر الأحمر	٣
الوادى الجديد	٣
مرسى مطروح	١
سيناء	١

ويوضح ماسبق الضآلة النسبية للجمعيات الأهلية التى حرصت على تحديد هويتها بأنها نسائية، ويمكن أن نتبين ذلك بشكل أكثر تفصيلا بمراجعة الرسم البيانى التالى.(٧)



١- اسلامية
٢- مسيحية
٣- اقليات
٤- نسائية
٥- رجال اعمال
٦- خريجى
٧- حرف
٨- مهنية
٩- نوادى
١٠- روابط اقليمية
١١- روابط طلابية
١٢- صندوق ادخار
١٣- تنمية
١٤- خيرية
١٥- ثقافية

الرسم البيانى رقم (١)

ومن المهم ونحن نتحدث عن المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، أن نتعرف على أهم أنشطة هذه الجمعيات، أو بعبارة أخرى توزيعها على مجالات النشاط فهى مؤشر لإهتمامات المرأة المصرية، خاصة ماتعلق بوجود ميادين تقليدية لاهتمام المرأة. كذلك فإنه من المهم التعرف على مجالات النشاط الجديدة للمرأة، أو الأنماط غير التقليدية والتى كشفت عنها بوضوح ظاهرة «الشركات المدنية»:

١- لقد أوضحت مراجعة الجمعيات الأهلية ذات السمة النسائية أنها فى اغلبها تتوزع على أنماط الجمعيات الدينية، الاسلامية والمسيحية. فهناك مايقرب من ٦٠ جمعية أهلية حرصت على أن تحدد هويتها بأنها تختص بشئون المرأة المسلمة (٣٢ جمعية) أو المرأة المسيحية (٣٣ جمعية)، من ذلك جمعية المرأة المسلمة أو الشابات المسلمات، أو الشابات المسيحيات، أو صديقات الكتاب المقدس... الخ، كما أبرز التحليل أن هناك ١٦ نادى نسائى اجتماعى مثل سيدات الروتارى، أو سيدات الليونز.. الخ.

أما عن أنشطة هذه الجمعيات فإن أغلبها يتخصص فى مجالات النشاط التقليدية مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة.

وقد تأكدت النتيجة السابقة بمراجعة بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التى اقتصرت على الجمعيات المعانة من الدولة إذ تبين منها التركيز على مجال المساعدات الاجتماعية وتنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة. وسوف نشهد فى تحليل العضوية بالجمعيات نفس الظاهرة، أى ارتفاع نسبة عضوية المرأة فى مجالات النشاط التقليدية سابقة الذكر، وهو مؤشر يؤكد مصداقية تحليل نتائج دليل الجمعيات.

٢- هناك أنماط جديدة غير تقليدية لأنشطة المرأة المصرية فى منظمات أهلية، لم تسجل نفسها وفقا لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ولكن وفقا للقانون المدنى، من خلال مايعرف باسم الشركات المدنية.(٨) هذه المنظمات حريصة على المشاركة فى أنشطة القطاع الأهلى، ولكن من خلال ميادين

غير مذكورة فى القانون ٣٢، رغم أنها ميادين هامة وهناك حاجة إلى أنشطتها. من أمثلة ذلك جمعية المرأة الجديدة وجمعيات ومراكز حقوق الانسان، ومركز إغاثة ضحايا العنف.. وغير ذلك.

إن بعض التنظيمات التى تعمل وفقا للقانون المدنى كشركات مدنية تتصدى لبعض الظواهر الهامة مثل العنف ضد النساء وحقوق المرأة الإنجابية Re-productive Rights of Women وحق المرأة فى العمل وتغيير قانون الأحوال الشخصية وصياغة عقد زواج جديد، كما تتصدى بعض هذه التنظيمات للحركة الرجعية الدينية المتشددة ضد حقوق المرأة، أو تنشط فى مجال التوعية القانونية بحقوق المرأة.

إن بعض التنظيمات الأهلية الجديدة - سواء كانت مسجلة وفقا لقانون الجمعيات أو وفقا للقانون المدنى - تندرج تحت مايعرف باسم التنظيمات الدفاعية Advocacy organizations، وهو نمط سائد ومنتشر عالميا، ويصنف رسميا تحت هذا الأسم فى المجتمعات الغربية الليبرالية، ويعكس الحركة النسائية المعاصرة فى العالم.

ثالثا: عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية، وفى مراكز صنع القرار (مجالس الادارات):

لاتتوفر تقديرات رسمية منشورة توضح إجمالى عدد أعضاء الجمعيات الأهلية فى مصر، موزعين طبقا للجنس (ذكور - اناث) أو وفقا للعمر وبالتالى سوف نعتمد فى دراستنا لهذا البعد على مؤشرات جزئية، تسمح لنا برسم ملامح الصورة العامة لعضوية النساء فى الجمعيات الأهلية، وعضويتهم بمجالس الادارات (وهى مراكز صنع القرار).

التقدير الاجمالى المعلن على لسان وزيرة الشئون الاجتماعية هو أن عدد أعضاء الجمعيات الأهلية عام ١٩٩٣ هو ٣ مليون عضو، وقد يكون هذا التقدير

مبالغاً فيه بعض الشئ لأنه يعتمد على العضوية الرسمية المسجلة فى الجمعيات، سواء سدد الاعضاء الاشتراكات أم لا. آخذين فى الاعتبار أن بعض البحوث قد كشف عن انخفاض نسبة تسديد الاشتراكات والتى لم تزد عن ٦٠٪ من أعضاء الجمعيات .(٩)

ومن ناحية أخرى فإن بعض البحوث التى اجريت على عينة من الجمعيات، قد أوضحت أن عدد الأعضاء الذكور هو ضعف عدد الأعضاء الإناث(١٠)، ولكن من المهم عدم تعميم هذه النتيجة لأننا - كما سنرى الآن - فإن عضوية الإناث تختلف وفقا لمجالات نشاط الجمعيات، إذ ترتفع على سبيل المثال فى جمعيات المساعدات الاجتماعية والجمعيات الدينية وجمعيات الأمومة والطفولة، وتنخفض فى جمعيات أخرى مثل رعاية الفئات الخاصة والمعوقين. كذلك فإن ارتفاع أو أنخفاض نسبة عضوية المرأة فى الجمعيات الأهلية، يختلف باختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية اذ يرتفع فى القاهرة والاسكندرية مثلا، وينخفض فى الوجه القبلى ومحافظات الحدود. ونفس هذه الظاهرة نلحظها فى عضوية المرأة فى مراكز صنع القرار بالجمعيات (مجالس الادارات)، فهى ترتفع فى بعض مجالات النشاط، التى عادة ماتكون هى ذاتها التى تشهد عضوية مرتفعة، وتنخفض فى المجالات الأخرى.

ويوفر الجدول التالى بيانات هامة عن عضوية المرأة فى الجمعيات ومجالس الادارات، وذلك فى ١٠٨٤ جمعية أهلية، ومنه يتضح أن عضوية المرأة فى مجمل هذه الجمعيات هى أقل من الربع قليلا ٢٢,٤٪، كما أن عضوية الإناث فى مجالس إدارات هذه الجمعيات (١٠٨٤ جمعية) هى حوالى ١٨,٨٪ فقط من إجمالى عدد أعضاء مجلس الردارة. إلا أن هذه النتائج العامة ينبغى ألا تخفى التباينات، إذ ترتفع عضوية المرأة فى مجالس إدارات الجمعيات الأهلية التى تنشط فى مجال رعاية الأمومة والطفولة، لتصل إلى ٥٥٪، بينما على الجانب الآخر تنخفض فى الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية لتصل إلى ٧٪ من مجمل أعضاء مجالس الإدارات فى هذا النمط من الجمعيات.

جدول رقم (٢) يوضح عضوية المرأة في الجمعيات وفى مجالس الإدارات

مجال النشاط	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء			عدد أعضاء مجلس الإدارة		
		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
رعاية الأمومة والطفولة	١٧٤	٢٦٨٣١	٩٦٢٧	٣٦٤٥٨	١١٢٦	٦٢٠	١٧٤٦
رعاية وتنظيم الأسرة	١٠٨	١١٥٧٦	٨٠٤٤	١٩٦٢٠	٧٨٧	٤٣٨	١٢٢٥
مساعدات اجتماعية	٢٥٩	٦٢١٦٨	١٤٠٤٤	٧٦٢١٢	٢٥٨١	٣٠٥	٢٨٨٦
رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	٧٢	٤٣٠٤	١١١١	٥٤١٥	٥٣٨	١٣٠	٦٦٨
الخدمات الثقافية والعملية الدينية	٢٣٠	٥٠٠٤٠	١١٤٣٩	٦١٤٧٩	٢٢٧٨	١٧٤	٢٤٥٢
الجمعيات التي تزاول أكثر من نشاط	٢٤١	٧٥٩٩٣	٢٢٥٦٨	٩٨٥٦١	١٩٨٩	٤٨٨	٢٤٧٧
الجملة	١٠٨٤	٢٣٠٩١٢	٦٦٨٣٣	٢٩٧٧٤٥	٩٢٩٩	٢١٥٥	١١٤٥٤

وتأكيداً لظاهرة اختلاف حجم عضوية المرأة وفقاً لطبيعة الجمعيات ووفقاً لسمات وانعكاسات البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في محافظات مصر، يمكن الإشارة إلى نتائج مؤشرات جزئية أخرى أولها يتعلق بنمط عضوية المرأة في جمعيات حديثة نشطة في مجال البيئة، وثانيها يتعلق بعضوية المرأة في جمعيات أهلية بالمحافظات توفر عنها بعض البيانات:

- أوضحت دراسة حديثة عن جمعيات البيئة في مصر، والتي اتجه عددها إلى التصاعد في الخمس سنوات الأخيرة، أن مشاركة المرأة في مجالس إداراتها ترتفع إلى حوالي ٦٨٪[١٢]، هي نسبة مرتفعة بلاشك، تجد تفسيرها في عاملين. أولهما تركز الغالبية العظمى من هذا النمط من الجمعيات في العاصمة، ثانيهما توافر مؤشرات علمية واجتماعية واقتصادية مرتفعة تميز أعضاء هذه الجمعيات.

- بمراجعة بعض البيانات المتوفرة عن العضوية فى جمعيات أهلية بالمحافظات، برزت حقيقة على درجة عالية من الأهمية، وهى إنخفاض حجم عضوية المرأة فى الجمعيات، وندرة تمثيلها فى مجالس إدارات هذه الجمعيات. ويوضح الجدول التالى عدد الجمعيات التى تم جمع بيانات عنها وعضوية النساء بها، ثم وزن تمثيلهن فى مجالس إدارات هذه الجمعيات[١٣]:

جدول رقم (٣) يوضح موقع المرأة فى الجمعيات

الأهلية فى بعض المحافظات

المحافظة	عدد الجمعيات	إجمالى الأعضاء	الأعضاء الإناث	النسبة ٪	إجمالى مجلس الإدارة	الأعضاء الإناث	النسبة ٪
١- الدقهلية	٢٠٠	١٨٧٠٠	١١٣٧	٦ ٪	١٤٣٨	١٤	٠,٩ ٪
٢- الاسكندرية	١٠٦	١٧٠٨٨	١٣٤٤	٧.٩ ٪	١٠٠٢	٧٩	٧.٩ ٪
٣- المنوفية	٨٣	٤٦١٩	٢٤٤	٥,٣ ٪	٦٥٦	٨	١,٢ ٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة عضوية المرأة فى الجمعيات الأهلية بالمحافظات تتجه إلى الأنخفاض، فهى تتراوح ما بين ٥ ٪ و٨ ٪ تقريباً، آخذين فى الأعتبار أنها محافظات وجه بحرى، بمعنى أننا حين نوفر بيانات مماثلة عن الوجه القبلى فمن المتوقع اتجاهها أكثر إلى الأنخفاض. أما عن وزن تمثيل المرأة فى مجالس الإدارات، وهى مراكز صنع القرار فإنها تنخفض إلى حد كبير فى الدقهلية والمنوفية، وترتفع نسبياً فى الاسكندرية.

<u>وللأسف لا تتوفر بيانات أكثر شمولا عن العضوية بالجمعيات أو عن فئات العمر</u>، وهو ما يعنى أن الباحث الذى يتصدى لهذا الموضوع عليه أن يبذل جهدا مضاعفا لتوفير البيانات الأولية ثم تحليلها. وفيما يتعلق بالعمر فإن

البحوث المحدودة التي أجريت حول سمات أعضاء بعض الجمعيات، قد أظهرت أن الغالبية العظمى من الأعضاء يقعون في الفئة العمرية ما بين ٤٠ عاما و٦٠ عاما، وهو أمر على درجة عالية من الخطورة لأنه يعنى انحسار التطوع والرغبة في العمل العام لدى الشباب والشابات.

وقبل أن ننتقل إلى النقطة الأخيرة في ورقة البحث هذه، والتي تناقش محددات مشاركة المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية وتطرح رؤية مستقبلية من المهم الإشارة إلى وضع المرأة المصرية في جماعات رجال الأعمال*. فمنذ الاتجاه نحو تأسيس جماعات رجال الأعمال منذ عام ١٩٧٨ تقريبا (نشأة جمعية رجال الأعمال المصريين)، فإن السيدات صاحبات الأعمال في الفئات العليا - باعتبار أن لائحة الجمعية تشترط أن يكون الأعضاء في مواقع اتخاذ القرار - كن عضوات ناشطات بالجمعية، وفي نفس الوقت تقلد البعض منهن مناصب في مجالس الإدارة وفي رئاسة اللجان العليا. ونفس هذه الظاهرة نلحظها في جماعات رجال الأعمال الأخرى، مثل غرفة التجارة المصرية الأمريكية وجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية.

وفي الوقت الذي تسجل فيه المرأة المصرية في جماعات رجال الأعمال هذه، نشاطا ملحوظا، فإن الغرفة التجارية التي تضم في عضويتها ٣ ملايين عضوا من القاعدة العريضة للتجار ورجال الأعمال، تشترط في قانونها أن يكون المرشحين والمعنيين في عضوية مجلس الإدارة من الذكور فقط. والجدير بالذكر أن تعديل قانون الغرف التجارية والذي تم إعداد مشروعه في شهر فبراير ١٩٩٥، قد تضمن تغييرا لهذا الوضع والسماح للمرأة بالترشيح في مجلس الإدارة.

---

* يبلغ عدد جماعات رجال الاعمال في مصر ٦ جماعات كبرى.

خاتمة

«فاعلية المرأة فى الجمعيات الأهلية - رؤية مستقبلية»:

- لقد أبرزت الورقة فى صفحاتها السابقة عدة أمور هامة تتعلق بالمرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، كان فى مقدمتها الدور الفعال الذى لعبته المرأة منذ الربع الأول من القرن العشرين، سواء فى تأسيس حركة المنظمات غير الحكومية النسائية، أو فى أنشطة الجمعيات على وجه العموم. وخلال الفترات التاريخية التالية تفاوتت فاعلية المرأة وتأثيرها فى هذا الميدان، وفقا لطبيعة الإطار السياسى والقانونى ووفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والقيم الثقافية السائدة. إن إنحسار الدور أو تقدمه للأمام لم يمس المرأة وحدها فى الجمعيات الأهلية، وإنما مس المرأة والرجل معا فى فى مؤسسات المجتمع المدنى، إلا أنه نتيجة لظروف تاريخية - ثقافية واجتماعية - خاصة بالمرأة، فإن وضعها له حساسية أكبر داخل هذه المؤسسات.

- أبرزت الورقة أيضاً من خلال مختلف المؤشرات الكمية التى اعتمدنا عليها، والمتاحة للباحث، أن عضوية المرأة فى الجمعيات الأهلية وفى مراكز صنع القرار بها تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه الجمعيات، كما تختلف باختلاف المحافظات. فمؤشر العضوية والمشاركة فى صنع القرار يتجه إلى أعلى فى حالة الجمعيات النشطة فى مجالات الطفولة والأمومة والمساعدات الاجتماعية والجمعيات الدينية، بينما تنخفض فى مجالات أخرى مثل الجمعيات الثقافية وجمعيات المعاقين والفئات الخاصة والجمعيات العلمية. ومن ناحية أخرى تبين لنا من المؤشرات الكمية المتاحة أن عضوية المرأة فى الجمعيات وفى مواقع صنع القرار تتجه نحو الإنخفاض فى الأقاليم.

- أبرزت ورقة البحث أن عدد الجمعيات التى حرصت على تحديد هويتها من أسمها أو نشاطها الرئيسى - باعتبارها نسائية، هو عدد محدود بالنسبة

لإجمالى الجمعيات، وإن كان هذا مؤشراً جزئياً فقط باعتبار أن نشاط المرأة هو أحد أنشطة جمعيات أخرى عديدة، من الصعب حصرها. سجلت الورقة أيضاً تنامى ما يعرف باسم «المنظمات الدفاعية» Advocacy or-ganizations، والتى سجلت نفسها قانونا وفقاً للقانون المدنى (وليس قانون ٣٢ للجمعيات)، وهى تمارس أنشطة جديدة للدفاع عن حقوق المرأة وقضاياها.

وهناك مجموعتان من العوامل تحددان مشاركة المرأة المصرية فى الجمعيات وتؤثران على مدى فاعلية الدور الذى تلعبه، المجموعة الأولى لها سمة مجتمعية شاملة، بمعنى أن تداعياتها تنعكس على المجتمع ككل من أهمها ما تعلق بطبيعة الثقافة السياسية والتنشئة السياسية وطبيعة تطور النظام السياسى المصرى من العهد الليبرالى إلى هيمنة الحزب الواحد، ثم إلى التعددية السياسية المقيدة. من بينها أيضاً ما تعلق بالمتغيرات الاقتصادية وضغوطها على الأسرة المصرية، والتى تدفع إلى التركيز على توفير متطلبات الحياة اليومية، وكذلك تأثير متغير التعليم والوعى وعلى الجانب الآخر إنتشار الأمية.

إن العوامل السابقة مجتمعة تؤثر على فاعلية دور الرجل والمرأة، ومدى مشاركة المواطن على وجه العموم فى العمل العام والحياة السياسية، إلا أن تأثيراتها أكثر حدة على المرأة بسبب طبيعة الميراث التاريخى القيمى الذى يحدد أدوار المرأة من ناحية، وبسبب التأثير الخاص السلبى الذى تلعبه المجموعة الثانية من العوامل من ناحية أخرى.

إن المجموعة الثانية من العوامل يأتى على قمتها التنشئة الاجتماعية التى تحدد وظائف وأدوار المرأة فى كونها زوجة وربة بيت وأماً، وتحصر اهتماماتها فى هاتين الدائرتين. وقد أبرزت بعض البحوث - خاصة تلك التى أهتمت بإدراك امرأة لذاتها - أن غالبية النساء المصريات حتى المتعلمات والعاملات

منهن، يدركن ذواتهن وأدوارهن فى دائرة الزوج والأبناء، وإن إدراك المرأة لدورها فى العمل العام والسياسى وخدمة المجتمع يتسم بالقصور. ويدعم من هذه الرؤية هيمنة سلوك عام فى أغلب مؤسسات المجتمع المدنى، لا يثق كثيرا فى قدرات وكفاءات المرأة فى مجال العمل السياسى. ولعل مراجعة أوضاع المرأة فى مواقع صنع القرار فى النقابات المهنية والعمالية وفى الأحزاب السياسية يؤكد ذلك. كما أن مراجعة وضع المرأة فى البرلمان المصرى وفى المجالس المحلية، يؤكد هو الآخر محدودية وزن المرأة فى هذه الساحات.

هناك سلوك شائع يؤدى إلى إنخفاض درجة الثقة فى قدرات وكفاءات المرأة على أن تلعب أدواراً عديدة متكاملة وناجحة فى نفس الوقت، والاعلام لا يسلط الأضواء بما فيه الكفاية على النماذج الإيجابية الناجحة للمرأة الزوجة والأم، العاملة والمشاركة فى العمل العام.

إذن التنشئة الاجتماعية وما يرتبط بها من قيم وتقاليد واتجاهات تركز على دور المرأة الزوجة والأم، هو عامل جوهرى يؤثر سلبا على فاعلية الدور الذى تلعبه المرأة المصرية على وجه العموم. ولا يعنى التركيز على العامل السابق الإقلال من تأثير العوامل الآخرى، خاصة الأمية التى تبلغ ٥٩,٢ ٪ بين الإناث، والعامل الاقتصادى الذى يدفع للاهتمام بالحياة اليومية.

الخلاصة أن مجمل ما سبق من عوامل، يشير إلى أن هناك محددات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تؤثر على فاعلية دور المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية. وبالرغم من هذا التحليل الواقعى لدور المرأة فى الجمعيات، والذى استند على مؤشرات موضوعية كمية، فإن رؤية هذا الدور فى المستقبل القريب - من وجهة نظر الكاتب - هى رؤية إيجابية، وهناك من المؤشرات والمتغيرات ما يستشرف ذلك. ففى السنوات القليلة الماضية تنامى ما يعرف باسم «حركة المنظمات غير الحكومية»، والتى عبرت عن نفسها على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وكانت المرأة المصرية هى الرائد فيها. تمثل ذلك فى مطالبة هذه الحركة (التى قادتها المرأة فى الأساس) فى المطالبة بتحرير

القطاع الأهلى وتغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والإعتراف بمجال المرأة كميدان مستقل فى هذا القانون. كما تمثل ذلك فى دعوة المرأة نحو المشاركة بشكل أكثر فعالية فى أنشطة الجمعيات الأهلية، وإرتياد مجالات نشاط جديدة، وقيادة بعض المنظمات النسائية غير الحكومية لحملات توعية تهدف إلى قيد المرأة فى جداول الانتخابات، وزيادة مشاركتها السياسية، والتوعية بحقوقها القانونية.

وانعكس ذلك بشكل واضح فى المحافل الاقليمية والدولية، حيث قامت مجموعات رائدة من النساء - من خلال الجمعيات الأهلية بتعبئة منظمات المرأة وغيرها من الجمعيات المهتمة بقضايا المجتمع المصرى، للمشاركة فى المؤتمرات العالمية (مؤتمر القاهرة للسكان، ومؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر المرأة العالمى فى بكين). يؤدى ذلك إلى تبادل الخبرات وإلى نضج الحركة النسائية من خلال الجمعيات، وإلى تصعيد الدور المصرى فى المحافل العالمية.

يتبقى أخيرا التأكيد على بعض الإعتبارات، التى من شأنها التأثير بالإيجاب على المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، وتتمثل فيما يلى:

١- ممارسة العمل الجماعى وروح الفريق.

٢- الممارسة الديمقراطية للأدوار داخل الجمعيات وفيما بينها.

٣- توفير مظلة للجمعيات التى تحدد هويتها بأنها جمعيات نسائية.

٤- إحداث تغييرات فى مواد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

٥- تبنى إجراءات سياسية فى مؤسسات المجتمع المدنى خاصة الأحزاب السياسية، وإجراءات سياسية فى المجالس التشريعية والتمثيلية لزيادة وزن المرأة وتمثيلها.

٦- سياسة إعلامية أكثر فاعلية تجاه قضايا المرأة والاعتراف بحقوقها وتغيير بعض القيم السلبية التى يؤكد عليها الإعلام، والتى تعظم من الصورة التقليدية للمرأة، وبالتالى لا تعترف بدورها فى العمل العام.

هوامش الدراسة

١- لمزيد من التفاصيل، راجع: د. أمانى قنديل، «الجمعيات الأهلية والثقافة السياسية، قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى للعلوم السياسية، (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٣).

٢- د. سعد الدين إبراهيم، «التقاليد والأعراف والعادات، نظرة المجتمع للمرأة»، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، (المجلس القومى للطفولة والأمومة، القاهرة: ١٩٩٤)، ص ١٠.

٣- هدية بركات، رئيسة جمعية مبرة المرأة الجديدة، نبذة عن العمل السياسى والاجتماعى النسائى فى مصر (بدون تاريخ وناشر)، ص ٧.

٤- المؤشرات الإحصائية فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية (وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة: ١٩٩٤)، ص ١٦٦

٥- نفس المرجع، ص ١٦٦.

٦- د. أمانى قنديل، «الجمعيات الأهلية لعام ١٩٩٢»، تحت الطبع، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٥).

٧- د. أمانى قنديل، د. سارة بن نفيسة، «الجمعيات الأهلية فى مصر»، تحت الطبع، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٥).

٨- لمزيد من التفاصيل والإيضاح حول وضع الشركات المدنية، راجع: مذكرة وزارة العدل بشأن قانونية نشاط الجمعيات الخاصة غير المشهرة طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، (القاهرة: فبراير ١٩٩٥).

٩- د. أمانى قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة السياسية....، م.س.ذ، ص ٣٦.

١٠- نفس المرجع، ص ٣٦.

١١- د. صبرى الشبراوى، «المرأة نصف الثروة البشرية فى جمهورية مصر العربية»، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، (المجلس القومى للطفولة والأمومة، القاهرة: ١٩٩٤)، مرفق ٦.

١٢- د. سلوى جمعة، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية»، (مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية، القاهرة: ١٩٩٣)، ص ١٨.

١٣- بيانات أولية توفرت للباحث من مركز الحاسب الآلى بوزارة الشئون الاجتماعية، (القاهرة: ١٩٩٣).

الفصل السادس

المرأة المصرية فى الإعلام

د. نيفين مسعد



بانوراما المرأة المصرية في مجال الإعلام:

عندما أبدع المَثَّال العظيم محمود مختار رائعته تمثال نهضة مصر فى هيئة فلاحة تقف الى جانب أبى الهول، فإنه كان يجسد التلازم بين معانٍ ثلاثة أساسية هى الوطن والمرأة والحضارة. وكأنه كان بذلك يريد أن يقول إن عزة مصر ونهضتها وحريتها فى امرأة قوية منتجة مرفوعة الرأس. وبين عديد من الروافد التى تغذى مجرى الحضارة وتشكل عقل المرأة، ليس أكثر غنى من رافد الاعلام مسموعاً كان أو مرئياً أو مقروءاً. فالإعلام مرآة عاكسة لواقع مجتمعه لكنه فى ذات الوقت صانعه ومنشئه ومغيره فى اتجاه أو فى آخر[1].

وإذا كنا نتحدث عن الاعلام المصرى من زاوية المشاركة النسائية فيه فإننا فى واقع الأمر نتحدث عن مجال حائز للتميز والخصوصية بكل المقاييس. أحد تلك المقاييس هو مقياس السبق، فبينما دخلت المرأة المصرية مجلس الأمة لأول مرة فى الخمسينيات، وشاركت فى الحكومة والعمل الدبلوماسى فى الستينيات، فإن وجودها فى الإعلام كان وجوداً مبكراً. فمنذ نهايات القرن الماضى احتلت الصحافة النسائية موقعها على ساحة العمل الاعلامى المصرى، ورصدت بعض الدراسات عدد تلك الصحف النسائية بين ١٨٩٢ و ١٩١٩ بأكثر من خمسٍ وعشرين مجلة أبرزها «الفتاة»، و «الفردوس»، و «أنيس الجليس».[2] وفى عام ١٩٢٥ قطعت المرأة خطوة أبعد بإصدار فاطمة اليوسف مجلة غلب عليها الطابع السياسى هى مجلة «روزاليوسف». ومن الإذاعة التى ظهرت فى عام ١٩٣٤ خرج الصوت النسائى مبكرا، أما فى حالة التليفزيون تحديداً فإن هذا الوجود ارتبط بنفس تاريخ النشأة. مقياس آخر هو مقياس الكثافة، فالحضور النسائى الاعلامى حضور ملحوظ على كل المستويات بعد أن سادت لحين ظاهرة أقرب الى التقسيم النوعى للعمل الإعلامى. كان العهد بالساعيات لبلاط صاحبة الجلالة أن يُعَيَّن فى قسم المرأة، وهذا كان منطقياً فى ظل النظرة الضيقة للنساء ولدورهن فى المجتمع. ولكن تدريجياً أوكلت للإعلاميات مهام

جديدة، وبرزت منهن أسماء لامعة فى مجال النقد الأدبى، والتعليق السياسى، والتحليل الاقتصادى، والتحقيقات الخارجية. أما المقياس الثالث والأخير فهو مقياس الهيراركية، ففى ١٩٨١ كان إجمالى المعينات فى منصب وكيلة وزارة ١١ امرأة منهن ٥ من العاملات فى مجال الثقافة والاعلام، وكان اجمالى مديرات العموم ٦٨ امرأة منهن ٢٠ من المشتغلات بقطاع الثقافة والإعلام.[٣] أى أن نسبتى التمثيل فى الحالتين كانتا النصف والثلث على التوالى. ومع ارتفاع نسبة النساء العاملات فى الوظائف العليا فى الحكومة من ٥,٧٪ فى عام ١٩٨٠ الى ١١,٨٪ فى عام ١٩٩٢[٤]، تزايد تمثيل النساء فى المناصب القيادية الإعلامية. ومن بين ١٠ شخصيات نسائية اعتمدت عليها هذه الورقة كنماذج لأبرز ألوان الفن الإعلامى (العمل الصحفى، تقديم وإعداد البرامج، الإخراج)، كانت هناك رئيسة للتليفزيون، ورئيسة لإحدى القنوات الإقليمية، ورئيسة تحريرحالية، ورئيستا تحرير سابقتان، ونائبتان لرئيس التحرير، ومديرة الإدارة المركزية لمتابعة برامج الإذاعة والتليفزيون. أكثر من ذلك مثلت بعض الوظائف القيادية الإعلامية ما يمكن اعتباره مجالاً خاصاً لعمل المرأة. فمن بين ٥ رؤساء تعاقبوا على رئاسة قطاع التليفزيون منذ السبعينيات وحتى اليوم، مثلت النساء ٤ منهم وهؤلاء هن: همت مصطفى، وتماضر توفيق، وسامية صادق، وأخيراً سهير الاتربى. وعلى الجملة فنحن أمام قوة نسائية إعلامية ضاربة فى الكم والكيف معاً، تملك أدوات تأثير إضافية بعضويتها المتعددة فى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وترنو ونحن معها الى مستقبل يلامس طموحنا أو يكاد. وتشكل هذه الورقة سياحة فى مجال زاخر بنماذجه النسائية الوضّاءة، تتلمس إسهاماتها فى قضاياها وقضايا مجتمعها، وتطرح ما عساه يثرى تلك الإسهامات ويغنيها.

وتبقى ملاحظة أخيرة هى أن هذه الورقة تركز على ذلك الجانب من الإعلام المتعلق بوسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة والاذاعة والتليفزيون)، أولاً

لكونها الأعرض انتشاراً والأمضى تأثيراً سيما المسموعة منها والمرئية، وثانياً لأن دراستها فى حد ذاتها تسمح باستخلاص مؤشرات يمكن تعميمها على مجالى السينما والمسرح.

أولاً : الإعلاميات وهموم المرأة المصرية:

كثيرة هى الهموم التى تواجهها المرأة المصرية وتثقل عليها فى مجتمع نامٍ لازال يتخذ الرجولة قريناً للإنجاز. وبين ركام تلك الهموم وطبقاتها تبرز مشاكل الأمية، والحمل المتكرر، والخروج للعمل، والعلاقة غير السوية بالرجل، ومجموعة العادات الاجتماعية الضارة. فعلى الرغم من انخفاض أمية الإناث بواقع ١٣,٣٪ من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٩٠، إلا أنها تستوعب ما يقرب من ٦٠٪ من نساء مصر. وعلى الرغم من انخفاض المعدل العام لخصوبة المرأة المصرية بواقع ١,٣٨٪ من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٢ إلا أن هذا المعدل لازال يدور حول ٣,٩٪ وهو مرتفع.(٥) ولازال حجم إسهام العاملات المصريات لا يتجاوز ١٥٪ من إجمالى قوة العمل.(٦) كما أنه علاوة على استمرار المشكلات المألوفة فى مجال الأحوال الشخصية (قضايا الطلاق والنفقة والحضانة والجنسية)، فإن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى على امتداد الربع قرن الأخير ساهمت فى احتداد تلك المشكلات واستحداث المزيد منها. وأتخير فى هذا الخصوص مثالين لا يخلوان من دلالة. المثال الأول هو هجرة العمالة المصرية (الرجال والنساء) للعمل فى أسواق دول الخليج النفطية وأثر ذلك على شيوع التفكك الأسرى بالذات مع خلق أنماط من القيم والعادات الاستهلاكية والاستعلائية عند مصدر الكسب الوفير رجلاً كان أم امرأة. والمثال الثانى هو العمل بقانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ والذى يجعل من المتعذر ربط النفقة المناسبة على الزوج نتيجة عدم التوصل لتحديد حالته المالية على نحو الدقة. وأخيراً فإن المرأة المصرية لازالت مستهدفة بمجموعة من الممارسات الاجتماعية المجوجة التى تتعامل معها من منطلق

الشك والدونية والتمييز. وفى هذا الخصوص تشير الإحصائيات الى أن عملية الختان تجرى لـ ٩٨٪ من الإناث فى ريف مصر، وأغرب من ذلك أنها تجرى وبنفس النسبة فى العاصمة نفسها فى الطبقات المتوسطة والفقيرة. وأنه رغم أن لتلك الظاهرة أضرارها الصحية والنفسية عموماً وفى السن الصغيرة خصوصاً، إلا أن معظم الإناث يتم اختتانهن قبل بلوغهن سن الحادية عشرة.(٧) فإلى أي مدى أحاطت الاعلاميات المصريات بتلك الهموم كافة؟ وكيف تفاعلن معها؟ وبأى الوسائل؟... تلك نماذج من الأسئلة تحاول هذه الجزئية من الورقة إجابتها من خلال التعرض لأهم الخصائص المميزة للجهد النسائى فى وسائل الاتصال الجماهيرى.

١ - توظيف البرامج على اختلاف أنواعها (الريبورتاج)، المجلة، الندوات، المسابقات.. الخ) لتوصيل الرسالة الإعلامية الى المستهدفين بها بأسلوب سهل ومنطقى ومباشر. ومن أقدم البرامج الخدمية الإذاعية وأنجحها فى هذا الخصوص برنامج «إلى ربات البيوت» و«على الناصية» للإعلاميتين القديرتين صفية المهندس وآمال فهمى. كما أن من أوائل البرامج ذات الصلة التى عرضها التليفزيون فى وقت مبكر وتحديداً بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧ مجموعة «برامج العائلة» التى أعدتها وقدمتها ثريا حمدان، واستقلت من خلالها بثلاث ساعات من الإرسال فى وقت كان يبلغ فيه إجمالى ساعات الإرسال التليفزيونى على القناتين الأولى والثانية حوالى عشر ساعات يومياً. ومن قبيل ذلك برنامج «المرأة العاملة» الذى كان يقدم نماذج ناجحة للنساء العاملات، وبرنامج مجلة المرأة لتغطية الأنشطة المتنوعة للمرأة، وبرنامجي «لك ياسيدتى» و«المرأة الريفية» اللذين كانا يهدفان لتطوير المهارات الذاتية للنساء.(٨)

وعندما بدأت الدولة فى إنشاء القنوات التليفزيونية وكانت باكورتها القناة الثالثة فى أكتوبر ١٩٨٥، تلقى التركيز على مشكلات المرأة دفعة أكبر، ذلك أن الدستور الأساسى لتلك القنوات يشدد على الوقوف مع الإنسان المصرى فى

حياته اليومية وتعزيز جهود التنمية الشاملة. ولما كان إرسال القناة الثالثة تحديداً يغطى إقليم القاهرة الكبرى (مدينة القاهرة وضواحيها ومحافظتى الجيزة والقليوبية) بتعداده البالغ ١٤ مليون نسمة بخلاف ما يتردد عليه يومياً من الوافدين (الهجرة الداخلية)، بدا مفهوماً أن تكون مشكلة الزيادة السكانية محل اهتمام خاص. وفى دراسة تطبيقية على برامج تلك القناة بين يوليو وديسمبر ١٩٩٤ أجرتها رئيستها عائشة البحراوى، جاء أن الاستراتيجية التى اتبعتها القناة الثالثة فى التخطيط للبرامج الخاصة بالمشكلة السكانية ارتكزت على مجموعة من العناصر الأساسية أهمها:

أ - الإلحاح على فكرة تنظيم الأسرة من خلال كم ضخم من البرامج يبلغ ١١ برنامجاً يستخدمون مختلف أنواع الفن الإذاعى (من نماذج ذلك برنامج «زحمة»، و «الواقع والسكان»، و «خارج العاصمة»، و «الزراعة والتنمية»).

ب - التنسيق مع أجهزة الدولة المعنية كوزارة الإسكان، ومركز الإعلام والتعليم والاتصال، إضافة الى بعض الهيئات الدولية كاليونسيف والأمم المتحدة فى المناسبات التى تستدعى ذلك (مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية مثلاً).

جـ - تركيز إذاعة تلك البرامج فى فترتى الظهيرة والمساء ضماناً لتهيئة أعلى نسبة ممكنة من الكثافة الجماهيرية.

د - مخاطبة الرجل بذات القدر الذى تخاطب به المرأة لتعديل بعض أفكاره المغلوطة التى قد تدفعه لتكرار الزواج (من قبيل الاعتقاد فى مسؤولية الأم عن تحديد نوع الجنين).(٩)

٢ - استخدام الدراما بقدرتها التأثيرية الواسعة لخلق نوع من المشاركة الوجدانية تساهم فى تغيير السلوك النسائى الى النحو المطلوب. ومن الموضوعات التى عالجتها الدراما التليفزيونية باقتدار وارتبطت باسم المخرجة أنعام محمد على موضوع خروج المرأة للعمل. فالمرأة فى أعمال أنعام محمد على هى دائماً وأبداً امرأة عاملة، أما نوعية هذا العمل وطبيعته فهى تتوقف

على اعتبارات شتى تتعلق بشخصية المرأة نفسها وبدرجة أكبر بظروفها المحيطة، فكل بيئة تفرز ما يناسبها من أشكال الإنتاج الاقتصادى. ولذلك فإن المرأة تعمل داخل منزلها وخارجه، فهى قد تشتغل بالتفصيل «حصاد العمر»، أو فراشة فى مدرسة «أم مثالية»، أو ناظرة «أمهات لم يلدن أبداً» و «ضمير أبلة حكمت»، أو طبيبة «الحب وأشياء أخرى». وهى لا تمارس عملاً حرفياً أو مهنياً بالضرورة، بل قد تشارك فى الكفاح السياسى وتعتنق التضحية فى سبيل الوطن «دولت فهمى التى لا يعرفها أحد»، لكن المهم والأساسى أن تعمل المرأة. وخلف تلك الدعوة للعمل يكمن فهم عميق لارتباط العمل من جهة برفع سن الزواج وبالتالى بالحد من الإنجاب، ومن جهة أخرى بصقل شخصية المرأة وإشعارها بالإقتدار والرغبة فى التغيير، ومن جهة ثالثة بمحو أميتها ولو من باب حرصها على زيادة الفرص المتاحة أمامها للعمل. ولذلك فإن المقابلة واضحة تماماً فى أعمال أنعام محمد على بين نموذج المرأة الجاهلة التى تتعلم وتعمل فتتحول من كونها سلبية، منسحبة من الحياة، اعتمادية، متواكلة الى كونها نشطة، منتجة، معتمدة على نفسها «هى والمستحيل»، وبين نموذج المرأة المتعلمة التى تأنس الى دورها التقليدى كزوجة وكأم فيخبو توهجها وينطفىء طموحها تثور لأتفه الأسباب وتتعطل مع زوجها لغة الكلام «حتى لا يختنق الحب» و «يوميات امرأة عصرية» على التوالى(١٠)

٣ - مشاركة بعض الفنانات المعروفات فى رفع وعى المرأة المصرية بقضاياها المختلفة سواء من خلال الكتابة الصحفية (إسعاد يونس) أو من خلال التمثيل التليفزيونى (كريمة مختار). وفى الحالة الأخيرة فإن الدور الذى لعبته كريمة مختار فى إطار الحملة الخاصة بتنظيم الأسرة كان دوراً إيجابياً. فلقد اضطلعت بتبصير المرأة بالوسائل المختلفة المتاحة أمامها لتنظيم الأسرة وأهمية أن تختار منها ما يناسبها. وقامت بشرح الآثار الصحية الضارة لشيوع الزواج المبكر وما يرتبط بها من أمراض كالأنيميا (٢٢٪ من الحوامل و

٢٥٪ من المرضعات مصابات بهذا المرض حسب دراسة مسحية فى عام ١٩٩٢) ويشكل أخطر الوفاة (٣٤٪ من النساء يقضين عند الولادة الأولى حسب نفس الدراسة)(١١). وساهمت فى تجفيف منابع الظاهرة بتحذيرها من نتائج تقليد الغير أو ما يعرف فى علم الاجتماع بسلوك القطيع وأثره فى تكرار عدد مرات الحمل والولادة.

٤ – تنظيم الحملات الصحفية للرد على التفسير المتخلف للدين خصوصاً فى ما يتعلق بقضية العلاقة بين الرجل والمرأة. كانت أمينة السعيد واحدة من الرعيل الأول من الصحفيات اللائى حملن لواء الدعوة الى تعديل قانون الأحوال الشخصية وإليها يعزى الفضل فى إلغاء القانون الذى كان يبيح للرجل إدخال زوجته فى طاعته بقوة الشرطة. فلقد كتبت سلسلة من المقالات بهذا المعنى نشرتها مجلة حواء، ثم توجت حملتها بتزعمها لمظاهرة سياسية خرجت فى عام ١٩٦٧ من مؤسسة دار الهلال واتجهت الى مجلس الأمة.(١٢) وأمينة السعيد هى تلميذة هدى شعراوى رائدة الحركة النسائية فى مصر (١٨٧٩– ١٩٤٧) التى اقترن اسمها بالمشاركة فى تأسيس أول جمعية خيرية «مبرة محمد على» فى عام ١٩٠٩، وبالنشاط السياسى فى إطار اللجنة المركزية لنساء الوفد وخارجها، وبرئاستها للاتحاد النسائى المصرى فى الذكرى الرابعة لخروج المرأة فى أول مظاهرة نسائية علنية (أى فى ١٦ مارس ١٩٢٣)، وأخيراً بالعديد من الكتابات التقدمية النقدية لوضع المرأة المصرية أهمها مذكراتها التى حملت عنوان «سنوات الحريم».(١٣) وعلى نفس النهج سارت حسن شاه، وأهلتها خلفيتها القانونية ودراستها للشريعة الاسلامية بكلية الحقوق لأن تضع يدها على ثغرات فى قانون الأحوال الشخصية كلها فى غير صالح المرأة. ولذلك فإنها وهى بعد مفعمة بكل حماسة الشباب سرعان ما دخلت فى سجال فكرى مع الشيخ فرج السنهورى أستاذها السابق ورئيس لجنة تعديل قانون الأحوال الشخصية فى الستينيات، وضمنت مناقشاتها وتعليقاتها فى عدة مقالات

نشرتها مجلة «آخر ساعة» فى تلك الفترة وكان لها صداها الواسع.(١٤) وبخلفية ثقافية مختلفة أتت إقبال بركة لتعزف على نفس النغمة، ولتجد نفسها مدفوعة بحرصها على إنصاف نصف الدنيا لتكرار تجربة حسن شاه فى الثقافة الاسلامية ولو خارج إطار الجامعة، وتُحاَج علماء المسلمين وتسلط الضوء على استنارة بعضهم. ومن أهم مقالاتها بهذا الخصوص والتى نشرتها «صباح الخير» فى الثمانينيات، مقال غطى لقاءها مع الشيخ عبدالله المشد رئيس لجنة الفتوى وحمل عنواناً موحياً هو «الشيخ عبدالله المشد: المرأة المسلمة مظلومة».(١٥)

فى تلك النماذج النسائية الصحفية كافة كما فى الكثيرات من مثيلاتها تبلورت الأفكار الأساسية فى مجموعة من النقاط أهمها ما يلى:

أ - إن عقد الزواج كأى عقد مدنى آخر يبرم بإرادة طرفيه ويفسخ بافتراقهما. وهذا يعنى أنه قابل للتغيير والتعديل والتطوير.

ب - إن عدم التزام القضاء بمذهب فقهى معين يسمح للمرأة بالاستفادة من بعض التيسيرات التى قد تتوفر فى أحد هذه المذاهب دون الآخر. فإذا كان حق المرأة فى اشتراط عدم زواج زوجها بأخرى فى متن العقد مرفوض عند الحنفية والشافعية، ومكروه عند المالكية، فهو مرجح عند الحنابلة. وفى الأثر الشريف أن النبى صلى الله عليه وسلم كره لابنته فاطمة أن يتزوج زوجها على بن أبى طالب بسواها. وهذا يعنى أن اشتراط عدم تعدد الزوجات لا يحرم حلالاً.(١٦)

جـ - إن ما هو أكثر أهمية من تعديل قانون الأحوال الشخصية إعماله من الناحية الفعلية فالدستور ينص على المساواة بين الرجل والمرأة فيما يحرم قانون الجنسية أولاد المصرية من أجنبى من أن يكونوا مصريين. كما أن قانون الأحوال الشخصية يبيح الطلاق للضرر (عدم الإنجاب، الجنون، عدم التكافؤ، الامتناع عن الإنفاق... الخ) بينما يتعذر واقعياً على المرأة إثبات

مثل هذا الضرر. وهذا يعنى أن الجدوى من التعديل مربوطة بتغيير نمط التنشئة الاجتماعية كما هى مربوطة بتحقيق التوافق بين القوانين.(١٧)

ومع تجدد الحديث مؤخراً عن وثيقة جديدة للزواج، عثرت الصحفيات فيها وسواهن من المنخرطات فى الحركة النسائية عموماً على مادة خصبة للتعليق والتحليل وربما النقد أيضاً. فمن الاتجاهات من رأى أن صياغة الوثيقة فى شكل ٩ تساؤلات يجيب عنها الطرفان يحرم المرأة لاحقاً من حق اللجوء للقضاء لو أجاب الزوج فى العقد برفضه لعملها أو لتعليمها أو لتطليقها لنفسها... الخ. ومن الاتجاهات الأخرى من اقترح تخفيف الوثيقة من بعض الاستفهامات حول مسائل النفقة وأثاث الزوجية سداً لأبواب النزاع المبكر بين شابين على أول الطريق. ومن الاتجاهات أخيراً من رأى أن الشكل المقترح يلبى الحد الأدنى اللازم لتصحيح الخلل القائم فى علاقة المرأة بالرجل.(١٨)

٥ - الاستفادة من الوجود فى بعض الأجهزة الرسمية للدولة لطرح مطالب المرأة للنقاش وإثارتها فى ما يصدر عن تلك الأجهزة من تقارير. ومن الإعلاميات البارزات اللائى شغلن بتلك المطالب من زاوية الإيمان بالعلاقة التكاملية بين الرجل والمرأة الكاتبة الصحفية سكينة فؤاد. فعلى مدار عملها كرئيسة تحرير لمجلة الإذاعة والتليفزيون فى الفترة بين أواخر عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٣، ثم بشكل أوضح بعد عضويتها فى مجلس الشورى ولجنة التثقيف والإعلام المتفرعة عن اللجنة القومية للمرأة، أكدت سكينة فؤاد على دور الدولة فى دعم حق المرأة فى التعليم والعمل والحياة الكريمة باعتبارها تمثل عصب التنمية المجتمعية.(١٩)

٦ - العمل التطوعى لخدمة المرأة من خلال مؤسسات المجتمع المدنى. ولدينا فى هذا الشأن النموذج الذى تجسده لنا فتحية العسال وهو نموذج فائق الأهمية. ففتحية العسال صحفية وقصاصة، وعضوة فى اللجنة المركزية لحزب التجمع، ومن الأعضاء المؤسسين فى الاتحاد النسائى التقدمى الذى يمثل همزة

الوصل بين الحزب والحركة النسائية. وتنبع أهمية هذا النموذج من جوهر التجربة الانسانية الثرية التى تقدمها لنا فتحية العسال، فلقد مثل تركها للمدرسة الابتدائية وهى بعد فى العاشرة من عمرها تحدياً حفزها على أن تتخذ من محو أمية المرأة قضيتها الأساسية. فبدأت أولاً بتعليم نفسها ثم انتقلت لتقديم نفس الخدمة لبنات جنسها فقامت بفتح ٦ فصول لمحو أمية المرأة فى أحد أكبر الأحياء الشعبية بالقاهرة هو حى السيدة زينب، ونجحت يوماً بعد الآخر فى أن تقنع مزيداً من نساء الحى بتلقى خدمتها بعد أن كانت تمثل بائعات الخضر والفاكهة جمهورها الأساسى.(٢٠)

ثانياً : الإعلاميات المصريات ونظرة إلى ما وراء الذات:

إذا كانت هموم المرأة تمثل الهاجس الأهم للاعلاميات المصريات إلا أنها باليقين ليست هى هاجسهن الوحيد. فالمرأة جزء من مجتمع أكبر تتأثر أكثر من سواها بما يلفه من ظروف وبما يلحقه من تطورات. عندما يتأزم وضع المجتمع اقتصادياً يكون وقع الأزمة على المرأة أشد، فهى كزوجة وكأم تؤجل نصيبها من رغيف الخبز، أو من خدمة الطبيب، أو من قيمة الكساء لحين اكتفاء الأب والابناء وامتلائهم ولا غرابة، فقد جُبلت بفطرتها على الإيثار وإن كانت بها خصاصة. وعندما يتأزم وضع المجتمع سياسياً أو اجتماعيا تكون المرأة هى الطرف المرشح بارتياح لامتصاص كل مخزون العداء والإحباط والرغبة فى الانتقام فى نفوس الساخطين. فبأى هموم الوطن شغلت الإعلاميات المصريات؟ وعلى أى نحو تعاملن معها؟ وما هى حدود النجاح والفشل التى صادفنها فى أدائهن لتلك الرسالة؟.

من الممكن القول إن هناك قائمة طويلة من القضايا العامة التى تبنتها الإعلاميات المصريات المتفرغات منهن وغير المتفرغات، صرن وبحق رموزاً لها، وترددن إزاءها بين أشكال شتى من التأثير تبدأ بمجرد التعريف بالقضية وتنتهى بالتعبئة والاستنفار الشعبى مروراً بتقديم النموذج والقدوة. على سبيل

المثال وليس الحصر: قضايا الحريات ود. نوال السعداوى، قضايا التراث ود. نعمات أحمد فؤاد، قضايا الدين ود. عائشة عبدالرحمن. وفيما يتعلق بهذه الورقة فإنها تخيرت التركيز على قضيتى التطرف (الدينى والأخلاقى) والبيئة ولهذا المنطق ما يبرره. أولاً تعد القضيتان المعنيتان بمعنى معين من قضايا المرأة لاتصالهما باستقامة الأبناء واستوائهم صحياً ونفسياً. ثانياً تبرز هاتان القضيتان فى صميم الجدل الدائر على الساحة المصرية حول أسباب ومظاهر ضعف الانتماء الوطنى، فهما معاً تمثلان ألوانا مختلفة من النزوع التدميرى للنفس وللمجتمع وللطبيعة. ثالثاً تمثل القضيتان اثنتين من أهم القضايا المثارة عالمياً بعد أن فرض انتهاء الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب نقل الاهتمام من مستوى الحروب الإقليمية والدولية الى مستوى رفاهة الإنسان الفرد وأمنه وصحته.

١ - تميز الطرح الإعلامى النسائى فى بعض جوانبه لظاهرة التطرف بالتركيز على التحليلات الاقتصادية، مع التنوع فى زاوية المعالجة نتيجة الاختلاف بين شقى الظاهرة. فالتطرف الدينى هو نتاج البطالة الإجبارية إن جاز التعبير لشباب حصل على شهادات عليا أو متوسطة فى تخصصات لا يحسن سواها، ضاقت عليه الأرض بما رحبت لفقره فلم يجد له إلا المسجد ملجأ، وهناك تلقفه من استغل حاجته ووظف الدين لأغراض السياسة.

أما التطرف الأخلاقى (الإدمان أساساً) فهو من فرز لون آخر من البطالة هى البطالة الاختيارية، يزاولها شباب موسر زاهد فى العمل أو لا يثمنه، يبحث عن إزجاء فراغه فى دُور اللهو وبين أقران السوء[٢١]. وعندما كانت الوسيلة الاعلامية تملك فرصة الاتصال الشخصى المباشر بالجمهور كان بالإمكان تقديم نماذج بشرية تدعم هذا الطرح وتؤكده. فمع أول حادث لاعتداء أحد الشباب على أتوبيس سياحى قبل بضع سنوات فى محافظة قنا، اهتمت آمال فهمى فى برنامجها «على الناصية» ببحث الظروف الاجتماعية لهذا الشاب

فوجدته حاصلاً على دبلوم تجارة منذ ٨ سنوات ولا يعمل، مضطراً لاعالة أسرته ومنها أمه المريضة. تلك الظروف جعلته صيداً سهلاً للمخططين الذين وجدوا فيه ضالتهم فاقنعوه بتنفيذ الاعتداء على الحافلة نظير خمسين جنيهاً. ومن هنا تبنت آمال فهمى الدعوة لتنمية صعيد مصر. وطالبت بتعميم تجربة «منطقة الهو» فى نجع حمادى التى شهدت إقامة أحد أكبر مصانع الألومنيوم فى الشرق الأوسط. فلقد حَوَّل هذا المصنع المنطقة التى أقيم فيها من منطقة نائية إلى خلية نحل، وارتفعت بعد إنشائه يومية العامل من خمسين قرشاً نظير اشتغاله بتقطيع القصب إلى خمسة جنيهات مقابل عمله بتصنيع الألومنيوم. ودعت إلى إقامة مشاريع مماثلة توجه لاستيعاب الجهود المعطلة لشباب الخريجين (تشغيلهم مثلاً فى محو أمية الكبار)[٢٢].

ومن بين البرامج التلفزيونية التى عالجت بوعى عميق قضية التطرف فى جانبها الأخلاقى، برنامج «سلوكيات» لمقدمته ملك اسماعيل. فمن خلال عشرات المقابلات والحوارات مع شباب وقع فريسة الإدمان أكدت ملك اسماعيل على أن الاقتدار المادى ومحدودية المهارات الذاتية للشباب يشكلان معاً القاسم المشترك الأعظم بين مختلف النماذج والحالات. ولكن إذا كانت آمال فهمى قد ركزت بالأساس على دور الدولة بحكم طبيعة المشكلة، فإن ملك اسماعيل اهتمت أكثر بتسليط الضوء على دور الأسرة فى الرقابة على صداقات الأبناء، ورصد ما يطرأ عليهم من تغيرات سلوكية، والثقة دائماً فى أن الوقت لم يفت بعد لعلاجهم. وفى الحالتين اهتم البرنامجان بإجلاء سلبيات التطرف بشقيه وهى كثيرة: ضرب جهود التنمية فى مقتل، والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد بادعاء بعضهم أنه وحده يحتكر الفضيلة، وتشويه السمعة الدولية لمصر، فضلاً عن الأضرار الصحية والنفسية الفردية البالغة.

٢- اقترنت المعالجة الإعلامية النسائية لقضية البيئة بالحرص على جعل المحافظة على نظافة البيئة خاصية من الخصائص المميزة للسلوك المصرى.

ومثل هذا التصور وجد تعبيراً عنه فى الإعلام المسموع منه والمرئى والمقروء، كما وجد تعبيراً مماثلاً وبشكل أوقع من خلال العمل العام. فعلى صفحة جريدة المرأة بالأهرام تناولت المسؤولة عنها ومعها طابور طويل من النساء (٢٦ فتاة وسيدة) العديد من الاقتراحات ذات الصلة استهدفت بالخطاب قطاعات مختلفة من المواطنين: المرأة بدعوتها الى تشجير منزلها، وعدم إلقاء القمامة فى الطريق العام، والحد من استخدام المبيدات الحشرية... الخ. المزارعين ومنتجى اللحوم بمناشدتهم الاقلال من الهرمونات والمواد الحافظة، وحماية التربة من التجريف واستخدام الطاقة الشمسية فى تعقيمها... الخ. المسؤولين الحكوميين بمطالبتهم بإعادة المحميات الطبيعية، وصون الحياة البرية، وتغليظ العقوبة على تلويث مياه النيل.(٢٣)

وعلى مستوى العمل العام فإن المنظمات غير الحكومية بأنواعها المختلفة فتحت آفاقاً أرحب أمام الإعلاميات المصريات للربط بين النشاط فى مجال خدمة البيئة وألوان أخرى من النشاط تمثل موضوعات اهتمامهن الرئيسى كتنمية المجتمع، أو توفير الرعاية المتكاملة للأسرة، أو تنظيم النسل. وفى هذا الخصوص قدمت بهيرة مختار أحد النماذج الجديرة بالاحترام، فقد تفرع عن اهتمامها الأصلى بالزيادة السكانية اهتمامها المماثل بمشكلات أخرى تتصل عموماً بالإنسان، جسدتها عضويتها المتعددة فى كثير من المنظمات غير الحكومية. فبهيرة مختار عضوة نشطة فى «اللجنة التنظيمية للمنظمات غير الحكومية فى ميدان السكان»، ومسؤولة عن «لجنة السكان وعلاقتها بالبيئة» المتفرعة عن «الجمعية المركزية للحفاظ على البيئة»، وعضوة فى «جمعية القضاء على العادات الضارة»، وفى «رابطة المرأة العربية»، وفى «المنظمة المصرية لحقوق الانسان» و «فى جمعية النداء الجديد».(٢٤)

ثالثاً : المرأة فى الإعلام المصرى: إلى أين ؟

اهتمت الأجزاء السابقة من الورقة بتحليل شكل الوجود النسائى الإعلامى، ومضمون الدور الذى يؤديه هذا الوجود فى خدمة الذات والغير. أما هذا الجزء

الأخير فإنه يتعامل مع مستقبل المرأة فى أجهزة الإعلام وما الذى ينتظر منها فيه، ويقترح ما قد يعين على جعل هذا المستقبل أفعل وأفضل. لقد شغلت الحركة النسائية عموماً منذ بدايات القرن وحتى نهاياته بتكوين كوادرها فى الإعلام كما فى سواه من المجالات، ولم تكن تلك بالمهمة السهلة لكنها مثلت وبحق ما يمكن وصفه بالسباحة ضد التيار، لأنها كانت تتعامل مع أشياء تستعصى بطبيعتها على التغيير والتطوير من قبيل العادات والتقاليد. أما وقد تجاوزت الحركة النسائية تلك المرحلة الحرجة فإن الإشكالية الحقيقية التى تواجهها هى إجابة السؤال التالى: ماذا بعد؟... ثمة محاور عدة مقترحة كى تتحرك عليها الإعلاميات المصريات من أهمها: -

١ - تحقيق المزيد من الانسجام فى لغة الخطاب الصادر عن أجهزة الدولة المختلفة فى ما يتعلق بقضايا المرأة، وأسوق على ذلك مثالاً محدداً. ففى الوقت الذى يتزايد فيه اهتمام الإعلام بتشجيع المرأة على تنظيم الأسرة، فإن ثمة دعاوى تطلقها أجهزة أخرى فى الدولة تطالب بإعادة المرأة الى البيت مقابل إعطائها نصف أجرها.(٢٥) فعلاوة على كون الاقتراح الأخير ينطوى على إهدار لموارد الدولة بشكل مباشر، فإنه يشجع على الزيادة السكانية بشكل غير مباشر، وينكر أحد العوائد الأساسية غير المادية لعمل المرأة ألا وهو الحرص على إثبات الذات. قد يكون من المفهوم اقتراح تفرغ المرأة لرعاية أول وثانى طفل لها (وهذا هو العدد المثالى للأبناء) لحين التحاقهما بالمدرسة أى لمدة ٦ سنوات تقريباً. لكن من الأهمية بمكان التأكيد فى نفس الوقت على ثلاث نقاط أساسية، الأولى أن تلك المرحلة تمثل مرحلة مؤقتة فى حياة المرأة تعود بعدها للانخراط فى عملية التنمية. والثانية أنه حتى فى إطار تلك المرحلة يمكن أن تبحث المرأة عن أشكال أخرى من الإنتاج تناسب ظروفها (صناعة وبيع أنواع معينة من الطعام أو الثياب، تصميم وتنفيذ بعض المشغولات اليدوية أو اللوحات أو التحف، استضافة أبناء بعض الأمهات اللائى لا يتمكنّ من الانقطاع المؤقت

عن العمل... الخ). والثالثة أن المرأة العاملة أقدر من سواها على تعليم أبنائها الاعتماد على النفس وإذكاء طموحهم وتطوير قدراتهم.

٢ - تنقية الإعلام المسموع منه والمرئى والمقروء من بعض الخرافات التى تساهم فى تغييب عقل المرأة وتجعلها صيداً سهلاً لبعض التيارات السياسية المغرضة. وتعد الموضوعات المتصلة بالجن والسحر من ألوان الثرثرة النسائية المحبوبة والتى تنزلق إليها أحياناً بعض أجهزة الإعلام طلباً للإنتشار. وخطورة هذا الطرح تنبع من قدرته على التأثير فى متلقيه خاصة عندما يصدر عن شخصيات إعلامية معروفة.

٣ - المحافظة على الاستمرارية فى معالجة قضايا المرأة، لأن المتابع للمعالجة الإعلامية لتلك القضايا يلحظ أن من أهم سلبياتها أنها ذات طابع موسمى، تأتى على الأرجح فى صورة ردود أفعال على أحداث وتطورات معينة وتندثر بانفضاضها. وعلى سبيل المثال فإن الاهتمام بمهاجمة ظاهرة ختان للإناث ارتبطت بقصة الطفلة المصرية التى بثتها إحدى شبكات التليفزيون العالمية مما قد أعطى انطباعاً خاطئاً بأن الظاهرة وليدة الحدث الذى فجرها، ثم وبعد أن استمرت الحملة المكثفة لشهر أو بعض شهر عادت لتهدأ فلا تظهر إلا بشكل متفرق فى صورة مقال أو برنامج أو تنويه إعلانى.

٤ - المزيد من الاهتمام الإعلامى بتنمية المجتمعات المحلية لأنها التى تفرز من العناصر من هم أقدر على تلمس احتياجاتها والاستجابة المناسبة لها. قد يكون إفراز المجتمعات المحلية لتلك العناصر من خلال تنشيط دور المجالس المحلية والعمد ومشايخ البلد وأئمة المساجد الذين يتمتعون بنفوذ معتبر فى قرى مصر ونجوعها. كما قد يكون أيضاً بتشغيل شباب الخريجين فى المحليات ببعض المشروعات الكبرى كتلك الخاصة بمحو أمية الإناث. لقد تبنت السيدة سوزان مبارك مشروعاً ضخماً يهدف لبناء ٣٠٠ مدرسة ذات فصل واحد تأسس منها حتى سبتمبر ١٩٩٤ بالفعل ٢٠٠ مدرسة.[٢٥] وتلك المدارس

تساعد فى التخفيف من حدة البطالة بين الشباب، وتساعد على تخفيف الضغط على العاصمة بتوطين هؤلاء الشباب حيثما يقومون بالتدريس، وتوفر العمق الشعبى لعملية التنمية وهو شرط أساسى لنجاحها. فتنمية من الخارج ولا عمق لها فى البيئة المحلية هى تنمية مفروضة لا يكتب لها البقاء.(٢٦)

٥ - توفير الحافز الذى يشجع المرأة على تطوير نفسها وقدراتها. ويذكر فى هذا الخصوص أن أهم برامج محو الأمية التى قدمها التليفزيون كانت فى بداياته الأولى وتحديداً منذ نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات. ويرجع ذلك الى التزام تلك البرامج- بإعطاء متابعيها (رجالاً ونساءً) شهادات معتمدة من وزارة التربية والتعليم تثبت اجتيازهم لامتحان فى أحد الكتب التى كانت توزعها هيئة محو الأمية بسرس الليان. لكن وكما أن الحافز أو الدافع قد يكون معنوياً فإنه قد يكون مادياً أيضاً. وهنا فإن التجربة الرائدة التى نفذتها محافظة أسوان فى محو أمية الإناث لم تلق حظها من التغطية الإعلامية المناسبة. ويشار الى أن النساء الأسوانيات قد مثلن نحو ٧٠٪ من إجمالى المترددين على فصول محو الأمية (٨١٢٠ امرأة من بين ١١٦٠٠ فرداً) وذلك بعد التزام فرع الهيئة العامة لمحو الأمية بالمحافظة بتقديم ٣ جنيهات فى الساعة لكل من تقبل على محو أميتها، علاوة على تعليمها بعض الحرف اليدوية البسيطة وتنظيم المعارض الدورية لتسويق إنتاجها.(٢٧)

٦ - البعد عن التعامل مع المرأة بوصفها كائناً مستهلكاً للسلع، أو تصويرها هى نفسها فى هيئة سلعة من خلال الصورة المشوهة التى تخرج بها علينا فى بعض الإعلانات والأعمال الدرامية. وقد اقترح البعض تفادى هذا القصور عن طريق تشكيل لجنة مراقبة نسائية لوسائل الإعلام المختلفة للرد على الرسائل المشوهة، ومتابعة مدى الاستجابة الاعلامية لتوجهاتها.(٢٨) ومن الممكن تطوير هذا الاقتراح بحيث تتسع اللجنة لعضوية رجال يمثلون رموزاً للقيادات الفكرية المستنيرة نفياً للطبيعة الصراعية لعلاقة المرأة بالرجل.

٧ – رفع وعى المرأة بالتحديات العالمية التى تواجهها، والتى لا تختص بها بوصفها مواطنة فى إحدى الدول النامية، لكنها تشترك فيها مع غيرها من النساء فى عالم دفعته الثورة التكنولوجية فى حلقتها الثالثة لأن يصير أقرب ما يكون الى القرية الواحدة.

من تلك التحديات ما تكون له طبيعته السياسية من قبيل استخدام المرأة كأداة فى الحروب الأهلية من خلال ما يعرف بظاهرة التطهير العرقى. ومنها ما تكون له طبيعته الاقتصادية مع اشتداد حدة البطالة فى الشرق كما فى الغرب وتحميل المرأة مسؤولية استشرائها.[٢٩] وبمثل هذه التوعية للمرأة بأواصرها الإنسانية الأوسع والتى تتجاوز حدود الذات والأسرة والوطن، تتخلق فرص جديدة للتفاعل مع الغير والاستفادة من خبراته وتجاربه ما أمكن.

إن مصر الغد هى مصر التى سوف يعيش فيها أبناؤنا، فبحجم ما نتمنى لهؤلاء الأبناء وبنوع ما نتمناه لهم، بقدر ما تكون المرأة وهى سر وجودهم فى عيون وعقول وقلوب كل المصريين.

هوامش الدراسة

١- **حديث مع سهير الاتربى رئيسة قطاع لتليفزيون،٢٥/٢/١٩٩٥.**

٢- ابراهيم فتحى، الابداع الروائى للمرأة المصرية، **مجلة الهلال**، ٣/١٩٩٥، ص ٧٨.

٣- د. نادية رمسيس فرح، **المرأة المصرية : الوضع الحالى وآفاق المستقبل** ،ورقة غير منشورة، يناير ١٩٩٤، ص ص٤-٥.

٤- **التقرير الرسمى للمرأة المصرية** الذى سيعرض فى المؤتمر الدولى الرابع للمرأة، بكين، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٥.

٥- **المرجع السابق**، ص ص ٥ - ٦

٦- **حواء**، ٢٤/٧/١٩٩٣.

٧- مارلين تادرس، **تقييم وضع المرأة فى مصر ٩١** ،(القاهرة: سلسلة المكتبة الثقافية، ١٩٩٢) ص ص ٩٤- ٩٥، ١١١-١١٢، ٧٥.

٨- **حديث مع ثريا حمدان مديرة الادارة المركزية لمتابعة برامج الاذاعة والتليفزيون**،٣/٣/١٩٩٥.

٩- **حديث مع عائشة البحراوى** رئيسة القناة الثالثة، ٢٥/٢/١٩٩٥. عائشة البحراوى، **المعالجة الاعلامية للمشكلة السكانية: دراسة تطبيقية على برامج القناة الثالثة من يوليو - ديسمبر ١٩٩٤** ،ورقة غير منشورة ١٩٩٤، ص ٢، ٤، ١٧-٢٠.

١٠- **حديث مع أنعام محمد على**المخرجة بالتليفزيون،٢٦/٢/١٩٩٥.

١١- د. نادية رمسيس فرح، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩.

١٢- **الحياة**،٢٥/٢/١٩٩٢

١٣- مارجو بدران، الحركة النسائية والوطنية فى مصر من سبعينات القرن التاسع عشر وحتى ١٩٢٥، **مجلة نون**، ٢/١٩٩٠، ص ص ١٦- ١٨.

١٤- حديث مع **حسن شاه**، رئيسة تحرير مجلة الكواكب سابقا، ١/٣/١٩٩٥.

١٥- حديث مع إقبال بركة رئيسة تحرير مجلة حواء، ١/٣/١٩٩٥.

١٦- أنظر عرضاً وافياً للآراء الفقهية فى : -

حسن عبدالله، عقد الزواج الجديد فى ميزان الفقهاء، نصف الدنيا، ١٩٩٥/٢/٢٦، ص ص ٢٤ - ٢٦

١٧- مارلين تادرس، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

١٨- انظر مثلاً: -

صفاء شاكر وهالة السيد، وثيقة الزواج وقضايا الصحافة النسائية، الأهرام، ١٩٩٥/١/٢٧. منى ذو الفقار، قراءة متأنية لمشروع نموذج عقد الزواج الجديد، الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٤. ميرفت فهمى وعبدالله كمال، الشريعة الاسلامية وعقد الزواج الجديد، روزاليوسف، ١٩٩٥/١/٢، ص ص ٢٦ - ٣٠.

١٩- حديث مع سكينة فؤاد رئيسة تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون سابقا، ١٩٩٥/٣/١.

٢٠- حديث مع الكاتبة الكبيرة فتحية العسال ١٩٩٥/٢/٢٨

د. رضوى عاشور، ندوة هموم المرأة العربية، المستقبل العربى، ١٩٧٨/٥، ص ١٦٤.

٢١- حديث مع ماجدة مهنا المسئولة عن قسم المرأة بجريدة الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٦.

٢٢- حديث مع آمال فهمى الإذاعية الكبيرة ١٩٩٥/٢/٢٨

٢٣- الأهرام ١٤ و ١٩٩٤/٨/٢٨، ١٩٩٤/١٠/٢٢، ١٩٩٤/١١/٢٠.

٢٤- حديث مع بهيرة مختار نائبة رئيس تحرير الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٦.

٢٥- حديث مع فتحية العسال، مرجع سبق ذكره.

٢٦- حديث مع سكينة فؤاد، مرجع سبق ذكره.

٢٧- نبيلة حافظ، تجربة رائدة لمحو أمية الكبار، حواء، ١٩٩٥/٣/٤، ص ٢١.

٢٨- د. نادية رمسيس فرح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢٩- تهانى الجبالى، المرأة المصرية والمتغيرات المعاصرة ،ورقة غير منشورة، يناير ١٩٩٤، ص ص ١ - ٤.



التعريف بالمؤلفين *

١- د. أمانى قنديل، خبير أول - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٢- د. خالدة شادى، أستاذ مساعد العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

٣- أ. سامية سعيد، باحث اقتصادى - بنك الاستثمار القومى.

٤- د. عزة وهبى، مدير إدارة المؤتمرات - مجلس الشعب المصرى.

٥- د. علا أبو زيد، أستاذ مساعد العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

٦- د. نيفين مسعد، أستاذ مساعد العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

* تم التعريف بالمؤلفين وفقاً للترتيب الأبجدى للأسماء.

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفني والمالي والإداري ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التي تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين في مجالات علم السياسة وتلك التي تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التي يحتاج إليها البحث السياسي. كما ينظم دورات تدريبية في منهج البحث في العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د. علـي الديـن هـلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مديـر المركـز:

د. نازلـي معـوض أحمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة

«وفقا للترتيب الأبجدى»

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى
٨	الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية – السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية	د. رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين د. أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الايديولوجية والتنمية فى افريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبريقى فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د. على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د. أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الاوروبية (١٩٨٩ - ١٩٩٠)	د. ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د. عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د. هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٥	الكويت من الامارة إلى الدولة	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية	د. بهجت قرنى د. على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د. أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية – الافريقية	د. اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية – الاسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د. مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د. محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د. على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د. أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د. عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوربية المانيا ومصر	د. ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الإجتماعى فى الوطن العربى	د. جلال عبدالله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د. حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د. على الدين هلال (مشرف) د. نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى : دراسة فى الإدراك والسياسات	د. عبدالمنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢	د. محمد صفى الدين خربوش(محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د. كمال المنوفى ، د. حسنين توفيق(المحرران)

٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د. كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامى فى عالم متغير	د. محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د. عبد المنعم المشاط (محرر)

I.S.B.N. ٩٥/٧٨٠٩
977 - 00 - 9207 - x
Printed by Dar Nemat Allah for Printing
Tel. : 534198